

التقرير السنوي

لهيئة دعاوى

الملكية لعام ٢٠١٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا بِمَا يَأْتِيكُم مِّنَ اللَّهِ

وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالرَّسُولَ

وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالرَّسُولَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

# الفهرست

الصفحة	الموضوع
٦ - ٣	المقدمة
١٢-٧	الفصل الأول (نبذة عن الهيئة وقوانينها وأنظمتها)
١٥-١٣	الفصل الثاني (رئاسة الهيئة)
١٨-١٦	الفصل الثالث (نبذة عن هيئة الطعن التمييزي واللجان القضائية)
٤٣-١٩	الفصل الرابع (هيكلية الهيئة)
٥١-٤٤	الفصل الخامس (إنجازات الهيئة)
٥٩-٥٢	الفصل السادس (الموقف الإحصائي للدعاوى)
٦٤-٦٠	الفصل السابع (موقف التعويضات)
٦٨-٦٥	الفصل الثامن (دمج الفروع)
٧٠-٦٩	الفصل التاسع (المعوقات)
١٠٢-٧١	الفصل العاشر (الملاحق)

# المقررة



تشكلت هيئة دعاوى الملكية بعد التغيير الكبير الذي حدث في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ وانتقال العراق من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي استمر بجهود سياسية من أبناء الوطن وبمساندة دولية من وضع العراق في طريق البناء الديمقراطي وعودته الى محيطه العربي والإقليمي والدولي ، دولة ترعى مواطنيها وتخضع للمساءلة ، وترفع الحيف الذي لحق بهم نتيجة عقود من الظلم والجور الذي وقع عليهم لأسباب سياسية أو قومية أو مذهبية أو عرقية فكانت ضرورة إعادة الحقوق لأصحابها بالسرعة الممكنة وتخفيف الإجراءات البيروقراطية التي تصاحب مثل هذه الأعمال والتي تتطلب ان تكون هناك مرحلة انتقالية للوصول الى القواعد القانونية الملائمة وتهيئة الشارع العراقي لتقبل التغييرات الجوهرية التي تصاحب مثل هذا الانتقال .

فكانت هيئة دعاوى الملكية من بين مؤسسات العدالة الانتقالية التي تناولت باختصاصها رفع الحيف والظلم الذي اوقعه النظام المباد على المواطنين في حقوقهم العينية . سواء بقرارات المصادرة أو الاستيلاء أو الاستملاك بغبن فاحش الصادرة بقرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) أو استغلال الشكلية التي تتطلبها القوانين النافذة في حينه . فكان الذي نظم عمل هذه الهيئة أكثر من لائحة تنظيمية بلغ عددها ثلاث لوائح وأكثر من قانون بلغ عددها قانونين . وآخرها القانون النافذ بالرقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ الذي عالج كثيرا من نواقص اللوائح والقانون الملغاة . هدفه الأساس تحقيق مستوى مقبول من العدالة لخلق تأهيل مجتمعي لضحايا النظام المباد عبر إعادة عقاراتهم المصادرة أو المستولى عليها أو المستملكة بغبن فاحش بقرارات جائرة وقعت عليهم أفقدتهم حقا أصيلاً من حقوق الانسان وهو حق الملكية ، ولغاية اخرى هي الوصول الى السلم الأهلي في المجتمع العراقي نتيجة للتناقضات التي اوقعتهم فيها السياسات غير الحكيمه للنظام المباد .

لذلك فإن هيئة دعاوى الملكية تمثل حلقة ضمن سلسلة واسعة من التشريعات والمؤسسات التي تتولى مهمة الوصول بالمجتمع العراقي الى أفضل سبل التعايش السلمي بين أبنائه وتتكفل برفع الظلم الذي وقع على فئات بعينها من اجل ترسيخ مفهوم حكومة الشعب عبر بناء النظام الديمقراطي وتقبل الاختلاف والتداول السلمي للسلطة وإنصاف المواطنين في الحفاظ على حقوقهم التي تكفل بها الدستور وإعلان حقوق الانسان والعهود الدولية في هذا الشأن .

فعملت هيئة دعاوى الملكية منذ تأسيسها ولغاية الان على تسريع عملها واختيار آليات عمل تسهل الوصول الى المستفيدين من قانونها النافذ واتخذت اجراءات عملية تيسر لذوي العلاقة اقامة دعاوهم ومتابعتها ومعرفة ما وصلت اليه اجراءاتها في انصافهم ، غير ان عملها لم يكن يسيرا ولم تغب المعوقات عن ميدان العمل فتلكأت في بعض المحاور بسبب التغييرات المستمرة في قوانين عملها الامر الذي ادى الى بعض الاضطراب في

عملها وتأخير وصول الحقوق زيادة على حصول شيء من الضبابية في فهم المواطنين لاختصاصها فتقام في كثير من الاحيان دعاوى خارج الاختصاص مع علمنا أنهم أصحاب حقوق في كثير من الحالات غير ان الذي ينظم المطالبة بها مؤسسات اخرى وقوانين اخرى . والذي ادى لتجاوز هذا الواقع وتحقيق قفزة نوعية في نسب الانجاز ووضوح الاختصاص هو صدور القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ وتغيير ادارة الهيئة ، فمنحت الهيئة الفرصة المثلى لمراجعة عملها واختيار اليات عمل يسيرة وعملية تلبي الحاجة الى سرعة الحسم وفق القانون وسرعة وصول الحقوق لأصحابها فكانت سنة ٢٠١٠ تمثل التحول النوعي في الانجاز لنفاذ قانونها الجديد وتغيير ادارتها.

ولغرض الوصول الى افضل انجاز وللحاجة الى ان تكون قريبة من المواطن المشمول باختصاصها فقد فتحت (٣٠) فرعا في عموم العراق ومن ضمنها اقليم كردستان بمحافظاته الثلاث ، ونتيجة لتوسع منافذ العلاقة والتواصل مع اصحاب العلاقة من المواطنين وتيسر وصولهم اليها فقد تسلمت الهيئة (١٦٧٨٦٢) دعوى تم اعادة (١٦٣١٨) عقار وتعويضات بمبلغ (١,٦٣٩,٥٨٢,٥٠٣,٣٠٧,٢٧٠) ترليوناً وستمائة وتسعة وثلاثين ملياراً وخمسمائة اثنين وثمانين مليوناً وخمسمائة وثلاثة الاف وثلاثمائة وسبعة ديناراً ومائتين وسبعين فلساً شملت عدد (١١٧٩٠) دعوى وعدد المستفيدين (٣٩٣٧٧) مستفيد.

ونتيجة لتسارع وتيرة العمل واستكمال بعض الفروع اعمالها وتوقفها عن استلام الدعاوى بموجب قانونها بتاريخ ٢٠١١/٦/٣٠ وتحول الاختصاص النوعي للهيئة الى محاكم البداءة لموقع العقار فقد تم دمج كثير من الفروع فلم يبق الا خمسة فروع .

لقد تمخض العمل في الهيئة عن نتائج في غاية الاهمية خصوصاً في مجال اقامة الدعاوى للعراقيين الموجودين خارج الوطن او ممن لا تسمح له ظروفه الحضور أمام اللجان القضائية في بغداد او المحافظات فأرسلت الهيئة اكثر من وفد الى عواصم البلدان المجاورة خصوصاً طهران لوجود عدد كبير من العراقيين المشمولين بقانونها هناك وتم استلام عدد مهم من الدعاوى واتخذت بشأنها الاجراءات القانونية اضافة الى التنسيق الواسع بين الهيئة ووزارة الخارجية والذي اسفر عن توفير استمارة اقامة الدعوى في السفارات والقنصليات العراقية اينما وجدت لتمكين العراقيين المستفيدين من قانونها النافذ من اقامة دعاواهم وإرسالها الى الهيئة عبر البريد الدبلوماسي لتتخذ الاجراءات القانونية بصدها وإبلاغ اصحابها النتيجة ، وقد اتخذت الهيئة مبادرة فريدة في تاريخ الدولة العراقية اذ تمكنت من وضع استمارة اقامة الدعوى على موقعها الالكتروني لتمكين العراقي اينما وجد من ملء الاستمارة وإرسالها عبر البريد الالكتروني لإقامة

الدعوى واتخاذ الاجراءات القانونية بصددھا وبذلك تكون هيئة دعاوى الملكية قد استثمرت اكثر من محور للوصول الى المواطن وتسهيل اقامة دعواه للمطالبة بحقه .

لقد سلط عمل الهيئة الكبير طوال السنوات التي اقتربت من انجاز مهمتها فيه الاضواء على حجم الظلم الذي مارسه النظام الدكتاتوري المباد على ابناء الشعب وفضحت فداحة الاضرار التي اوقعها عليهم سواء بفقد الارواح او الاموال او انتهاك الحرمات ما جعله من اشرس الانظمة التي مارست الجور على مواطنيها في التاريخ المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية وكان من بين هذه الفئات فئة الكرد الفيليين الذين اتخذ النظام المباد من ذريعة انتمائهم القومي والمذهبي سببا لتهجيرهم وقتلهم ومصادرة حقوقهم واسقاط الجنسية عنهم فأوقع فئة واسعة من ابناء الشعب تحت ظل ظروف غاية في القسوة والقهر لعقود كثيرة افقدتهم في كثير من الاحيان فرصة العودة الى الوطن نتيجة لفقدهم وثائقهم الثبوتية او لوفاة اصحاب الحقوق في الغربية القاسية او جهل ورثتهم املاك مورثيهم فظهرت صعوبات جديدة امام هذه الفئة من اقامة الدعاوى والوصول الى حقوقهم ، غير ان ما يطمئن هذه الفئة ان حقوقهم بالمطالبة وإقامة الدعوى تستمر لحين تمكنهم من اقامة دعاوهم بسبب ان اختصاص الهيئة النوعي انتقل الى محاكم البداية وان هذا الحق لا يسقط بالتقادم .

ورغم الجهود المبذولة من قبل هذه الهيئة رئاسة وملاكات للعمل كفريق واحد وسعيهم الى بناء مؤسسة تتعامل مع المواطنين بكل احترام لمعرفتهم بضرورة تمتعهم بلوائح السلوك المهني تتجاوز المعتاد ليقدّموا جهداً انسانياً شعاره خدمة المواطن لتجسيد شرف المهنة الا ان التحدي يبقى بأن القانون لم يعالج جميع حالات انتهاك الملكية التي اورثها النظام المباد وان قلّة مبالغ التعويض المخصصة تضع الهيئة في اشكال كبير مع المواطن الذي نتفهم الضرر المستمر الذي يلحق به لعدم صرف مبالغ التعويضات.

القاضي

علاء جواد حميد

رئيس هيئة دعاوى الملكية / وكالة





# قوانين الهيئة

لقد نظمت عمل الهيئة لوائح وقوانين عديدة يمكن اجمالها بالآتي :-

## أولاً: اللائحة التنظيمية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٣:

بموجب هذه اللائحة تم انشاء مرفق خاص لتسوية المطالبات التي تتعلق بالعقارات المتنازع عليها، غايته الحد من أعمال العنف وتحقيق الاستقرار، وكان هذا بادئ ذي بدء. وقد نصت هذه اللائحة على انشاء مكتب مركزي في بغداد ومكاتب اقليمية في بقية محافظات العراق تتولى تسلم الطلبات الخاصة بالعقارات المتنازع عليها.

## ثانياً: اللائحة التنظيمية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٤:

صدرت هذه اللائحة في ٢٠٠٤/١/١٤ عن سلطة الائتلاف المؤقتة بصورة مؤقتة لحين وضع آلية لكيفية حل مشاكل النزاعات على العقارات.

## ثالثاً: اللائحة التنظيمية لهيئة دعاوى الملكية العراقية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤:

صدرت هذه اللائحة في ٢٠٠٤/٦/٢٤ ووضعت آلية لكيفية إعادة العقارات المصادرة، والمستوى عليها نتيجة لسياسات النظام السابق. ولم تتطرق هذه اللائحة الى التعويض سوى التعويض عن قيمة التحسينات والإضافات.

## رابعاً: قانون هيئة حل نزاعات الملكية العقارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦:

صدر هذا القانون بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٦ ليحل محل اللائحة التنظيمية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ التي ظهر فيها قصور في بعض الجوانب من خلال التطبيقات العملية لها. فكانت أحكام هذا القانون تسري على المطالبات الواقعة على العقارات المشمولة به خلال الفترة من ١٩٦٨/٧/١٧ ولغاية ٢٠٠٣/٤/٩ حيث شملت العقارات المصادرة والمحجوزة لأسباب سياسية أو عرقية أو على اساس الدين أو المذهب أو أية حالات أخرى تمت نتيجة لسياسات النظام السابق في التهجير العرقي أو الطائفي أو القومي، وكذلك العقارات المستولى عليها بدون بدل أو المستملكة بغبن فاحش أو خلافاً للإجراءات القانونية المتبعة للاستملاك، والعقارات المخصصة بدون بدل أو ببدل رمزي لأزلام النظام السابق. واستثنى من ذلك العقارات المستولى عليها وفقاً لقانون الاصلاح الزراعي والعقارات المستملكة للمنفعة العامة التي استخدمت للنفع العام. وقد عالج هذا القانون تشكيلة اللجان القضائية وتعويض المشتري الاول ووضع معيار للوقت الذي يتعين على أساسه تقدير التعويض وازافة بعض طرق الطعن القانونية.

## خامساً: قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠:

لضمان حقوق المواطنين الذين انتزعت عقاراتهم خلافاً للقانون والحفاظ على المال العام ومعالجة عدم التوازن بين مصالح المواطنين ومصالح الدولة وبدلالة المادة (١٣٦) من دستور جمهورية العراق وضع القانون اعلاه .

حدد هذا القانون ارتباط الهيئة بمجلس النواب وبين كيفية ممارسة اعمالها بالتنسيق مع السلطتين القضائية والتنفيذية وعدل اسم الهيئة من "هيئة حل نزاعات الملكية العقارية" الى "هيئة دعاوى الملكية"

ليأتي انسجاماً مع مواد الدستور وقد سرت أحكامه على العقارات المصادرة أو المحجوزة التي انتزعت ملكيتها لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو مذهبية وكذلك العقارات المستولى عليها بدون بدل والمستملكة خلافاً للإجراءات القانونية وعقارات الدولة المملوكة بدون بدل أو ببدل رمزي لأعوان النظام السابق أو المخصصة لهم وحالات الاستملاك التي صدرت بها قرارات من اللجان القضائية في ظل قانون الهيئة السابق رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ والعقارات التي انتزعت ملكيتها بموجب أوامر النظام السابق أو قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل)، خلافاً للقانون وبأثر رجعي على القرارات التي صدرت في ظل قانون الهيئة السابق. واستثنى من ذلك العقارات المستولى عليها وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي وقضايا التعويض العيني في المحافظات المشمولة بها.

من مميزات هذا القانون جعل مسألة تقدير قيمة التعويض أو بدل الاستملاك مقوماً بالذهب وان يكون تقدير مبلغ التعويض وقت تاريخ الكشف الأخير وبموجبه أيضاً تغيير تسمية الهيئة التمييزية إلى هيئة الطعن التمييزي وتشكيلها من ثلاث هيئات فرعية تتعقد برئاسة رئيس هيئة الطعن والتوسع أيضاً في طرق الطعن بإضافة طريقة الطعن بتصحيح القرار التمييزي مع الإشارة إلى جعل تمييز قرارات اللجان القضائية وجوباً وبموجب هذا القانون تم تحديد آخر موعد لإستلام طلبات الدعاوى بتاريخ ٢٠١١/٦/٣٠. ومن ناحية الحقوق والامتيازات التي منحت بموجب هذا القانون لموظفي الهيئة وهو ما تضمنه نص المادة (١٤/ثالثاً) حيث اعتبر موظفي الهيئة معينين على الملاك الدائم من تاريخ التعاقد معهم وتطبق بشأنهم قوانين الخدمة والملاك والتقاعد وغيرها من القوانين الأخرى بعد ان كانوا جميعهم يعملون بصفة عقد.

### ❖ مشروع قانون التعديل الأول لقانون هيئة دعاوى الملكية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠

تم تقديم مشروع قانون التعديل الأول لقانون هيئة دعاوى الملكية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ والذي تضمن مشروع التعديل (تعديل المادة ٢ من قانون الهيئة) ومشروع حل الهيئة في آن واحد. حيث تضمن مشروع التعديل تعديلاً للمادة (٢) من قانون الهيئة النافذ لضمان حقوق من انتزعت عقاراتهم خلافاً للقانون ومعالجة عدم التوازن بين مصالح المتضررين بعد ان اقتضت المادة المراد تعديلها على المواطنين فقط، وإعطاء الحق لمن ردت دعواه (مالك العقار المنتزع أو ورثته) من الأجنبي بإقامتها مجدداً أمام محاكم البداية للمطالبة بالتعويض وفق أحكام قانون الهيئة النافذ.

وتضمن مشروع الحل حل هيئة دعاوى الملكية ونقل جميع حقوقها والتزاماتها وموجوداتها ومنتسبها إلى وزارة المالية وإحالة الدعاوى المنظورة أمام اللجان القضائية إلى محاكم البداية حسب الاختصاص المكاني والدعاوى المسجلة لدى هيئة الطعن التمييزي إلى محكمة التمييز الاتحادية وإحالة القرارات المكتسبة الدرجة القطعية الصادرة من اللجان القضائية بالتعويض وغير المنفذة من قبل قسم التعويضات في هذه الهيئة إلى مديريات التنفيذ في وزارة العدل لتنفيذها وإيداع أرشيف الدعاوى المحسومة من اللجان القضائية إلى محاكم الاستئناف.

وتمت إحالة مشروع التعديل أعلاه من مجلس شوري الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتاب المجلس بالعدد (١٨١٧/٣٢/١/٨) في ٢٠١٤/٧/١٠ متضمناً عدم تشريع نص المادة (٤) من التعديل كونها تتعارض مع حجية الأحكام واستقرار المعاملات.

وقد أحيل مشروع التعديل إلى مجلس النواب لغرض تشريعه بقرار مجلس الوزراء المرقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ المتخذ في الجلسة الاعتيادية الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٦ وقد تضمن القرار اعلاه الموافقة على مشروع

قانون حل الهيئة فقط ولم يتضمن الموافقة على تعديل المادة (٢) من قانون الهيئة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ وكما  
مبين في الملحق رقم (١)

## أنظمة الهيئة

لقد صدر للهيئة بالتنسيق مع مجلس الوزراء ومجلس شورى الدولة النظامان رقم (٤) و (٥) لسنة ٢٠١٠  
وكما هو موضح ادناه :-

### أولاً : النظام رقم (٤) لسنة ٢٠١٠

استناداً الى احكام البند (ثالثاً) من المادة (٨٠) من الدستور والبند (ثانياً) من المادة (١٥) من قانون الهيئة النافذ  
رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ صدر النظام المرقم اعلاه وهو نظام تشكيلات الهيئة الادارية الذي نشر في جريدة  
الوقائع العراقية بالعدد "٤١٥٤" إذ تكونت الهيئة من التشكيلات الادارية التالية :-



١. رئاسة الهيئة
٢. نائب رئيس الهيئة
٣. مكتب رئيس الهيئة
٤. قسم شؤون المواطنين
٥. قسم التصاريح الامنية
٦. مكتب المفتش العام
٧. قسم الاعلام
٨. قسم الرقابة والتدقيق الداخلي
٩. مكتب الهيئة التمييزية
١٠. الدائرة القانونية
١١. الدائرة الادارية والمالية
١٢. دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب
١٣. دائرة منطقة بغداد
١٤. دائرة منطقة اقليم كردستان
١٥. دائرة المنطقة الشمالية
١٦. دائرة منطقة الفرات الاوسط
١٧. دائرة المنطقة الجنوبية

## ثانياً: النظام رقم (٥) لسنة ٢٠١٠

أصدرت الهيئة بالتنسيق مع مجلس الوزراء ومجلس شورى الدولة النظام المرقم اعلاه (نظام تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الهيئة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠) حيث جاء هذا النظام استناداً لنص المادة (٢٧) من نفس القانون والذي نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد "٤١٦٣" في ١٦/٩/٢٠١٠ تضمنما يأتي:-

١. تحل تسمية (هيئة دعاوى الملكية) محل (هيئة حل نزاعات الملكية العقارية) ويكون ارتباطها بمجلس النواب وعليها اتخاذ الإجراءات المقتضية لذلك من حيث تغيير نماذج الاستثمار والاختام.

٢. يقصد بالاستثناء المنصوص عليه في البند (ثانياً) من المادة (٣) من القانون العقارات المستولى عليها وفق أحكام قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ وتعديلاته وقراراتتقضايا التعويض العيني حسب قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٠٣) لسنة ١٩٩٧ في كل من محافظات (بغداد وديالى وواسط) لسنوات (١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥) الصادرة وفق أحكام قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٢٢) في ٢٦/٢/١٩٧٧.

٣. يقصد بعبارة (غير المنفذ) المنصوص عليها في الفقرة (أ) من البند (أولاً) من المادة (٧) من القانون صدور قرار بالمصادرة أو الاستيلاء أو التخصيص أو الحجز على عقار أو سهام في عقار معين أو مجموعة عقارات ولا تزال مسجلة باسم المصادرة امواله أو ان قرار الحجز أو التخصيص لا يزال غير مؤثر على العقار المشمول بالاستيلاء.

٤. يقصد بعبارة (تاريخ الكشف الأخير) هو تاريخ تقدير التعويض الذي يعتمده رئيس اللجنة القضائية سبباً للحكم إذا كان في غير تاريخ إقامة الدعوى.

٥. يعامل الإطفاء الجاري خلافاً للتعاملات القانونية معاملة الاستملاك المنصوص عليه في البند (حادي عشر) من المادة (٧) من القانون.

٦. يجوز إقامة الدعوى لكل من:-

❖ المتضرر من قرارات اللجان القضائية الصادرة وفقاً للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ المشمولة بأحكام الفقرتين (د) و(هـ) من البند (أولاً) من المادة (٣) والمادة (٢٥) من القانون.

❖ المتضرر من قرارات اللجان القضائية الصادرة وفقاً للائحة التنظيمية رقم (١٢)

لسنة ٢٠٠٤.

❖ المتضرر الذي ردّت دعواه بسبب الإطفاء الجاري وفقاً للقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٦.

٧. توزع الدعاوى بين هيئات الطعن الفرعية المنصوص عليها في البند (أولاً) من المادة (٨) من القانون تبعاً لموضوعها المنصوص عليه في المادة (٣) من القانون بموجب أمر يصدره رئيس هيئة الطعن وله إحالة أي دعوى الى هيئة فرعية أخرى بقرار مسبب.

٨. ترسل اللجان القضائية الى هيئة الطعن الدعاوى التي أصدرت فيها قرارات والتي تكون الدولة طرفاً فيها خلال (١٠) عشر أيام من تاريخ انتهاء مدة الطعن التمييزي.
٩. تراعي اللجان القضائية وهيئات الطعن عند نظر الدعاوى أولوية تاريخ إقامة الدعوى وعدد مرات تمييزها.
١٠. يسمي مدير عام التسجيل العقاري من دائرته لعضوية اللجنة القضائية موظفاً من ذوي الخبرة للقيام بمهام اللجنة، ويفضل أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية أولية في القانون.
١١. تتولى الهيئة التنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ومجلس قضاء إقليم كردستان في شأن ترشيح قضاة هيئة الطعن واللجان القضائية بما يتفق وأحكام القانون.
١٢. لرئيس اللجنة القضائية إشعار دائرة التسجيل العقاري بإقامة الدعوى على العقار المطلوب إعادة ملكيته إذا كان غير مفرز أو مقسوم سابقاً لأكثر من وحدة عقارية.
١٣. تتولى الهيئة تسليم مبالغ التعويضات المحكوم بها بموجب القرارات المكتسبة درجة البتات بعد ان تقوم وزارة المالية بتأمين مبالغها للهيئة.
١٤. يقوم فرع الهيئة بطلب استشهاد تفصيلي عن العقار موضوع الدعوى بناءً على المعلومات الواردة في استمارة الدعوى.
١٥. تقدم الطلبات وفق استمارات تعدها الهيئة.
- أولاً: لرئيس الهيئة تشكيل أكثر من لجنة قضائية في المحافظة أو حلها وفقاً لما تقتضيه طبيعة العمل أو نسب الإنجاز.**
- ثانياً: لرئيس الهيئة اقتراح دمج أو إلغاء فروع الهيئة في المحافظة التي يتقرر إلغاء لجانها القضائية وفقاً للبند (أولاً) من هذه المادة.**
١٦. لا تقبل الهيئة الطلبات المقدمة إليها بعد تاريخ ٣٠/٦/٢٠١١.
١٧. تلغى تعليمات تنفيذ هيئة حل نزاعات الملكية العقارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦.
١٨. تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.



# رئاسة الهيئة

تعاقب على رئاسة هذه الهيئة ثلاثة رؤساء وهم كل من :-

١. السيد ( سهيل محمد صالح الهاشمي ) للفترة من حزيران / ٢٠٠٤ ولغاية تموز / ٢٠٠٥ .

٢. السيد ( احمد شياع البراك ) للفترة من تموز / ٢٠٠٥ ولغاية حزيران / ٢٠١٠ .

٣. القاضي السيد ( علاء جواد حميد ) للفترة من حزيران / ٢٠١٠ وحتى الآن .

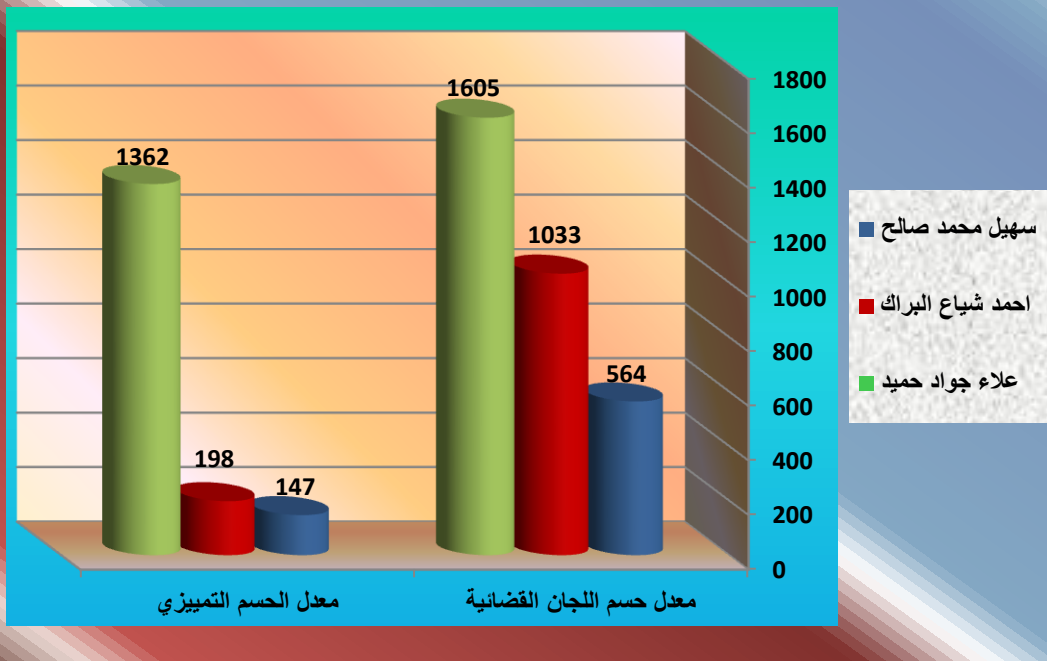
وادنائه جدول ومخطط بياني يمثل عدد الدعاوى المستلمة والمحسومة خلال فترة رئاسات الهيئة

الثلاث :-

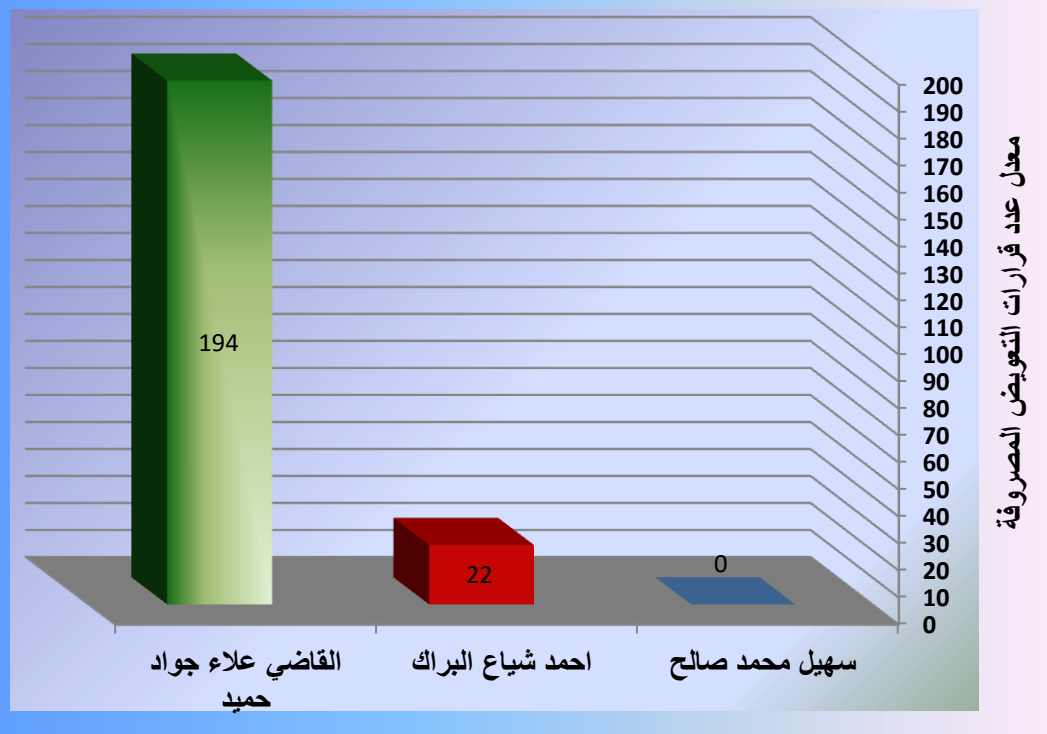
ت	رئيس الهيئة	الفترة الزمنية	عدد الدعاوى في اللجان القضائية			عدد الدعاوى في الهيئة التمييزية			معدل الانجاز الشهري (قرار)	قرارات التعويض المصروفة
			المستلمة	المحسومة	معدل الانجاز الشهري للجان القضائية (دعوى)	المستلمة	المحسومة	معدل الانجاز الشهري للهيئة التمييزية (دعوى)		
١	السيد سهيل محمد صالح	حزيران/٢٠٠٤ لغاية حزيران/٢٠٠٥	١٢٠٧٥٤	٧٣٣٩	٥٦٤	٢٩٣٩	١٧٦١	١٤٧	لا يوجد	
٢	السيد احمد شياع البراك	تموز/٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٠/٦/٣	٤٠٨٥٨	٧٣٣٨٦	١٠٣٣	٣٥٣١٤	١٤٠٥٦	١٩٨	١٣٢٠	
٣	القاضي السيد علاء جواد حميد	من ٢٠١٠/٦/٣ لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١	٥٤٨٥	٨٨٢٨٠	١٦٠٥	٤٩٣٤٩	٧٤٩٢٤	١٣٦٢	١٠٦٥٠	



## مخطط بياني يوضح معدل حسم اللجان القضائية والتمييزية



## مخطط بياني يوضح معدل التعويضات المصروفة خلال فترة تعاقب رؤساء الهيئة





## الفصل الثالث

**نبذة عن هيئة الطعن التمييزي  
واللجان القضائية**

هيئة دعاوى الملكية

# نسخة عن هيئة الطعن التمييزي واللجان القضائية

## اللائحة التنظيمية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤

بموجب المادة (٦) من اللائحة يشكل قسم يسمى بـ (قسم الطعن) غرضه مراجعة القضايا ويستمع الى الاعتراضات على قرارات اللجان الاقليمية ويكون مقره في بغداد. ويتألف قسم الطعن من خمسة قضاة من المتقاعدين أو المستمرين بالخدمة ممن لديهم خبرة قضائية في مجال فضنزاعات الملكية يعينهم مجلس القضاء ويكون لكل منهم نائب يصادق عليه مجلس القضاء. واستناداً لنص المادة (١٢) من تلك اللائحة فان وظيفة قضاة قسم الطعن تنتهي بعد مرور خمس سنوات قابلة للتجديد بقرار من مجلس القضاء أو أن تنتهي بنهاية كافة الدعاوى المرفوعة أمام قسم الطعن. أما فيما يخص اللجان القضائية، فقد تشكلت استناداً للوائح أعلاه هيئات اقليمية في أي مكان يكون لها ولاية عليه، وتتكون من قاض يعينه مجلس القضاء الأعلى رئيساً للجنة، وعضوية مدير دائرة التسجيل العقاري أو من يمثله في المحافظة، ومدير دائرة عقارات الدولة أو من يمثله في تلك المحافظة. وينتهي منصب عضو الهيئة الاقليمية بعد مرور ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من سلطة معينة لهذا الغرض، أو تنتهي بعد انتهاء النظر في الدعاوى المقدمة أمام اللجان الاقليمية.

## القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦

بموجب المادة (٧) من هذا القانون تشكلت الهيئة التمييزية من سبعة قضاة من الذين مارسوا العمل القضائي في محكمة التمييز، يرشحهم مجلس القضاء الأعلى من المستمرين بالخدمة أو المتقاعدين يسمى احدهم رئيساً للهيئة التمييزية، وآخر نائباً له، على ان يتم ترشيح اثنين منهم من قبل حكومة إقليم كردستان.

وتكون هذه الهيئة مستقلة في قضائها عن محكمة التمييز، كما يرشح اثنان (احتياطاً) يحلان محل من يتخلف أو يتغيب من أعضاء الهيئة التمييزية لأي سبب كان، وفي حالة تغيب رئيس الهيئة التمييزية يحل نائبه محله، وتتخذ الهيئة التمييزية قراراتها بأغلبية الأصوات.

أما فيما يخص اللجان القضائية، فقد نصت المادة (٩) من القانون على انه تشكل اللجنة القضائية من:-

١. قاض يعينه مجلس القضاء الأعلى، ويكون رئيساً لها.
٢. مدير دائرة التسجيل العقاري أو من ينوب عنه.
٣. موظف قانوني يرشحه رئيس الهيئة من العاملين فيها، ولديه ممارسة في العمل القانوني أو مهنة المحاماة مدة لا تقل عن عشر سنوات.

## القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠

بموجب المادة (٨/أولاً) من هذا القانون تشكلت هيئة الطعن التمييزي من تسعة قضاة يرشحهم مجلس القضاء الاعلى من قضاة الصنف الأول من المستمرين بالخدمة أو من المتقاعدين والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، يسمى احدهم رئيساً، ويكون له نائبان، على ان يتم ترشيح اثنين منهم من قبل قضاء اقليم كردستان، كما يرشح مجلس القضاء الاعلى ثلاثة اعضاء (احتياطاً) لهيئة الطعن في حالة غياب أي من

الاعضاء. وتشكل ثلاث هيئات فرعية وتنعقد كل هيئة فرعية برئاسة رئيس هيئة الطعن أو احد نوابه وعضوية اثنين من القضاة، وتتخذ كل هيئة من الهيئات الثلاث قراراتها بأغلبية الأصوات، ويكون تمييز القرارات الصادرة من اللجان القضائية، والتي تكون الدولة طرفاً فيها وجوباً.

أما بخصوص اللجان القضائية، فقد نصت المادة (٤) على انه تشكل لجنة قضائية أو أكثر في كل محافظة بحسب الحاجة، كما نصت المادة (٥) على انه تتألف اللجنة القضائية مما يأتي :-

١. قاض من المستمرين في الخدمة أو المتقاعدين، يسميه رئيس مجلس القضاء الاعلى (رئيساً).

٢. موظف من دائرة التسجيل العقاري من ذوي الخبرة يسميه مدير عام دائرة التسجيل العقاري (عضواً).

٣. موظف قانوني يرشحه رئيس الهيئة من العاملين فيها، ولديه ممارسة في العمل القانوني أو في مهنة المحاماة لمدة عشر سنوات (عضواً).

وقد نصت المادة (٧) من التعليمات رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ الخاصة بتسهيل تنفيذ قانون الهيئة على انه توزع الدعاوى بين هيئات الطعن الفرعية تبعاً لموضوعها المنصوص عليه في المادة (٣) من القانون بموجب أمر يصدره رئيس هيئة الطعن، وله إحالة أي دعوى الى هيئة فرعية أخرى بقرار مسبب.

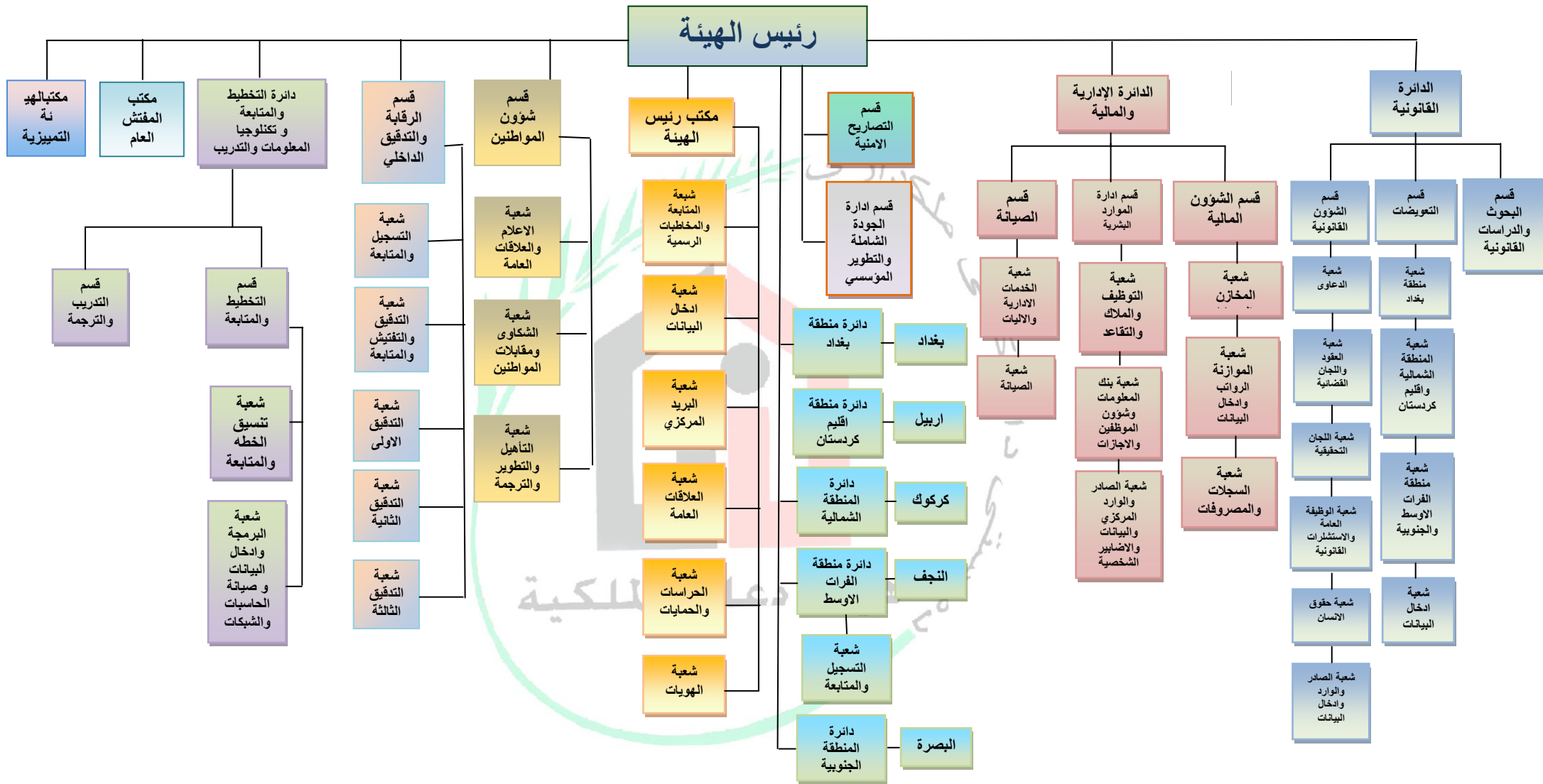
أما المادة (٨) من النظام نفسه فقد نصت على انه (ترسل اللجان القضائية الى هيئة الطعن الدعاوى التي اصدرت فيها قرارات والتي تكون الدولة طرفاً فيها خلال (١٠) ايام من تاريخ انتهاء مدة الطعن التمييزي).

كما نصت المادة (١٠) يسمي مدير عام التسجيل العقاري من دائرته لعضوية اللجنة القضائية موظفاً من ذوي الخبرة للقيام بمهام اللجنة، ويفضل ان يكون حاصلاً على شهادة جامعية أولية في القانون. أما المادة (١١) فقد نصت على أن تتولى الهيئة التنسيق مع مجلس القضاء الاعلى ومجلس قضاء اقليم كوردستان في شأن ترشيح قضاة هيئة الطعن واللجان القضائية بما يتفق واحكام القانون.

هيئة دعاوى الملكية

# الفصل الرابع





# هيكلية الهيئة

## - رئاسة الهيئة ودوائرها وأقسامها -

### أولاً : رئاسة الهيئة

تتمثل بمكتب رئيس الهيئة الذي يمثل قمة الهرم التنظيمي والذي يتولى :-

- تنظيم العمل الإداري بالتنسيق مع بقية دوائر وأقسام الهيئة وفروعها.
- تنظيم اجتماعات ومقابلات واتصالات السيد رئيس الهيئة.
- تسلم المراسلات الواردة الى السيد رئيس الهيئة وتوزيعها على الأقسام المختصة في مركز الهيئة.
- إرسال المراسلات السرية الصادرة من الهيئة الى الجهات الاخرى.

ويتكون المكتب من :-

أ. شعب المكتب التي تتكون من الآتي :-

- **شعبة المتابعة والمخاطبات الرسمية** : تتولى متابعة الكتب والمطالعات التي تحرر من دوائر واقسام وفروع الهيئة، وكذلك تنظيم المخاطبات والمحركات الرسمية للوزارات والدوائر الرسمية والجهات الاخرى .
- **شعبة ادخال البيانات** : تتولى حفظ الكتب الواردة والصادرة من والى الهيئة بواسطة الارشفة عن طريق الحاسبة الالكترونية .
- **شعبة الحراسات والحمايات** : تتولى متابعة شؤون الحراس المدنيين في الهيئة وكذلك الحمايات.
- **شعبة البريد المركزي**:تتولى تسلم البريد من كافة الوزارات والدوائر الرسمية الاخرى وتوزيعه بين دوائر واقسام وفروع الهيئة كل حسب اختصاصه.
- **شعبة العلاقات العامة** : تتولى متابعة العلاقات العامة مع الجهات ذات العلاقة .
- **شعبة الهويات** : تتولى اصدار الهويات لمنتسبي الهيئة .

ب. قسم شؤون المواطنين

استناداً لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء الموقر بكتابها بالعدد "٢٠٤١١" في ٢٠١١/٦/٦ تم تشكيل قسم شؤون المواطنين لتحقيق التواصل بين الهيئة والمواطن وهدفه تسهيل الاجراءات الروتينية التي تثقل كاهل المواطن في كثير من الاحيان وتدفعه الى الملل والتذمر وتقليصها بما يكفل وصول الحق الى اصحابه وبالسرعة الممكنة ، فكانت معظم اللقاءات مع معالي السيد رئيس الهيئة والمدراء العاميين والمختصين وتتم المتابعة مباشرة من قبل دوائرهم في كل يوم ثلاثاء من الاسبوع على طول اسابيع

السنة ، وقد تناولت تلك اللقاءات في معظمها تلقي الطلبات والشكاوى والاستفسارات في محورين بارزين هما الدعاوى التمييزية والاجراءات المتصلة بها وطلبات التعويض وما يتعلق بها. والمحل رقم (٢) يبين نشاط الشعبة.

### ج. قسم التصاريح الأمنية

استناداً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الأمن والسلامة بالعدد "م أ س ت/٩/اعمام/٤٢/١٥٦/٧٨٥" " في ٢٣/٣/٢٠١٤ تم استحداث هذا القسم ، وحسب ما جاء بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب نائب الامين العام بالعدد "٩١٨" في ٢٣/٤/٢٠١٣ ومرفقه قرار مجلس الأمن الوطني بالعدد "١٥٥٤" في ٦/٩/٢٠١٢ من تحديد لمهام القسم بتأمين الهيئة من الخروقات الامنية من خلال متابعة التدقيق الامني للموظفين ووضع الآليات للمحافظة على الوثائق والمعدات وبالتنسيق مع المكتب الوطني للتصاريح الأمنية في مستشارية الامن الوطني.

### ثانياً : مكتب المفتش العام

تشكل بموجب الأمر الديواني المرقم (١١٥) ذي العدد (٩٨٥٨) المؤرخ في ١٠/٦/٢٠٠٧ ويعمل بموجب الامر رقم (٥٧).

### ثالثاً: قسم الاعلام

يرتبط القسم برئيس الهيئة ويتولى المهام الآتية :-

- تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والندوات والاحتفالات التي تقيمها الهيئة والإشراف عليها وتهيئة المستلزمات اللازمة لذلك بالتنسيق مع بقية أقسام الهيئة.
- تنظيم المؤتمرات واللقاءات الصحفية لرئيس الهيئة.
- تزويد وسائل الإعلام بالأخبار والنشاطات والإنجازات التي تنفذها الهيئة والدوائر التابعة لها.
- متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام فيما يخص عمل الهيئة ودوائرها ورفع التقارير بذلك الى رئيس الهيئة.
- الإشراف على المطبوعات الخاصة بالهيئة ورفدها بالمواضيع ذات الاختصاص.
- تنظيم زيارة الوفود العراقية والاجنبية للهيئة بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات ذات العلاقة.
- يستقبل القسم طلبات واستفسارات المواطنين عبر القنوات التالية :-

✚ الخط الساخن ٠٧٩٠٣٦١٧٤٣٦

✚ البريد الإلكتروني [public\\_relations@pcc.iq](mailto:public_relations@pcc.iq) ، [Alhallmg@yahoo.com](mailto:Alhallmg@yahoo.com)

✚ الموقع الإلكتروني [www.pcc.iq](http://www.pcc.iq)

ويتكون قسم الإعلام من الشعب التالية :-

أ. **شعبة العلاقات العامة** : وتناط بهذه الشعبة المهام الآتية :-

➤ مسؤولية إدارة علاقات القسم الداخلية والخارجية.



- استقبال ما يرد من استفسارات وشكاوى وتوضيحات من خارج الهيئة عن طريق الخط الساخن والبريد الإلكتروني وعرضها على معالي السيد رئيس الهيئة وتنفيذ توجيهاته بصددھا .
- اعداد التقارير الشهرية لنشاط القسم.

### ب. شعبة الإعلام: وتناط بهذه الشعبة المهام الآتية :-

- رصد الصحف اليومية ومتابعة ما يرد فيها من أخبار خاصة بالهيئة وعرضها على السيد رئيس الهيئة.
- تغطية فعاليات الهيئة الإعلامية فديويًا وفوتوغرافيا.
- استلام موقف بالدعاوى المحسومة من مكتب هيئة الطعن التمييزي وفرزها حسب الفروع وارسالها لكل فرع من فروع الهيئة.

### ج. شعبة الموقع الإلكتروني: وتناط بهذه الشعبة المهام الآتية :-

- الإشراف على الموقع الإلكتروني للهيئة.
  - متابعة المواقع الإلكترونية الأخرى ورصد ما يرد فيها من أخبار خاصة بالهيئة.
  - رفع البيانات والمعلومات الخاصة بالموقع.
- فيما يلي تفاصيل الموقع الإلكتروني ([www.pcc.iq](http://www.pcc.iq))، تم المباشرة بتفعيل الموقع بتاريخ ٢٠١١/٣/١٠ وأدناه موجز لأبرز محتوياته :-

- (١) من نحن: تتضمن موجزا تعريفيًا عن الهيئة وأبرز المهام الموكلة اليها.
- (٢) الأخبار والنشاطات: تتضمن أحدث أخبار ونشاطات الهيئة بجميع أقسامها وفروعها.
- (٣) البحوث والدراسات: تتضمن ما يصدر عن الهيئة من بحوث ودراسات خاصة بعملها.
- (٤) لوائح وقوانين الهيئة: تتضمن جميع القوانين والقرارات والتعليمات المتعلقة بعمل الهيئة.
- (٥) ألبوم الصور: تتضمن صورًا عن نشاطات الهيئة لجميع أقسامها وفروعها.
- (٦) تجارب مماثلة: تشمل التجارب الشبيهة والقريبة من اختصاص الهيئة التي حدثت في دول العالم المختلفة.
- (٧) مكتب المفتش العام: تشمل جميع نشاطات مكتب المفتش العام في الهيئة.
- (٨) الخط الساخن: تشمل رقم الخط الساخن للهيئة فضلاً عن استقبالها استفسارات وتطلبات المواطنين عبر الموقع .
- (٩) مجلة الحل: تتضمن الأعداد الصادرة لمجلة الحل.
- (١٠) تقارير وإحصائيات ومواقف: تتضمن نشر الإحصائيات الصادرة عن الهيئة.
- (١١) فروع الهيئة: تتضمن نبذة مختصرة عن كل فرع من فروع الهيئة المنتشرة في عموم العراق.
- (١٢) شهداء الهيئة: تتضمن أسماء وصور شهداء الهيئة.
- (١٣) كيفية إقامة دعوى: تتضمن التعليمات الخاصة بطريقة ملء استمارة الدعوى .



١٤) دعاوى فروع كركوك : تتضمن أحدث الاحصائيات التي تصدر عن الهيئة فيما يتعلق بفروع كركوك الخمسة.

١٥) ردود فعل المواطنين : تتضمن ما يرد الى الهيئة عبر قنوات الاتصال بالمواطنين من ردود فعلهم تجاه عمل الهيئة.

**د. شعبة التصاميم : وتناط بهذه الشعبة المهمات الآتية :-**

➤ تصميم إعلانات ومطبوعات الهيئة.

➤ تصميم بطاقات التهاني والتعازي والشهادات التقديرية الخاصة بأعمال الهيئة.

### **رابعاً : قسم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي**

تم تشكيل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب نظام تشكيلات هيئة دعاوى الملكية رقم (٤) لسنة (٢٠١٠) المادة -١٠- التي نصت على أن قسم الرقابة والتدقيق الداخلي يرتبط برئيس الهيئة ويتولى المهمات الآتية :-

١. مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية والحسابية.
٢. تدقيق المصروفات و المقبوضات والتسويات الحسابية للهيئة ودوائرها وفروعها ورقابة مبالغ الكلف.
٣. تشخيص الأخطاء الحسابية واقتراح معالجتها.
٤. تدقيق عقود الهيئة من النواحي الحسابية والمالية.
٥. تدقيق الموجودات الثابتة والمخزنية وتقديم تقارير عن الخروقات والمخالفات.
٦. تدقيق ميزان المراجعة الشهري والجداول الملحقة به وملاحظة التخصيصات المالية وتدقيق المطابقات الدورية والشهرية لحساب الصندوق والحسابات الجارية مع المصارف ومتابعة تصفية السلف و الأمانات وتدقيق السجلات المحاسبية.
٧. متابعة انجاز الحسابات الختامية للهيئة ودوائرها ضمن المواعيد المحددة ومتابعة تصفية ملاحظات ديوان الرقابة المالية.

يتكون قسم التدقيق من الشعباالتالية:

**أ. شعبة التسجيل والمتابعة:** هي شعبة ساندة لبقية شعب التدقيق تتولى متابعة كافة الأمور الإدارية الخاصة بالقسم من حفظ الأوامر الإدارية وإجابات ديوان الرقابة المالية والجهات الأخرى .

**ب. شعبة التفتيش والمتابعة:** تتولى شعبة التفتيش والمتابعة مهمات تفتيش السجلات والأعمال الحسابية في الفروع كافة وتقديم التقارير التي تخص هذه الزيارات والتوصيات والملاحظات .

**ج. شعبة التدقيق الاولى:**شعبة تدقيق أساسية.

**د. شعبة التدقيق الثانية:** شعبة تدقيق أساسية.

**هـ. شعبة التدقيق الثالثة:** شعبة تدقيق أساسية.

تتولى شعب التدقيق الأساسية (الاولى والثانية والثالثة) مهمات تدقيق الرواتب الشهرية للموظفين، وسلف النثرية الخاصة بفروع الهيئة، وسندات الصرف والإيداعات والقبض الخاصة بالصندوق، وتدقيق الموازين والكشوفات المالية، إضافة إلى أضاير التعويضات والصكوك التشغيلية والتعويضية بصرف المبالغ النهائية الخاصة بالمكافآت والساعات الإضافية، وتدقيق الإدخالات المخزنية الخاصة بالموجودات الثابتة وإعداد المطالعات، وفيما يلي عمل قسم التدقيق خلال عام ٢٠١٤

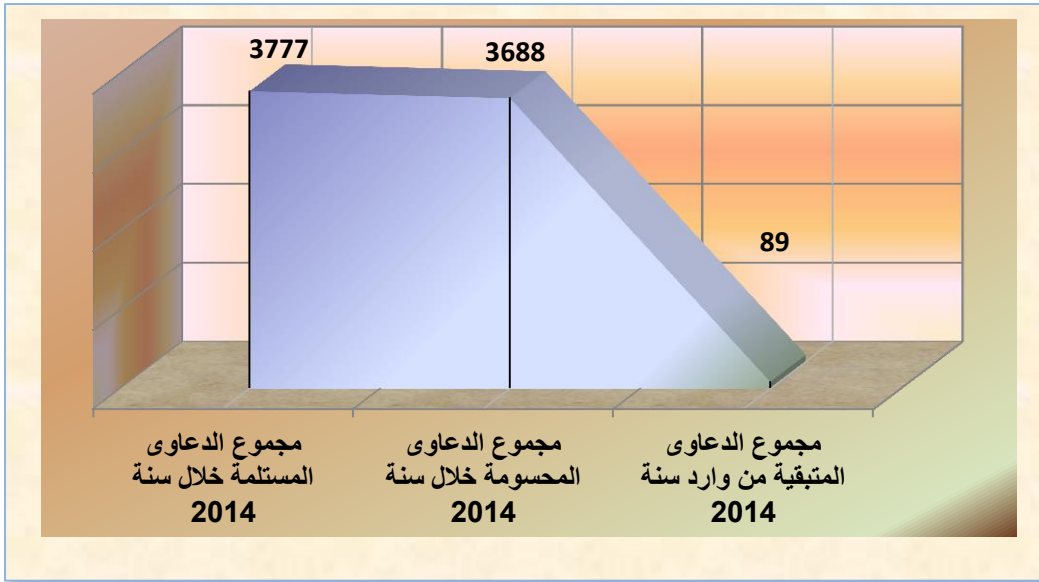
- ❖ بلغت عدد المعاملات التعويضية التي تم تدقيقها (٥٢٩٨) معاملة.
- ❖ بلغ عدد العقود التي تم تدقيقها (تجديد) (٤) عقدا .
- ❖ بلغت عدد القيود التي تم تدقيقها (٧٤٠) قيد.
- ❖ بلغ عدد سندات الصرف التي تم تدقيقها (٤٦٤٤) سندا منها (٩٣١) سندات تشغيلياً و (٣٧١٣) سندات تعويضات .

### **خامساً: هيئة الطعن التمييزي**

يتألف مكتب هيئة الطعن التمييزي من مجموعة موظفين (إداريين وقانونيين) يقومون بتنظيم عمل الدعاوى والتنسيق بين المكاتب واللجان القضائية ومحكمة التمييز الاتحادية فيما يخص تمييز وتصحيح الدعاوى المرسلت وبيان الرأي وتصحيح الاخطاء المادية. وكذلك يقوم المكتب بإعداد المواقف الشهرية والسنوية التي تتعلق بحسم الدعاوى التمييزية والتصحيحية من محكمة التمييز الاتحادية وإعداد التقارير التي تبين عدد الدعاوى المتبقية لدى محكمة التمييز الاتحادية والدعاوى المحسومة ( المصدقة والمنقوضة وتصحيح القرار التمييزي).

وبالنظر لحسم أغلب الدعاوى المنظورة امام الهيئة التمييزية والانتهاه من حسم جميع الدعاوى المتراكمة للسنوات السابقة ، فقد أنهت الهيئة التمييزية أعمالها وأحيلت باقي الدعاوى الى هيئة قضائية تشكلت في محكمة التمييز الاتحادية تختص بالنظر تمييزا بالقرارات الصادرة عن اللجان القضائية لهيئة دعاوى الملكية بموجب الامر القضائي المرقم (٥٢٢/مكتب/٢٠١٤) في ٢١/٧/٢٠١٤ ولا زالت مستمرة بحسم الدعاوى التي تحال اليها من اللجان القضائية للقرارات الصادرة منها وتصحيح القرارات التمييزية خلال عام ٢٠١٥. والموضح نسب حسمها في الجدول والمخطط البياني التاليين :-

٣٧٧٧ دعوى	مجموع الدعاوى المستلمة خلال سنة ٢٠١٤
٣٦٨٨ دعوى	مجموع الدعاوى المحسومة من وارد سنة ٢٠١٤
٨٩ دعوى	مجموع الدعاوى المتبقية من وارد سنة ٢٠١٤



وقد أبدت الهيئة التمييزية عدة آراء استشارية إذ بلغت (٤١) رأياً استشارياً بخصوص طلبات الرأي المقدمة من قبل أقسام وفروع الهيئة خلال عام ٢٠١٤ .

### **سادساً : الدائرة القانونية**

وهي إحدى تشكيلات الهيئة المهمة التي نص عليها النظام رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ في المادة (٢/سابعاً) التي من مهامها الرئيسية إبداء الرأي والمشورة القانونية لكافة دوائر الهيئة وأقسامها وفروعها في الموضوعات القانونية التي تعرض عليها وتوفير السند القانوني للكثير من الاستفسارات التي ترد لها. يرأسها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل، وله خدمة لا تقل عن (١٠) سنوات، ومن ذوي الخبرة والاختصاص. عملت الدائرة القانونية على توفير الدعم لدوائر الهيئة وفروعها ولجانها القضائية من خلال التنسيق مع الكثير من الوزارات والدوائر كالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة والدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء والدائرة القانونية في وزارة المالية ولجنة تنفيذ المادة ١٤٠ ومكاتب المفتشين العموميين ولجنة تعويض المتضررين وفقاً للقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠ وهيئة المساءلة والعدالة ودائرة التسجيل العقاري، إضافة إلى الوزارات الأخرى. ومن المهام الرئيسية التي تمارسها الدائرة القانونية، وفقاً للمادة (٦/أولاً) من نظام تشكيلات الهيئة رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ هي :-

- أ. إبداء الرأي في القضايا التي تحال إليها والخاصة بالهيئة ودوائرها وفروعها.
- ب. تمثيل الهيئة أمام المحاكم والجهات القضائية في مختلف الدعاوى وبتحويل من رئيس الهيئة.
- ج. اقتراح مشاريع القوانين ذات العلاقة بعمل الهيئة ودوائرها.
- د. المشاركة في عضوية اللجان التحقيقية.
- هـ. إبداء الرأي في شروط المناقصات قبل الاعلان عنها.
- و. تنظيم العقود التي تكون الهيئة طرفاً فيها.
- ز. متابعة تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بالهيئة.
- ح. إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بعمل الهيئة.

ط. الموافقة على نشر البحوث والدراسات المعدة من منتسبي الهيئة والتنسيق مع الوزارات والجهات غير

المرتبطة بوزارة بما يسهم في مجال عمل الهيئة.

ك. تبادل المعلومات مع مراكز البحوث العراقية والدولية ذات العلاقة بعمل الهيئة.

ل. عقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية الخاصة بالموضوعات ذات العلاقة بعمل الهيئة.

م. الإشراف على مكتبة الهيئة ورفدها بالكتب.

ن. متابعة قرارات اللجان القضائية الصادرة بالتعويض والمكتسبة الدرجة القطعية.

س. التنسيق مع وزارة المالية في شأن مبالغ التعويض الملزمة للحكومة والية دفعها.

ع. متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجان القضائية لأغراض قضائية.

تتكون الدائرة القانونية من الأقسام التالية :-

**أولاً: قسم الشؤون القانونية :- ويتكون من الشعب الآتية :-**

**أ. شعبة الاستشارات القانونية :-** تتولى إبداء الرأي والمشورة القانونية بشأن القضايا المعروضة عليها في مختلف المجالات القانونية والتنسيق مع مجلس شورى الدولة والامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ووزارة المالية / الدائرة القانونية ومختلف الدوائر الاخرى للحصول على الرأي في المواضيع المعروضة أمامها.

**ب. شعبة الدعاوى :-** وهي التي تتولى إقامة ومتابعة الدعاوى والقضايا المنظورة أمام المحاكم المختصة كمحاكم الجزاء ومحاكم البداية والاستئناف ومجلس الانضباط العام والمحكمة الاتحادية وتقديم اللوائح والمذكرات ومتابعة الشكاوى المقامة بخصوص جرائم التزوير ومتابعة استحصال الديون المترتبة للهيئة بذمة الاخرين وفقاً لقانون تحصيل الديون الحكومية من خلال توجيه الانذارات لهم ومطالبتهم بتسديد ما بذمتهم. وأدناه ملخص لنشاط الشعبة :

(١) بلغ عدد الدعاوى المقامة أمام القضاء الاداري ومجلس الانضباط العام (٣) دعوى حسمت منها (٢) دعوى لصالح الهيئة .

(٢) بلغ عدد الدعاوى الجزائية المقامة أمام هيئة النزاهة (٥) دعوى تم غلق (١) منها والمتبقي مازال قيد الإجراءات التحقيقية .

(٣) بلغ عدد الدعاوى المقامة أمام محاكم البداية (٤) دعوى، حسمت (١) دعوى لصالح الهيئة والبقية مازالت قيد النظر .

(٤) بلغ عدد الدعاوى الجزائية المقامة أمام محاكم التحقيق (٤) دعوى مازالت قيد التحقيق .

وهناك ممثلون عن الهيئة من القانونيين الكفاء في مقر الهيئة أوفروعها يتابعون القضايا المقامة من قبل الهيئة او ضدها .

كما تابعت الهيئة ممثلة بالدائرة القانونية الممثلين القانونيين للوزارات والدوائر الحكومية الذين لم يمارسوا طرق الطعن القانونية في القرارات الصادرة لغير صالح الخزينة بحق وزاراتهم ودوائرهم، ورفعت أسماءهم الى الامانة العامة لمجلس الوزراء . والملحق رقم (٣) يبين نشاط الشعبة.

**ج. شعبة العقود :-** تتولى تنظيم العقود سواء عقود الايجار أو العقود الأخرى التي تحتاج الهيئة الى عقدها، وكذلك تنظيم المناقصات المطلوبة. ولم يتم ابرام اي عقد في عام ٢٠١٤ وإنما اقتصر على تجديد بعض العقود والغاء البعض الاخر بسبب دمج فروعها، فضلاً عن تجديد عقدين يتعلقان بموقع الهيئة الالكتروني والانترنت.

اتبعت الشعبة آلية خاصة في ابرام العقود انطلاقاً من حرصها على حفظ المال العام، تمثلت بالنقاط الآتية :-

➤ عرض كافة العقود على مكتب المفتش العام (كرقابة استباقية) وحسب توجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء.

➤ إجراء كشف مشترك من قبل دائرة التسجيل العقاري ودائرة عقارات الدولة لتقدير قيمة العقار، التي على اساسها يتم تحديد بدل الايجار السنوي.

➤ طلب براءة ذمة العقار قبل ابرام العقد وفي حالة عدم تقديم براءة الذمة يتم استقطاع مبلغ بنسبة (١٠٪) من مبلغ الايجار السنوي (كأمانات) ليتم ارسالها الى دائرة الضريبة المختصة.

➤ بيان فيما اذا كان العقار المراد استنجاهه مقامة بشأنه دعوى أمام اللجان القضائية في الهيئة من عدمه.

➤ اتباع تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠١١ وكافة التعليمات الصادرة عن الدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء. ملحق رقم (٤) يبين التعاقدات التي تمت من قبل الهيئة.

**د. شعبة اللجان التحقيقية:** وهي التي تختص بإجراءات تشكيل اللجان التحقيقية وفقاً لقانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ والقيام بأعمال التحقيق الاداري والتدقيق والمراجعة القانونية في القضايا والتجاوزات التي تنطوي على فساد اداري او مالي والتي تعرض عليها من قبل دوائر الهيئة وفروعها او من جهات اخرى بعد استحصال موافقة معالي رئيس الهيئة على تشكيلها، وفي بعض الاحيان يكون من ضمن تشكيل تلك اللجان عضو من مكتب المفتش العام، اضافة الى تشكيل لجان التضمين ومتابعة كافة اللجان التحقيقية. وقد بلغ مجموع اللجان التحقيقية (٥٣) لجنة انجزت منها (٤٥) لجنة وبقيت (٨) لجنة قيد الإنجاز. ملحق رقم (٥) يبين نشاط الشعبة.

**هـ. شعبة اللجان والتبليغات القضائية :-** تتولى التنسيق مع مجلس القضاء الاعلى في كل مايتعلق

بتنسيب القضاة ونقلهم وإنهاء تنسيبهم واجازاتهم وتنظيم عقود السادة القضاة المتقاعدين، وكذلك التنسيق مع دائرة التسجيل العقاري وفروعها فيما يتعلق بتنسيب ممثلين للعمل كأعضاء في اللجان القضائية ومتابعة عملية نقلهم وإنهاء تنسيبهم، حسب الحاجة، وذلك استناداً لأحكام المادة (٥/٥) ثانياً) من قانون الهيئة النافذ والتنسيق مع رئاسة الادعاء العام بشأن تنسيب ممثلي الادعاء العام ومتابعة شؤونهم وإنهاء تنسيبهم عملاً بأحكام المادة (٦/٩) ثانياً) من قانون الهيئة وتبليغ الجهات الحكومية بشأن مواعيد المرافعات والتنسيق مع المجالس البلدية في تسهيل مهمة المبلغين. ملحق رقم (٦) يتضمن عدد اللجان القضائية ونواب الادعاء العام وممثلي التسجيل العقاري.

**و. شعبة الوظيفة العامة :-** وهي التي تقوم بدراسة كافة القضايا التي تعرض عليها بشأن التعيين والاستشارات التي تتعلق بحقوق الموظفين وأمتيازاتهم وإبداء الرأي والمشورة في القضايا المتعلقة بالوظيفة العامة.

**ز. شعبة الصادر والوارد وإدخال البيانات :-** تقوم هذه الشعبة بأرشفة كافة الكتب الواردة والصادرة وذلك استناداً الى توجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء، إذ بلغ وارد الدائرة القانونية (١١٦١٦) كتاباً، وبلغ الصادر (٣٠٩٨) كتاباً، وبلغ صادر المطالعات (٨٤٣) مطالعة، وصادر المذكرات (٢١٤) مذكرة، وعدد الكتب الواردة من المكتب الخاص (١٥٤٠) كتاباً.

**ح.شعبة حقوق الانسان :** استناداً لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بكتابها بالعدد"ق/٢/١/٢٧/١٠٧٠٢" في ٢٠١٤/٣/٣٠ تم استحداث هذه الشعبة ومن مهام الشعبة المساعدة في انتشار وتطوير البيئة الملائمة لممارسة الحقوق ضمن صلاحية كل وزارة فيما يتصل بالحقوق الذي تتولاه الوزارة أو الجهات غير المرتبطة بوزارة وتزويد وزارة حقوق الانسان بكافة التفاصيل عن نشاطاتها وكافة الاحصاءات الخاصة بعملها وبشكل دوري.

**ثانياً:- قسم التعويضات :-** يتولى هذا القسم تنفيذ معاملات المستفيدين من التعويض بعد اكتساب القرارات الصادرة عن اللجان القضائية الدرجة القطعية وإحالة الاضابير التعويضية الى الدائرة الادارية والمالية / القسم المالي لتنظيم معاملة الصرف وتدقيقها من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومن ثم الى الدائرة القانونية لتدقيقها من الناحية القانونية وبالتالي عرضها أمام انظار معالي السيد رئيس الهيئة لإستحصال موافقته على الصرف وإستكمال اجراءات الصرف من قبل لجنة صرف مبالغ التعويضات المشكلتة في هذه الهيئة. ويقوم القسم برفد مكتب معالي رئيس الهيئة بتقارير شهرية عن انجاز القسم للأضابير الواردة والمنفذة وحيث كان المتبقي لشهر كانون الثاني ٢٠١٣ (١٨٦٠) إضبارة واصبح (٩٠٤) اضبارة في كانون الاول لسنة ٢٠١٤ وقد حقق قسم التعويضات انجازات كبيرة وواسعة بعد تسلم الرئاسة الجديدة للهيئة، من أهمها السرعة في دفع مبلغ التعويض بعد ان تم إلغاء نظام الوجبات الذي كان معمولاً به سابقاً.

ومن جانب اخر يقوم قسم التعويضات وحسب توجيهات معالي السيد رئيس الهيئة بمفاتحة هيئة المساءلة والعدالة بخصوص مشتري العقار بالمزايدة العلنية او ورثته ومعرفة فيما اذا كانوا من المشمولين بقانون المساءلة والعدالة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ من عدمه. ويتكون القسم من الشعب الآتية :-

أ. شعبة منطقة بغداد.

ب. شعبة منطقة الفرات الأوسط والجنوبية.

ج. شعبة المنطقة الشمالية واقليم كردستان.

د. شعبة إدخال البيانات .

**ثالثاً :- قسم البحوث والدراسات القانونية :-** يتولى اعداد البحوث والدراسات المتعلقة بعمل الهيئة ومن نشاطات البحوث والدراسات التي تم إعدادها هي :-

➤ جمع قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المتعلقة بالمصادرة والاستيلاء بثلاثة أجزاء.



- تزويد اللجان القضائية بجريدة الوقائع العراقية.
  - إعداد كراس يتضمن الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة ومن ضمنها الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم.
  - دراسة حول تعديل قانون الهيئة.
  - جمع قرارات مجلس الوزراء لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤.
- وقد شاركت الدائرة القانونية في العديد من اللجان سواء المشكلة في الامانة العامة او لجنة المادة (١٤٠) أو الدوائر الاخرى، وشاركت في الكثير من المؤتمرات والدورات ذات الصلة بعملها، كما قامت الدائرة القانونية وفقا للصلاحيات المخولة لها باعتبارها كاتب عدل ووفقا للمادة (٩) من قانون الكتاب العدول بتصديق كافة العقود والكفالات الضامنة لجميع سيارات الهيئة وبقية التعهدات الاخرى.

## اللجان غير التحقيقية الدائمة التي شاركت بها الدائرة القانونية سواء كانت

### برئاستها أو عضوا فيها:-

- لجنة منح الاجازات الطويلة .
- لجنة احتساب فترة النزوح للمهجرين .
- لجنة تقييم مدراء الفروع .
- لجنة دراسة الاستبيانات الواردة عن هيئة النزاهة واعداد التوصيات بشأنها .
- لجنة تفعيل القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٣ الخاص بالاحتفاظ بالوثائق في دار الكتب والوثائق.
- لجنة الاجابة عن تقارير ديوان الرقابة .
- لجنة احتساب مخصصات الخطورة الهندسية .
- لجنة النظر بالطعون ودراسة وتدقيق اعمال لجنة احتساب مخصصات الخطورة الهندسية.
- لجنة بيع الوحدات السكنية المملوكة للدولة في كراة مريم.
- اللجنة الخاصة باستقطاع مبالغ التوقيفات التقاعدية من موظفي الهيئة عن خدمتهم العقدية.
- لجنة دمج فروع الهيئة استنادا لقرار مجلس الوزراء .
- لجنة التضمين .
- لجنة القرار ٢٢٠ لسنة ٢٠٠٢.
- لجنة التنقلات.
- لجنة ترشيح خبراء لعضوية هيئة الرأي.
- لجنة تخصيص قطع اراضي لسكن موظفي الهيئة.
- لجنة احتساب المخصصات المهنية القانونية.

- لجنة تخصيص الأراضي والعقارات لمشاريع التنمية والاستثمار.
  - لجان بيع موجودات الهيئة.
  - لجنة فقدان الهويات.
  - لجنة دراسة ديون الهيئة.
  - لجنة تقييم مسؤولي الشعب.
  - لجنة الاشراف على الموقع الالكتروني للهيئة.
  - لجنة توزيع السيارات.
  - لجنة التعاقد مع عدد من المتقاعدين من ذوي الخبرة وفقاً للقرار ٢٨٠.
  - لجنة المفصولين السياسيين.
  - لجنة المساءلة والعدالة.
  - لجنة فحص سيارات الهيئة قبل تسليمها من قبل الموظفين.
  - لجنة المحافظة على أمن الهيئة والقضاة والموظفين.
  - لجنة تامين موجودات الهيئة.
  - لجنة احتساب الساعات الاضافية.
  - لجنة احتساب مبالغ التعويضات المصروفة فعلاً ضمن ميزانية ٢٠١٣.
  - لجنة الترفيعات.
  - لجنة تعويض المتضررين من جراء العمليات الإرهابية والاختفاء العسكرية.
  - لجنة تعديل الضرائب والرسوم.
  - لجنة احتساب مخصصات الخطورة المهنية للعاملين على أجهزة الحاسوب.
  - لجنة النظر في التظلمات المقدمة من الموظفين الذين رفضت طلبات احتساب مخصصات الحاسبة لهم.
- وان اكثر هذه اللجان كانت بمشاركة مكتب المفتش العام .

### **سابعاً : الدائرة الادارية والمالية**

تعتبر الدائرة الادارية والمالية , إحدى تشكيلات هيئة دعاوى الملكية الواردة بنظام تشكيلات الهيئة رقم (٤ لسنة ٢٠١٠) حيث تتضمن هذه الدائرة أقسام (الشؤون المالية، إدارة الموارد البشرية، الصيانة والخدمات الادارية) يديرها مدير عام حاصل على شهادة أولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص، تتولى الدائرة الادارية والمالية تنظيم كافة الامور الادارية والمالية والخدماتية لمقر وفروع الهيئة كافة .  
تتكون هذه الدائرة من الاقسام الآتية: -



**أولاً : قسم إدارة الموارد البشرية :** كان يطلق عليه اسم الشؤون الإدارية استناداً للمادة (٧-ثانياً) من نظام تشكيلات الهيئة رقم (٤) لسنة ٢٠١٠، ثم تم تغيير ذلك وأصبح قسم إدارة الموارد البشرية، واستناداً لتوصيات اللجنة المشكلة بالأمر الديواني رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠٠٩ المعمم على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون اللجان بالعدد ش.ل/ت/١٠/١٠/٢٠٢٣ المؤرخ في ٢٠١٠/٦/١٤ .

ويتكون القسم من الشعب التالية :-

- أ. شعبة شؤون الموظفين.
- ب. شعبة التوظيف والملاك.
- ج. شعبة التقاعد .
- د. شعبة البيانات والأضابير الشخصية .
- هـ. شعبة الصادر والوارد .
- و. شعبة الصادر والوارد الخاصة بمكتب السيد المدير العام.
- ز. شعبة بنك المعلومات.

ويتولى القسم تنظيم الأمور الادارية للهيئة من خلال ما يأتي :-

- إصدار كافة الأوامر الوزارية والإدارية الخاصة باللجان التحقيقية والتوصيات والإيفادات والنقل والتنسيب والتعيين وفسخ العقد، إضافة إلى كتب الشكر وإعداد المطالعات إضافة إلى الإجازات والأوامر الإدارية الخاصة بها، حيث نشير هنا إلى إن أعداد الأوامر الوزارية المنجزة خلال عام ٢٠١٤ بلغ (٤٢٩)، وكذلك الأوامر الإدارية بلغ عددها (٤٩٦٨).
- إنجاز استمارات العلاوات وتنظيم كشف بالأسماء يرفع إلى معالي رئيس الهيئة لغرض المصادقة، وكذلك تهيئة استمارات الترفيع لإحالتها إلى اللجنة المختصة، إضافة إلى العمل على برنامج العلاوات والترفيع وإجراء عملية الحذف والاستحداث وتنظيم سجل ملاك الهيئة الدائم.
- إنجاز المعاملات التقاعدية لمنتسبي الهيئة المشمولين بقانون التقاعد ومعاملات الشهداء ومراجعتها دورياً وملء دفاتر الخدمة المدنية للموظفين إضافة إلى المخاطبات الخارجية للهيئة وبضمنها صحة صدور وثائق التخرج لكافة منتسبي الهيئة.
- متابعة صحة صدور الوثائق وإعداد خلاصات الخدمة، وحفظ نسخة ضوئية من الأضابير الشخصية للموظفين وحفظ البريد اليومي، إضافة إلى تهيئة أضابير الموظفين المنقولين خارج الهيئة بعد حفظ صورة ضوئية عنها وترقيمها وختم صفحاتها، وكذلك أرشفة كافة الكتب الصادرة (أرشفة إلكترونية).
- إصدار الكتب والأوامر الإدارية والوزارية، وتوريد الورد للكتب الواردة للشعبة وإدخالها الحاسبية وتوزيع البريد للأقسام والدوائر من خلال المعتمدين، ويتم تسليم وتسلم البريد عن طريق دفتر الذمته.

وندرج في أدناه تفاصيل حول عدد ملاك الهيئة بموجب قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤ موزعة كالآتي:-

(١) عدد ملاك الهيئة بضمنهم المنقولون بدون انفكاك والمنسبون الى باقي دوائر الدولة بانفكاك وبدون انفكاك يبلغ (٨٧٩) موظفا.

(٢) عدد الموظفين المنسبين من الهيئة الى باقي دوائر الدولة بانفكاك يبلغ (٣٤٥) موظفا.

(٣) عدد الموظفين الذين تم نقلهم وانفكاكهم من الهيئة الى باقي دوائر الدولة (٥) موظفا.

(٤) الشواغر ضمن ملاك الهيئة يبلغ (٨٦) درجة.

(٥) عدد الموظفين الذين تم فسخ عقدهم (٤) موظف.

(٦) تم تعيين (٣) موظفاً على ملاك الهيئة خلال هذا العام.

والمرفق رقم (٧) يبين الدرجات والعناوين الوظيفية الممنوحة والمشغولة فعلاً لسنة ٢٠١٤.

**ثانياً: قسم الشؤون المالية:** يقوم هذا القسم بإعداد الوضع المالي للهيئة من خلال قيامه بالأعمال الحسابية الناتجة عن عمليات الصرف بأنواعها :-

➤ التشغيلي.

➤ الرواتب.

➤ صرف مبالغ التعويضات للمستفيدين من قرارات الهيئة.

**ويتكون القسم من الشعب التالية :-**

أ. شعبة الموازنة .

ب. شعبة المصروفات .

ج. شعبة السجلات .

د. شعبة الحسابات المخزنية.

هـ. شعبة الرواتب .

و. شعبة المخازن .

ز. شعبة الصادرة والواردة والمتابعة .

تعتمد آلية صرف مركزية لمقر الهيئة وفروعها كافة ويتولى قسم الشؤون المالية العمل وفق الدورة الحسابية المستديمة وآلية عمل الحسابات المعدة من قبل القسم المذكور، وكالاتي:-

١. القيام بكافة متطلبات الصرف من حيث:-

➤ تعزيز السلف المستديمة لجميع فروع الهيئة في العراق .

➤ السلف المؤقتة بجميع أنواعها من حيث تنظيم استمارة الطلب للسلفة وحسب مبلغها،

واستحصال الموافقات الأصولية وتنظيم سند الصرف والصك بمبلغ السلفة، أو أن يتم صرفها

من الصندوق ولحد مبلغ ( ٧٥٠٠٠٠ ) فقط سبعمائة وخمسين ألف دينار.

٢. صرف بدلات الإيجار وحسب العقود المبرمة من قبل الدائرة القانونية والموافقات المؤشر عليها لمقر وفروع الهيئة المتعاقد على إيجارها وسواء كان فصلياً أو نصف سنوي أو سنوياً.
٣. قبض جميع المبالغ عن السلف المؤقتة خلال فترة السنة المالية من قبل أمانة الصندوق، ثم إيداعها لدى البنك في حساب الهيئة الجاري المرقم ( ١٥٠٢٢ )، إضافة إلى قبض مبالغ رسوم الطابع والرسوم التمييزية، بعد أن ترسلها الفروع شهرياً، ويتم احتساب المبالغ، وحسب الكشف ومطابقتها مع سندات القبض المرفقة، ثم إرساله الى قسم التدقيق للمصادقة عليهما في حالة عدم مطابقتها المبالغ فيتم إعادة الكشوفات بكتب رسمية الى الفروع لتصحيح الأخطاء.
٤. تنظيم سندات الصرف الخاصة بالرواتب شهرياً وتنظيم الصكوك والإشعارات حسب طبيعة الفرع في التعامل مع المصارف التي يتم سحب الرواتب ومبالغ السلف المعززة منها.
٥. تنظيم سندات الصرف والصكوك الخاصة (الدائنون) شهرياً بعد أن يتم تسوية سلف الرواتب وإرسالها بكتب رسمية إلى الجهات المعنية كل حسب المصرف الذي يتم تحويل المبالغ إليه.
٦. تنظيم الكشف الشهري والكتاب الرسمي الخاص بإرسال الاستقطاعات التقاعدية لموظفي الهيئة إلى صندوق التقاعد وترسل بيد المعتمد المختص لكي يتسنى تعزيز التمويل الشهري للهيئة في الوقت المحدد.
٧. تعزيز النثرية الشهرية (السلف المستديمة) لكافة الفروع وتنظيم سندات الصرف والصكوك و الإشعارات بالمبالغ المذكورة وأجور الخبراء (اعتراضات ممثل وزارة المالية) بعد ان يتم اعدادها من قبل شعبة السجلات في قسم الشؤون المالية .
٨. تنظيم سندات صرف المبلغين والمعتمدين شهرياً لصرف أجور نقلهم من أمانة الصندوق بعد ان يتم احتسابها وتنظيم الكشوفات الخاصة باستحقاق كل معتمد أو مبلغ.
٩. تنظيم صكوك بأمانات الضريبة المحتجزة عن الإيجارات الخاصة بالفروع والمقر والشركات المتعاقدة معها الهيئة، أياً كانت وإرسالها بكتب رسمية الى الهيئة العامة للضرائب بين الحين والآخر.
١٠. تنظيم سندات الصرف والصكوك للمستفيدين من قرارات الهيئة (التعويضات).
١١. تنظيم قوائم صرف الرواتب الشهرية لمنتسبي الهيئة (الملاك الدائم) .
١٢. تنظيم قوائم صرف الاجور والرواتب الشهرية لمنتسبي الهيئة (العقود) .
١٣. تنظيم الكشوفات الخاصة بمبالغ الاستقطاعات الشهرية عن السلف الممنوحة لموظفي الهيئة.
١٤. تنظيم الكشوفات الخاصة بمبالغ الاستقطاعات التنفيذية ( النفقة ) .
١٥. تنظيم الكشوفات الخاصة بالمبالغ المستقطعة من رواتب الموظفين (امانات التقاعد) لغرض ارسالها الى هيئة التقاعد الوطنية.
١٦. تنظيم معاملات صرف مستحقات الموظفين المستقيلين من الهيئة أو المفسوخة عقودهم.
١٧. تنظيم معاملات صرف المكافآت الى جميع منتسبي الهيئة.

١٨. تنظيم معاملات إعادة الرواتب الى جميع منتسبي الهيئة.
١٩. تنظيم معاملات استحصال المبالغ المترتبة بذمة الموظفين.
٢٠. الإجابة عن جميع الاعتراضات الواردة من قبل منتسبي الهيئة بخصوص صرف رواتبهم.
٢١. تنظيم المطالعات الى معالي السيد رئيس الهيئة المحترم والكتب الرسمية التي تخص عمل شعبة الرواتب.
٢٢. تسوية السلف بأنواعها (مستديمة، مؤقتة).
٢٣. اعداد سندات القيد بأنواعها .
٢٤. ترحيل في سجل اليومية والسجلات الفرعية (سجل الأستاذ) لحسابي التعويضات والتشغيلي.
٢٥. اعداد المطالعات والكتب وطباعتها للإجابة عن مختلف الكتب الواردة الى الشعبة.
٢٦. اعداد الحسابات لغرض المطابقة.
٢٧. حفظ السندات.
٢٨. تعزيز السلف المستديمة للفروع والاقسام واللجان في الهيئة كافة.
٢٩. متابعة الذمم المالية.
٣٠. الإجابة عن الملاحظات التي ترد من الجهات الرقابية.
٣١. اعداد الموازنة التخمينية (التقديرية) للسنة القادمة / ٢٠١٥، ومناقشتها مع (وزارة المالية/ دائرة الموازنة) لغرض المصادقة عليها .
٣٢. مطابقة سجلات الاستاذ الفرعية للحسابات الخاصة بالنفقات التشغيلية والتعويضات.
٣٣. السيطرة على مصاريف الهيئة من خلال السيطرة على التخصيصات المصادق عليها من خلال وضع اشارة الحجز على المعاملات المعدة للصرف لحين اجراء التسوية بالمبلغ المحجوز، اضافة الى تطوير العمل على النظام من خلال انشاء قاعدة بيانات لغرض اضافة واستخراج المناقلات، وسحب كشف في جميع المناقلات التي تحصل على تخصيصات الهيئة . كما مبين في الملحق رقم (٨) .
٣٤. اعداد كشوفات تحليلية للحسابات (التشغيلية، التعويضات) ومطابقتها مع سجلات الاستاذ العام وسجل اليومية العام.
٣٥. اعداد موازين المراجعة التي تكون بواقع ثلاثة موازين تتضمن: الميزان التشغيلي، ميزان التعويضات وميزان الدمج (التشغيلي - تعويضات) .
٣٦. اعداد المناقلات والتي تكون من صلاحية وزارة المالية والمناقلات التي هي من صلاحية رئيس الهيئة لتأمين الصرف.
٣٧. اعداد تقارير شهرية تصدر من شعبة الموازنة لقسم التخطيط والمتابعة لغرض المعرفة الشاملة عن صرف قرارات التعويضات خلال الشهر الحالي التي بدورها ترفع مع التقرير الشهري الى الامانة العامة لمجلس الوزراء، والى رئيس الهيئة ضمن التقرير المقدم من قبل قسم التخطيط والمتابعة.

٣٨. إعداد نظام لحساب الامانات، وذلك لعدم السيطرة عليها كسجلات، وقد تم اعداد النظام المذكور من قبل قسم الحاسبة وبشهادة هيئة الرقابة المالية عن المهمات التي تم وضعها في النظام والنتائج التي تستخرج منه اضافة الى السيطرة الكاملة على التوقيفات التقاعدية وارسالها الى دائرة التقاعد العامة بعد مطابقتها مع الكشف المعد من قبل شعبة الرواتب المختصة بذلك.

٣٩. اعداد الميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية مع تنظيم كافة الكشوفات الملحقه بها مع العرض ان تاريخ تقديمها الى ديوان الرقابة المالية يكون بموعد محدد حيث سارعت الهيئة بتقديم جميع الموازنات في الموعد المحدد لها وفق المواعيد المحددة من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء.

٤٠. اعداد نظام لحساب السلف، وذلك بسبب كثرة عمليات الصرف ولغرض السيطرة الكاملة على عملية اجراء تسويتها.

٤١. تنظيم عملية الإدخال والإخراج المخزني والسيطرة على الموجودات المخزنية.

٤٢. متابعة الأمور المالية مع باقي الوزارات والدوائر.

٤٣. إشراك العديد من موظفي القسم في اللجان المشكلة في الهيئة (لجنة تثبيت الموظفين، لجنة الشطب، لجنة إعداد الملاك، لجنة الترفيعات، لجنة الهداءات، لجنة دمج وغلق الفروع، لجنة اصلاح السيارات).

٤٤. تسوية الأرصدة الموقوفة الظاهرة ضمن البيانات المالية للسنوات السابقة للهيئة وبالتنسيق مع باقي دوائر الهيئة.

٤٥. ندرج إجمالي المبالغ المصروفة الخاصة بحسابات التعويضات للمستفيدين للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٤ في الملحق رقم (٩).

### **ثالثاً: قسم الصيانة والخدمات الادارية**

يتلخص عمل هذا القسم خلال السنة بإجراء الصيانة الدورية وغير الدورية على موجودات الهيئة بالمقر والفروع كافة من خلال فرق الصيانة.

ويتكون القسم من الشعب التالية :-

أ. شعبة الآليات.

ب. شعبة الخدمات الادارية.

ج. شعبة الصيانة.

والملحق رقم (١٠) يبين نشاط القسم.

### **ثامناً: دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب**

تتكون هذه الدائرة منقسم التخطيط والمتابعة بعد ان تم دمج قسمي التخطيط والمتابعة وقسم الحاسبة بموجب الامر الوزاري المرقم (د.م/٣٧٨) في ١٨/١١/٢٠١٣.

**أولاً: قسم التخطيط والمتابعة:** وتتلخص الأعمال المناطة بالقسم بإعداد المواقف الشهرية عن نسب حسم الدعاوى في جميع فروع الهيئة، وحسم هيئة الطعن التمييزي، وحسم السادة القضاة، ومبالغ التعويض التي ترفع للمراجع العليا، إضافة إلى إعداد تقارير بنشاطات الهيئة، مقدمة على أربعة فصول، إذ قام القسم بإعداد (٢٤) إحصائية خلال عام ٢٠١٤ متعلقة بأعمال الهيئة. ويتكون القسم من الشعب التالية :-

**أ. شعبة تنسيق الخطة: تتولى هذه الشعبة المهمات الآتية:**

- إعداد التقارير الشهرية والفصلية والسنوية التي ترفع للمراجع العليا .
- إعداد الرسوم البيانية الخاصة بالتقارير .
- إعداد الإحصائيات الخاصة بالدعاوى لفروع الهيئة واللجان القضائية التابعة لها .
- الإجابة عن الدعاوى المستفسر عنها من فروع الهيئة كافة ودوائر الدولة والرئاسات الثلاث بخصوص العقارات (وجود دعوى من عدمه) .

**ب. شعبة المتابعة: تتولى هذه الشعبة المهمات التالية:**

- متابعة جميع معاملات الهيئة الخارجية مع دوائر الدولة، ومنها الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.
- متابعة الاستفسارات المرسلت من قبل الهيئة إلى الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة عن الأسماء المشمولة وفق كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ذي العدد (ق/٢/٤٠/١٧٢٥٩) في ٢٠١٣/٦/٢ .
- متابعة إصدار الهويات من المنطقة الخضراء والخاصة بمكتب معالي السيد رئيس الهيئة ومكتب السيد المفتش العام والسادة المدراء العامين.

**ج. شعبة البرمجة وإدخال البيانات:- تتولى هذه الشعبة المهمات الآتية:**

تصميم البرامج ومتابعتها بما يسهل عمل الشعب والأقسام ضمن دوائر الهيئة، حسب طلب الجهة المعنية، ويتم تحليل البيانات من قبل المبرمجين المختصين. وتم خلال الفترة السابقة تصميم العديد من البرامج وهي كما يأتي:-

- نظام التعويضات الخاص بالدعاوى التعويضية.
- نظام الرواتب للعقود .
- نظام الرواتب للملاك الدائم .
- نظام المصروفات .
- نظام الأمانات .
- نظام الأرشفة للقسم الإداري .
- نظام الأرشفة للمكتب الخاص .
- نظام الارشفة لمكتب المفتش العام .

- نظام العلاوات .
  - نظام الأفراد .
  - نظام الإجازات في قسم الموارد البشرية .
  - نظام صحة الصدور لقسم التعويضات .
  - قاعدة بيانات موقع الهيئة .
  - نظام حجوزات مبالغ التعويضات للمكتب الخاص .
- وكذلك يقوم قسم التخطيط والمتابعة بتدقيق الصور الضوئية المرسلت من فروع الهيئة كافة وفق المراحل الآتية:-

- التأكد من دقة سحب الصور الضوئية للدعوى .
- تدقيق المعلومات الواردة في استمارة المدعي وباقي الاستمارات لكل دعوى .
- تشخيص الأخطاء في الدعوى المرسلت ومفاتيح الفرع المختص لمعالجتها .
- حفظ الصور الضوئية كل حسب المدى الخاص به وحسب الفرع المستلم للدعوى .
- تحديث وحفظ الصور الضوئية في سيرفرات (File Server) .
- تزويد قسم التعويضات بالصور الضوئية للقرارات والمستمسكات الخاصة بقرارات التعويض وكذلك شعب القسم القانوني .

#### **د. شعبة صيانة الحاسبات والشبكات :-تقوم هذه الشعبة بالمهام الآتية :**

- تجهيز وفحص وربط الحاسبات (Desktop) .
- فحص وصيانة وتنصيب الطابعات .
- تجهيز وصيانة خدمة الانترنت والشبكات .
- فحص وصيانة ملحقات الحاسبة .
- فحص وصيانة منظومة كاميرات المراقبة .

#### **ثانياً :قسم التدريب والترجمة: تم تأسيس قسم التدريب والترجمة في عام ٢٠٠٧**

يتكون قسم التدريب والترجمة من الشعب الآتية:-

**أ. شعبة التدريب .**

**ب. شعبة الترجمة .**

□



## **تاسعاً: دائرة منطقة بغداد:** ويرأسها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في

الاقبل، وله خدمة لا تقل عن (١٠) سنوات ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، وتتألف هذه الدائرة من فرع واحد وهو :-

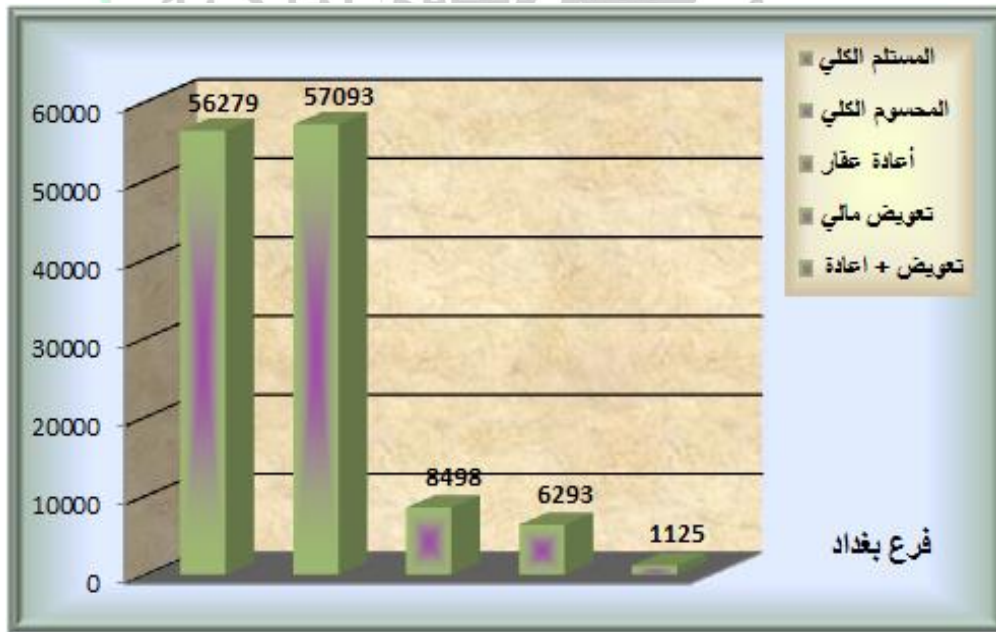
### ١. فرع بغداد

• تأسس فرع بغداد بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٤ .

• يتكون الفرع من (١٩) موظفاً وتعاقب على ادارته خمسة مدراء، وتوجد في الفرع لجنتان قضائيتان.

• ندرج في أدناه جدولاً ومخططاً يبين عدد الدعاوى المستلمة، وعدد الدعاوى المحسومة والقرارات الصادرة بإعادة العقار أو التعويض، حسب آخر موقف للدعاوى، لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ :-

٥٦٢٧٩	عدد الدعاوى المستلمة الكلي
٥٧٠٩٣	عدد الدعاوى المحسومة الكلي
٨٤٩٨	القرارات الصادرة بإعادة العقار الكلية
٦٢٩٣	القرارات الصادرة بالتعويض المالي الكلية
١١٢٥	القرارات الصادرة بالإعادة + التعويض



**ملاحظة :- بلغت نسبة حسم دعاوى فرع بغداد لعام ٢٠١٤ (١٠١,٤٠٪).**



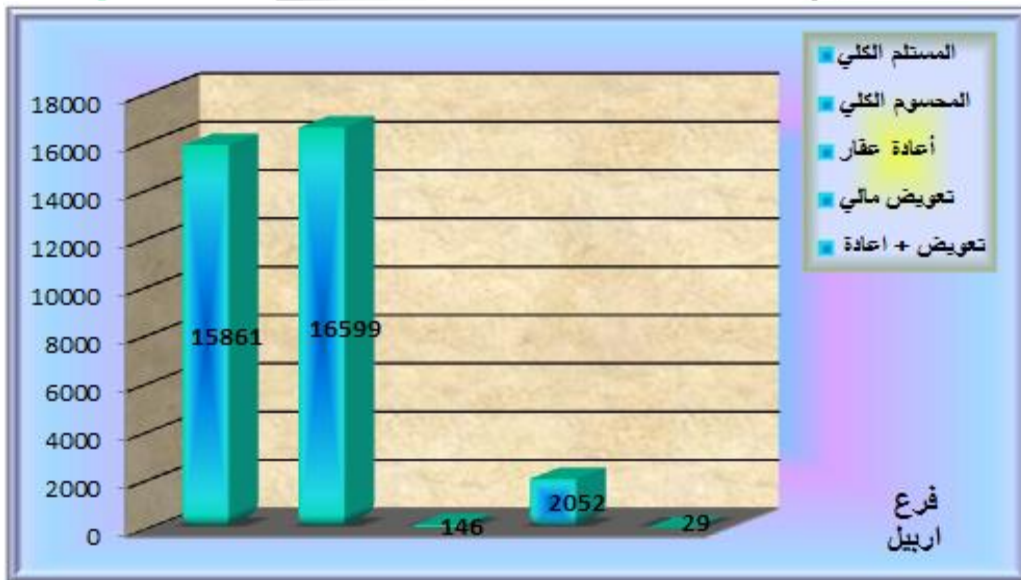
## عاشراً : دائرة منطقة اقليم كردستان : ويرأسها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية

أوليتي في الاقل، وله خدمة لا تقل عن (١٠) سنوات ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، وتتألف هذه الدائرة من فرع واحد وهو :-

### ١. فرع اربيل

- تأسس الفرع بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١.
- يتكون الفرع من (٦٥) موظفاً، وتعاقب على ادارته سبعة مدراء وتوجد في الفرع لجنة قضائية واحدة .
- ندرج في أدناه جدولاً ومخططاً يبين عدد الدعاوى المستلمة وعدد الدعاوى المحسومة والقرارات الصادرة بإعادة العقار أو التعويض حسب آخر موقف للدعاوى لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ :-

١٥٨٦١	عدد الدعاوى المستلمة الكلي
١٦٥٩٩	عدد الدعاوى المحسومة الكلي
١٤٦	القرارات الصادرة بإعادة العقار الكلية
٢٠٥٢	القرارات الصادرة بالتعويض المالي الكلية
٢٩	القرارات الصادرة بالإعادة + التعويض



**ملاحظة :- بلغت نسبة حسم دعاوى فرع اربيل لعام ٢٠١٤ (١٠٤,٧٠٪) .**

## **هادي عشر: دائرة المنطقة الشمالية:** ويرأسها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية

أوليتي في الاقل، وله خدمة لا تقل عن (١٠) سنوات ومن ذوي الخبرة والاختصاص، وتتألف هذه الدائرة من فرع واحد وهو:-

### ١. فرع كركوك الأول

- تأسس الفرع بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨ .
- يتكون الفرع من (١٧١) موظفاً، وتعاقب على ادارته ثلاثة مدراء، وتوجد في الفرع لجننتان قضائيتان .
- ندرج في ادناه جدولاً ومخططاً يبين عدد الدعاوى المستلمة وعدد الدعاوى المحسومة والقرارات الصادرة بإعادة العقار أو التعويض حسب آخر موقف للدعاوى لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ :-

٦٥٣٠٤	عدد الدعاوى المستلمة الكلي
٦٥٥٨٨	عدد الدعاوى المحسومة الكلي
٥٤١٣	القرارات الصادرة بإعادة العقار الكلية
٣٢٩٣	القرارات الصادرة بالتعويض المالي الكلية
٢٠٣	القرارات الصادرة بالإعادة + التعويض



**ملاحظة:-** بلغت نسبة حسم دعاوى فرع كركوك الأول لعام ٢٠١٤ (١٠٠,٤٠٪).

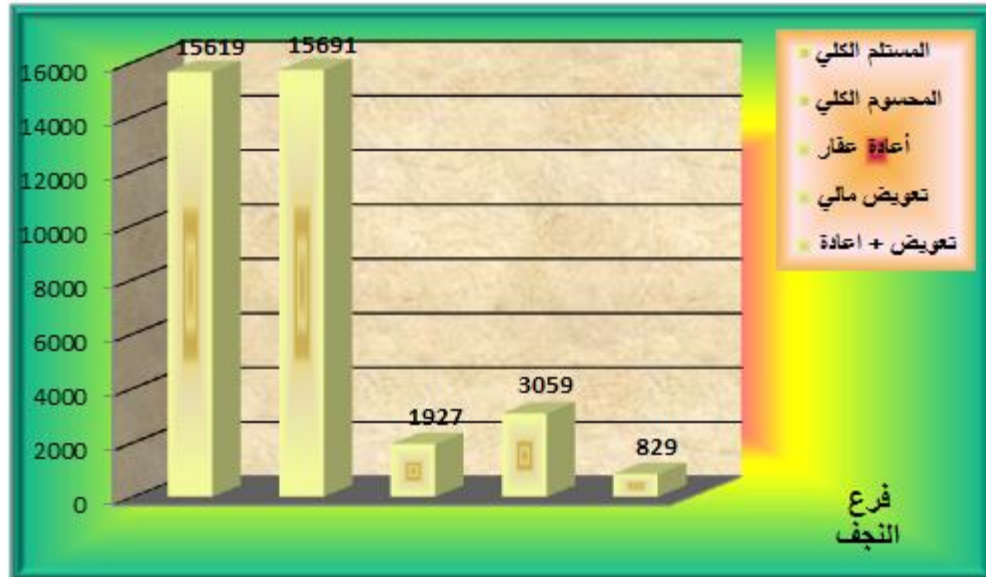
## **ثاني عشر: دائرة منطقة الفرات الاوسط:** ويرأسها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة

جامعية أولية في الاقل، وله خدمة لا تقل عن (١٠) سنوات ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، وتم استحداث  
شعبة التسجيل والمتابعة خاصة بهذه الدائرة وتتألف هذه الدائرة من فرع واحد وهو:-

### ١. فرع النجف الأشرف

- تأسس الفرع بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١.
- يتكون الفرع من (١١٧) موظفاً وتعاقب على ادارته أربعة مدراء، وتوجد في الفرع لجنة قضائية واحدة .
- ندرج في ادناه جدولاً ومخططاً يبين عدد الدعاوى المستلمة وعدد الدعاوى المحسومة والقرارات الصادرة بإعادة العقار أو التعويض، حسب آخر موقف للدعاوى لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١:-

١٥٦١٩	عدد الدعاوى المستلمة الكلي
١٥٦٩١	عدد الدعاوى المحسومة الكلي
١٩٢٧	القرارات الصادرة بإعادة العقار الكلية
٣٠٥٩	القرارات الصادرة بالتعويض المالي الكلية
٨٢٩	القرارات الصادرة بالإعادة + التعويض



**ملاحظة:-** بلغت نسبة حسم دعاوى فرع النجف الأشرف لعام ٢٠١٤ (١٠٠.٥٠٪).

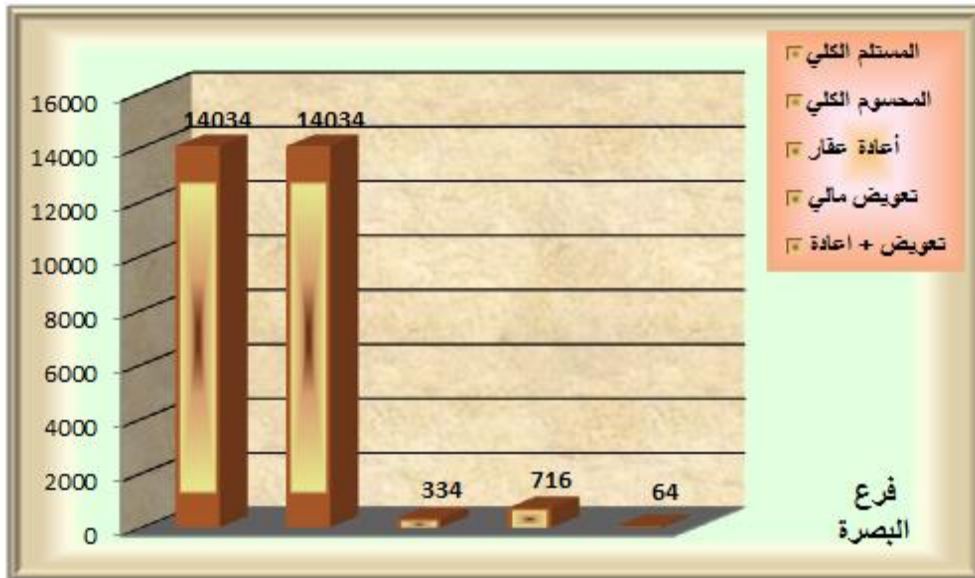
### ثالث عشر: دائرة فروع المنطقة الجنوبية: ويرأسها موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة

جامعية أولية في الاقل، وله خدمة لا تقل عن (١٠) سنوات ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، وتتألف هذه الدائرة من فرع واحد هو: -

#### ١. فرع البصرة

- تأسس الفرع بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٧ .
- يتكون الفرع من (٢٧) موظفاً وتعاقب على ادارته ثلاثة مدراء، وتوجد في الفرع لجنة قضائية واحدة .
- ندرج في ادناه جدولاً ومخططاً يبين عدد الدعاوى المستلمة وعدد الدعاوى المحسومة والقرارات الصادرة بإعادة العقار أو التعويض حسب آخر موقف للدعاوى لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ :-

١٤٠٣٤	عدد الدعاوى المستلمة الكلي
١٤٠٣٤	عدد الدعاوى المحسومة الكلي
٣٣٤	القرارات الصادرة بإعادة العقار الكلية
٧١٦	القرارات الصادرة بالتعويض المالي الكلية
٦٤	القرارات الصادرة بالإعادة + التعويض



ملاحظة:- بلغت نسبة حسم دعاوى فرع البصرة لعام ٢٠١٤ (١٠٠٪) .



# انجازات الهيئة

وتتمثل بالمواضيع الآتية: -

## ١. اللقاءات والزيارات الميدانية:

أ. برئاسة معالي السيد رئيس الهيئة تم عقد اجتماع في مقر الهيئة لمدرء الفروع بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٠ إذ اطلع بشكل مباشر على واقع عمل الفروع واستمع الى الصعوبات التي تواجه عملها وابدى الملاحظات والتوجيهات الخاصة بانسيابية سير العمل.

ب. برئاسة معالي السيد رئيس الهيئة وبإشراف مباشر من قبله تم توزيع الصكوك على المستفيدين في كل من دائرة المنطقة الجنوبية ودائرة منطقة الفرات الأوسط وهما فرعي (البصرة والنجف الأشرف) للفترة من ٢٧-٣١/٨/٢٠١٤ إذ بلغ عدد الدعاوى التي صرف مبالغها الى المستحقين (١٤٤) دعوى وتم صرف مبلغ (٣٦.٥١٨.٤٣٩.٣٢٢) ستة وثلاثين ملياراً وخمسمائة وثمانية عشر مليوناً واربعمائة وتسعة وثلاثين الفاً وثلاثمائة واثنين وعشرين ديناراً على (٣٣٤) مسفيداً.

ج. برئاسة معالي السيد رئيس الهيئة وبإشراف مباشر من قبله تم توزيع الصكوك على المستفيدين في دائرة منطقة اقليم كردستان (اربيل) للفترة من ٢٥-٢٨/٨/٢٠١٤ إذ بلغ عدد الدعاوى التي صرف مبالغها الى المستحقين (٥٩) دعوى وتم صرف مبلغ (٦.٢٤٨.٩٤٤.٢١٢) ستة مليارات ومئتين وثمانية واربعين مليوناً وتسعمائة واربعين الفاً ومئتين واثنى عشر ديناراً على (٢٧٦) مسفيداً، وكذلك تمت زيارة فرع كركوك حيث اطلع بشكل مباشر على واقع عمل الفرع واستمع الى الصعوبات التي تواجه عمله وأبدى الملاحظات والتوجيهات الخاصة بانسيابية سير العمل.

د. برئاسة معالي السيد رئيس الهيئة تم عقد اجتماعين للهيئة الرأي وبحضور السادة المدرء العامين ومدرء الاقسام في الهيئة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٦ و ٢٠١٤/٩/١٠ وتناول الاجتماع حث الموظفين على الاسراع بانجاز المعاملات التعويضية للمواطنين والاسراع بدمج ما تبقى من الفروع وإحالة بقية الدعاوى الى محاكم البدءة واكمال ما تبقى من تحديثات لكافة الدعاوى وبالسرعة الممكنة.

## ٢. إجراءات الهيئة لإنهاء ملف أعمالها مع السلطة التشريعية والتنفيذية:



أ. إن مجلس الوزراء هو المختص بالمصادقة على النظام رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ وبالتالى فهو المختص بتعديل النظام وفق الحاجة للدمج والذي خول صلاحية دمج الفروع التي هي بمستوى أقسام من صلاحية معالي رئيس الهيئة وحسب المادة رقم (٢) من القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ ولتحقيق نسب متقدمة في بعض الفروع اخذت تتقدم طرديا وفق السقوف الزمنية لسنة ٢٠١٤ مما أشر لى هذه الهيئة ضرورة الوقوف على الرأي بصدد بقاء الفروع ولجانها القضائية في المحافظات بعد ان سجل ديوان الرقابة المالية انخفاضا بعدد الدعاوى وحسمها لعدم استلام اي دعوى بعد تاريخ ٢٠١١/٦/٣٠ استنادا للمادة (٢٢) من قانون الهيئة رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ النافذ فكان على الهيئة لزاما ان تفتح الامانة العامة لمجلس الوزراء وكذلك لجنة المرشحين والمهجرين و المغتربين في مجلس النواب لبيان فيما اذا كان هناك تعديل للقانون وكيفية التعامل مع هذه الفروع ولصدور قرارى مجلس الوزراء الموقر (٣٤١) لسنة ٢٠١١ و (١١٠) لسنة ٢٠١٢ على التوالي والمتضمنين الموافقة على توصيات هذه الهيئة بدمج فروعها في بغداد والمحافظات واقليم كردستان.

ب. أعدت الهيئة مسودة قانون لإنهاء ملف اعمالها وتم رفعه الى مجلس الوزراء والذي قام بدوره باحالة الموضوع الى مجلس شورى الدولة لغرض المناقشة.

### ٣. إجراءات الهيئة لإنهاء ملف أعمالها مع السلطة القضائية :

هناك تنسيق عال مع مجلس القضاء الاعلى لغرض زيادة حسم الدعاوى من قبل السادة القضاة ورؤساء اللجان القضائية بغية انهاء ملف الهيئة والهدف من هذا هو غلق ملف الهيئة بالكامل وذلك باتخاذ الاجراءات الآتية :-

أ. العمل على حسم جميع الدعاوى ودمج الفروع ونقل الموظفين الى باقي الوزارات والدوائر في الدولة وكذلك اهداء موجودات الفروع المدمجة وإحالة كافة دعاوى هذه الفروع المكتسبة الدرجة القطعية الى رئاسة محاكم الاستئناف وحسب الاختصاص المكاني لكل محافظة وحسب التعليمات النافذة في هذا المجال.

ب. وضعت الهيئة خطة استراتيجية لغرض إنهاء ملفها من خلال دمج بعض فروعها التي انجزت أعمالها بالكامل بحيث أصبح عدد فروع الهيئة (٥) فرعا بدلاً من (١٣) فرعا.



ج. قامت الهيئة بصرف جميع المبالغ المحولة لها عن طريق وزارة المالية وذلك حسب ما جاء بكتاب وزارة المالية بالعدد ١١٩٩٩٥ في ٢٠١٣/١٢/٣٠ وبنسبة ١٢/١ من مصاريف السنة السابقة لعام ٢٠١٣ والبالغ قيمها (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) فقط أربعون مليار دينار لا غيرها الأمر الذي أثار سلباً على نطاق عمل الهيئة للعام الحالي وتدني نسبة الصرف للقرارات المكتسبة الدرجة القطعية والبالغ قيمها (٨٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانمائة وخمسة وثلاثون مليار ديناراً.

#### ٤. النشاطات الإعلامية:

أ. برعاية معالي السيد رئيس الهيئة اقيمت الاحتفالية الخاصة بيوم المرأة العالمي في مكتب المفتش العام في الهيئة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٨ وحضر الاحتفالية عدد من السادة المدراء العاميين في الهيئة وتم تكريم عدد من الموظفين المتميزات بدرع الهيئة.

ب. برعاية معالي السيد رئيس الهيئة واستناداً لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء وتحت شعار (لغتنا رمز وجودنا) اقيمت احتفالية باليوم العالمي للغة العربية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨ احياء لقرار الامم المتحدة باعتبار هذا اليوم من كل عام يوماً عالمياً للغة العربية.

ج. نظمت قناة الحرة عراق الفضائية لقاء مع معالي السيد رئيس الهيئة بتاريخ ٢٠١٤/٦/١

وتضمن اجراء لقاءات مباشرة مع المواطنين والاطلاع على عمل الهيئة وسبل انجاز دعاوى المستفيدين من مبالغ التعويضات.

د. نظمت كل من فضائتي السلام وآفاق لقاء مع معالي السيد رئيس الهيئة خلال شهر آب /

٢٠١٤ واجرت كلا الفضائيتين حوارات مباشرة مع المواطنين واطلعت على عمل الهيئة من

خلال جولته حرة في مكاتبها.

#### ٥. المؤتمرات والإيفادات والدورات التدريبية:

أ. تلبيةً للدعوى الرسمية الموجهة من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNODC)

تم إيفاد السيدة مدير عام دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب الى جمهورية النمسا للفترة من ٢-٥/٦/٢٠١٤ وتم التباحث مع السفير العراقي بشأن امكانية اكمال أرشفة دعاوى الهيئة وتقديم الدعم للهيئة من خلال قيام المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتقديم الدعم لبرنامج الأرشفة الالكترونية في الهيئة وإشراك موظفي الهيئة في دورات تدريبية بشأن موضوع الارشفة.

ب. تم إيفاد اللجنة الخاصة بتوزيع الصكوك على المستفيدين برئاسة السيد القاضي رئيس الهيئة التمييزية بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٤ الى منطقة اقليم كردستان ( اربيل ، دهوك ) حيث بلغ عدد القرارات التي تم صرف مبالغها الى المستحقين (٨٥) قراراً وتم صرف مبلغ (٨.٤٤٧.٦٩٩.٥٧٩) ثمانية مليارات واربعمائة وسبعة وأربعون مليوناً وستمائة وتسعة وتسعون الفاً وخمسمائة وتسعة وسبعون ديناراً على (٤٦٦) مسفيداً.

ج. تم إيفاد السيد مدير عام الدائرة القانونية الى فروع دائرة المنطقة الشمالية وفروع منطقة اقليم كردستان بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٤ وقد وجه بتسريع انجاز حسم الدعاوى وحسب توجيهات رئاسة الهيئة.

د . مشاركة الهيئة ومن خلال ممثلها السيد معاون مدير عام الدائرة الادارية والمالية في المنتدى المحاسبي العربي السنوي الأول وتحت شعار " المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق ، الاهمية ، متطلبات الاجابة " والمقامة في نقابة المحاسبين والمدققين للفترة من ١٥-١٦/١٠/٢٠١٤ .

هـ . بحضور السيد معاون مدير عام الدائرة الادارية والمالية ممثلاً عن الهيئة اقيمت ورشة عمل مشتركة بعنوان " الادارة المالية وآليات تطوير البنى التحتية " والمقامة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٤ .

و.مشاركة الهيئة ومن خلال الدائرة الادارية والمالية في الاجتماع المنعقد في وزارة المالية / دائرة المحاسبة بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١٤ لمناقشة الميزانية العامة (على أساس المصرف الفعلي للوزارات كافة لغاية شهر تموز ٢٠١٤).

ز.بحضور السيد معاون مدير عام دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب ممثلاً عن الهيئة اقيمت ورشة عمل في الامانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٤ المتضمنة تفعيل

## ٦. اللجان الخارجية :

أ. تتواصل الهيئة ومن خلال ممثلها السيد مدير عام دائرة المنطقة الشمالية ممثلا عن الهيئة تم حضور الاجتماع المنعقد في الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بتاريخ ١٢/٦/٢٠١٤ إذ تضمن جدول الاعمال التهيئة والإعداد للمؤتمرات بموجب الامر الديواني المرقم (٢) لسنة ٢٠١٣ وبحضور عدد من ممثلين الدوائر الأخرى وتم أيضا مناقشة الأمور التنظيمية للمؤتمرات المزمع عقدها من قبل الوزارات.

ب. تواصلت الهيئة ومن خلال ممثلها السيد معاون مدير عام الدائرة القانونية بحضور الاجتماعات أمام مجلس شوري الدولة لمناقشة مشروع قانون حل الهيئة والذي صادق عليه مجلس الوزراء وأحاله الى مجلس النواب لغرض تشريعه.

ج. تتواصل الهيئة ومن خلال ممثلها السيد معاون مدير عام الدائرة القانونية بحضور اجتماعات اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم "١٠٤" لسنة ٢٠١٢ المتعلقة ببيع الوحدات السكنية المملكتة للدولة في العاصمة بغداد / منطقة كراة مريم الى شاغليها ، وكذلك المشاركة امام هيئة المستشارين في رئاسة مجلس الوزراء حول موضوع إيجاد رؤية مشتركة لحسم الخلاف حول ارتباط الهيئات المستقلة.

د. مشاركة الهيئة ومن خلال ممثلها السيد معاون مدير عام الدائرة القانونية بحضور اللقاء السنوي للسادة المديرين العاملين للدوائر القانونية في مؤسسات ووزارات الدولة والمنعقد برعاية الدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

هـ. مشاركة الهيئة ومن خلال ممثلها السيد معاون مدير عام الدائرة القانونية بحضور الاجتماعات أمام مجلس شوري الدولة لمناقشة مشروع قانون الغاء القرار ١٠٣ لسنة ١٩٩٧.

## اللجان الداخلية :

**من أهم اللجان الداخلية التي شكلتها الهيئة :-**

أ. شكلت الهيئة لجنة بموجب الأمر الإداري رقم "٥٨٣٥" في ٢٠١٢/٨/١٣ لغرض المباشرة بنقل الموظفين في الفروع التي انتهت أعمالها الى الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة وما زالت اللجنة مستمرة بأعمالها.

ب. شكلت الهيئة لجنة مختصة لتفعيل احكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٣ والتعليمات الصادرة وفقاً لأحكامه استناداً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد ( ٢٥٣٨١ ) في ٢٠١٢/٧/١٢ حيث قامت اللجنة بالآتي :-

❖ أنجزت اللجنة الرئيسية من خلال زيارتها الى جميع فروع الهيئة في المحافظات كافة وبالتنسيق مع اللجان الفرعية المشكلة بموجب القانون اعلاه فرز الملفات المراد استبعادها واتلافها والمصادقة عليها من قبل اللجنة الرئيسية.

❖ تم إيفاد اللجنة الرئيسية المشكلة بموجب القانون اعلاه الى كافة فروع الهيئة لغرض اتلاف الوثائق المشمولة بالتلف وبمضي المدة القانونية البالغة خمس سنوات او اقل وحسب نوع الوثيقة واستبعاد الوثائق المهمة التي ارتأت اللجان الفرعية استبعادها بالتنسيق مع اللجنة الرئيسية.

❖ التأكيد على كل فروع وأقسام الهيئة لغرض الحفاظ على كل الملفات المتبقية لديهم لحين اكمال المدة القانونية لاتلافها لاحقاً.

ج. لجنة شطب الموجودات الثابتة المستهلكة.

د. لجنة تامين الموجودات الثابتة المشطوبة.

هـ. لجنة بيع الموجودات الثابتة المثلثة.

و. لجنة غلق ودمج الفروع المنتهية أعمالها.

ز. لجنة اهداء الموجودات الثابتة الفائضة عن حاجة الهيئة الى الدوائر الممولة مركزياً كهيئة النزاهة ودائرة الاصلاح ومكاتب التسجيل العقاري ووزارة الداخلية ووزارة الاتصالات ومجلس القضاء الأعلى.

ح. تم تشكيل لجنة تتولى وضع آلية تسليم الصكوك الى المستفيدين من قرارات التعويضات الصادرة عن اللجان القضائية في هذه الهيئة استناداً للأوامر الادارية بالاعداد (٤٤٦١) في ٢٠١٢/٦/١٧ و ٥٢٨٨ في ٢٠١٢/٧/١٩ و ١٢٨ في ٢٠١٤/٥/١٢) ويكون علمها بالتنسيق مع الاقسام المعنية بالاضابير التعويضية وندرج في ادناه جدولاً يبين أعداد ومبالغ الدعاوى المنجزة من قبل اللجنة آنفاً :-

السنة	المبلغ المصروف	عدد
-------	----------------	-----

الدعاوى		
١٠٨٧	١٠١,٦٠٥,٢٦٤,١٥٩ مائة وواحد مليارا وستمائة وخمسة مليون ومائتان وأربعة وستون الفا ومائة وتسعة وخمسون ديناراً	٢٠١٣
٥٠١	٦٥٣,٨٦١,٠١٦,٢٦١ ستمائة وثلاثة وخمسون ملياراً وثمانمائة وواحد وستون مليوناً وستة عشر الفا ومائتان وواحد وستون ديناراً	٢٠١٣
٣٧١٣	٥٣٧,٢٦٠,٤٣٥,٩٠٨ خمسمائة وسبعة وثلاثون ملياراً ومائتان وستون مليوناً وأربعمائة وخمسة وثلاثون الفا وتسعمائة وثمانية دنانير	٢٠١٤
١٠٨٤٠	١,٣٩٤,٢٦٦,٥١٢,٧٣١ تريليوناً وثلاثمائة وأربعة وتسعون ملياراً ومائتان وستة وستون مليوناً وخمسمائة واثنان عشر الفا وسبعمائة وواحد وثلاثون ديناراً	إجمالي الدعاوى والمبالغ المسلمة الى المستفيدين بواسطة لجنة توزيع مبالغ التعويضات

مع العرض أنه توجد في لجنة توزيع مبالغ التعويضات (١٧٨٩) اضراراً تعويضية جاهزة للصرف ولكن بانتظار تزويد الهيئة بالتخصيص المالي من قبل وزارة المالية.

# الفصل الساوس

## الموقف الإحصائي للدعاوى



# الموقف الإحصائي

## الجدول الاحصائية

### ١. الدعاوى المستلمة :-

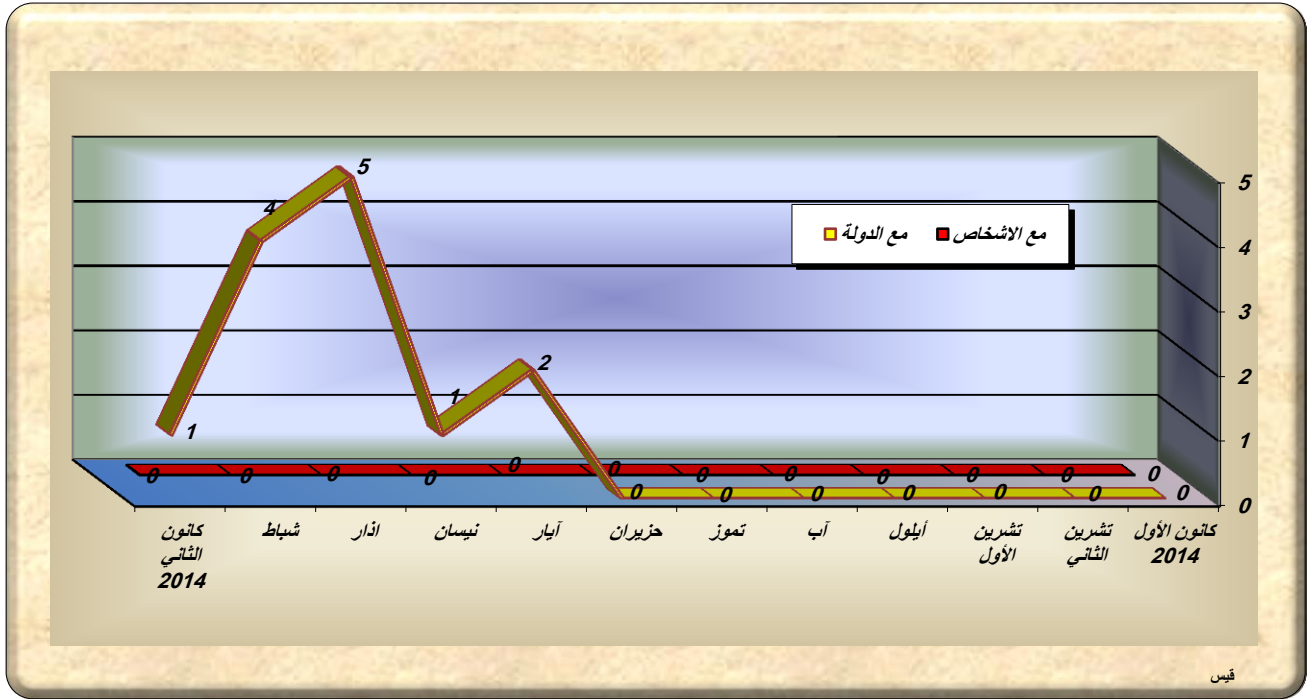
بلغ عدد الدعاوى المستلمة الكلي لغاية ٢٠١١/٦/٣٠ وحسب قانون الهيئة رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ النافذ (١٦٧٨٦٢) دعوى ، بعد ان تم ترحيل (١١٤٦٦) دعوى الى اللجنة المشكلة بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠ منها (٨٢٩) دعوى خلال عام ٢٠١٣ موزعة على فرع اربيل (١٠٥٢٣) دعوى و فرع دهوك (٢٥٤) دعوى وفرع الانبار (٦٨٩) دعوى ، والجدول الآتي يوضح الدعاوى المستلمة وحسب المناطق :-

ت	المنطقة	عدد الدعاوى المستلمة
١	بغداد	٥٦٢٧٩
٢	إقليم كردستان	١٥٨٦١
٣	الشمالية	٦٥٣٠٤
٤	الفرات الاوسط	١٥٦١٩
٥	الجنوبية	١٤٠٣٤
	المجموع الكلي	١٦٧٠٩٧

### ٢. الدعاوى المحسومة :-

أ. بلغ عدد الدعاوى المحسومة الكلي لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ من قبل اللجان القضائية التابعة للهيئة في عموم العراق (١٦٩٠٠٥) دعوى منها (١٥١٧٤٢) دعوى ضد الدولة و(١٧٢٦٣) دعوى ضد الأشخاص ، والمخطط البياني التالي يوضح عدد الدعاوى المحسومة خلال عام / ٢٠١٤ حسب طبيعة الخصوم، وان سبب تجاوز الحسم الكلي للهيئة نسبة (١٠٠٪) يعود الى النظر أكثر من مرة واحدة نتيجة الطعن بالقرارات ونقضها.

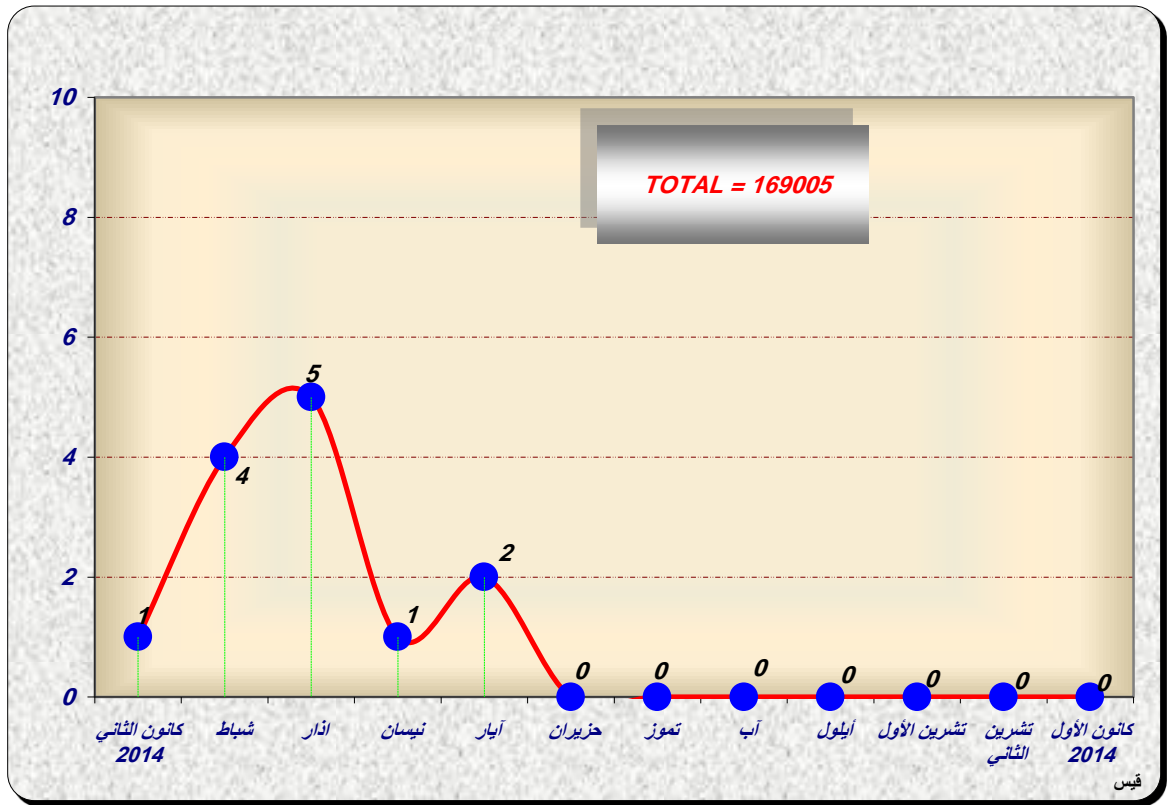




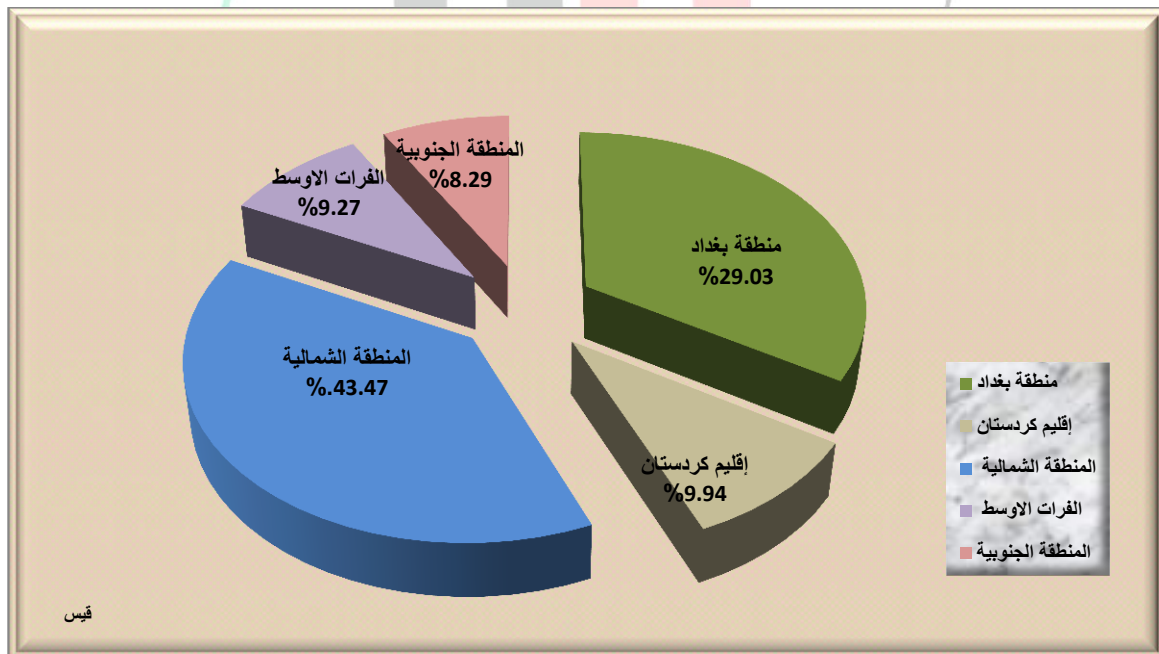
والجدول التالي يوضح عدد الدعاوى المحسومة حسب المناطق.

ت	المنطقة	عدد الدعاوى المحسومة الكلي	النسبة %
١	بغداد	٥٧٠٩٣	٣٣,٧٨
٢	إقليم كردستان	١٦٥٩٩	٩,٨٢
٣	الشمالية	٦٥٥٨٨	٣٨,٨١
٤	الفرات الاوسط	١٥٦٩١	٩,٢٩
٥	الجنوبية	١٤٠٣٤	٨,٣٠
	المجموع الكلي	١٦٩٠٠٥	%١٠٠

والمخطط البياني يوضح عدد الدعاوى المحسومة خلال عام ٢٠١٤ موزعة حسب الأشهر ولجميع فروع الهيئة.



والشكل البياني ادناه يوضح النسب المئوية للدعاوى المحسومة لغاية كانون الأول / ٢٠١٤.



ب. الجدول التالي يوضح عدد الدعاوى المحسومة حسب نوع القرار والعدد الكلي للقرارات (المصدقة)

تميزاً والقرارات المكتسبة الدرجة القطعية بمضي المدة القانونية لغاية كانون الأول / ٢٠١٤.

ت	المناطق	فروع الهيئة	عدد الدعاوى	عدد القرارات الصادرة عن اللجان القضائية من حيث نوع القرار	عدد القرارات الصادرة عن اللجان القضائية من حيث نوع القرار	عدد الكلي للقرارات	العدد الكلي للقرارات

المكتسبة الدرجة القطعية بمضى المدّة القانونية	المصدقة تميزاً	طبيعة الخصوم		الكلية بذمة الفرع											
		اشخاص	دولة	المجموع	أخرى	إبطال	سحب الدعوى	الحل الطوعي	رد الدعوى	تعويض مالي	إعادة العقار				
١٦٩٦١	٢٨.٥٩	٩٧٣١	٤٧٣٦٢	٥٧.٩٣	٢٣٤	٢٥٥٧٥	١٦٣٤	٥٤	١٤٨٠.٥	٦٢٩٣	٨٤٩٨	٥٦٢٧٩	بغداد	بغداد	١
١.٠٣٣٢	٣٨.٠١	١٩٤٤	١٤٦٥٥	١٦٥٩٩	٨	٩٤٨٦	١٦٩	٧	٤٧٣١	٢.٥٢	١٤٦	١٥٨٦١	اربيل	اربيل	٢
٣١١٣٢	١٦٤٧٥	٢٥٤٧	٦٣.٠٤١	٦٥٥٨٨	٤٩	٣٣.٠٤٤	١٧.٠٦	١.٠	٢٢.٧٣	٣٢٩٣	٥٤١٣	٦٥٣.٠٤	كركوك ١	كركوك	٣
٦٤٣.٠	٨٩٣٩	١٦٩.٠	١٤.٠٠١	١٥٦٩١	٢١	٦٣٣٣	٧٩٥	١٦	٣٥٤.٠	٣.٥٩	١٩٢٧	١٥٦١٩	النجف	النجف	٤
١٢١٣.٠	٢٥٥٢	١٣٥١	١٢٦٨٣	١٤.٠٣٤	٠	٩٨٥٦	١٥٨٢	٣	١٥٤٣	٧١٦	٣٣٤	١٤.٠٣٤	البصرة	البصرة	٥
٧٦٩٨٥	٥٩٨٢٦	١٧٢٦٣	١٥١٧٤٢	١٦٩.٠٠٥	٣١٢	٨٤٢٩٤	٥٨٨٦	٩.٠	٤٦٦٩٢	١٥٤١٣	١٦٣١٨	١٦٧.٠٩٧	المجموع الكلي		

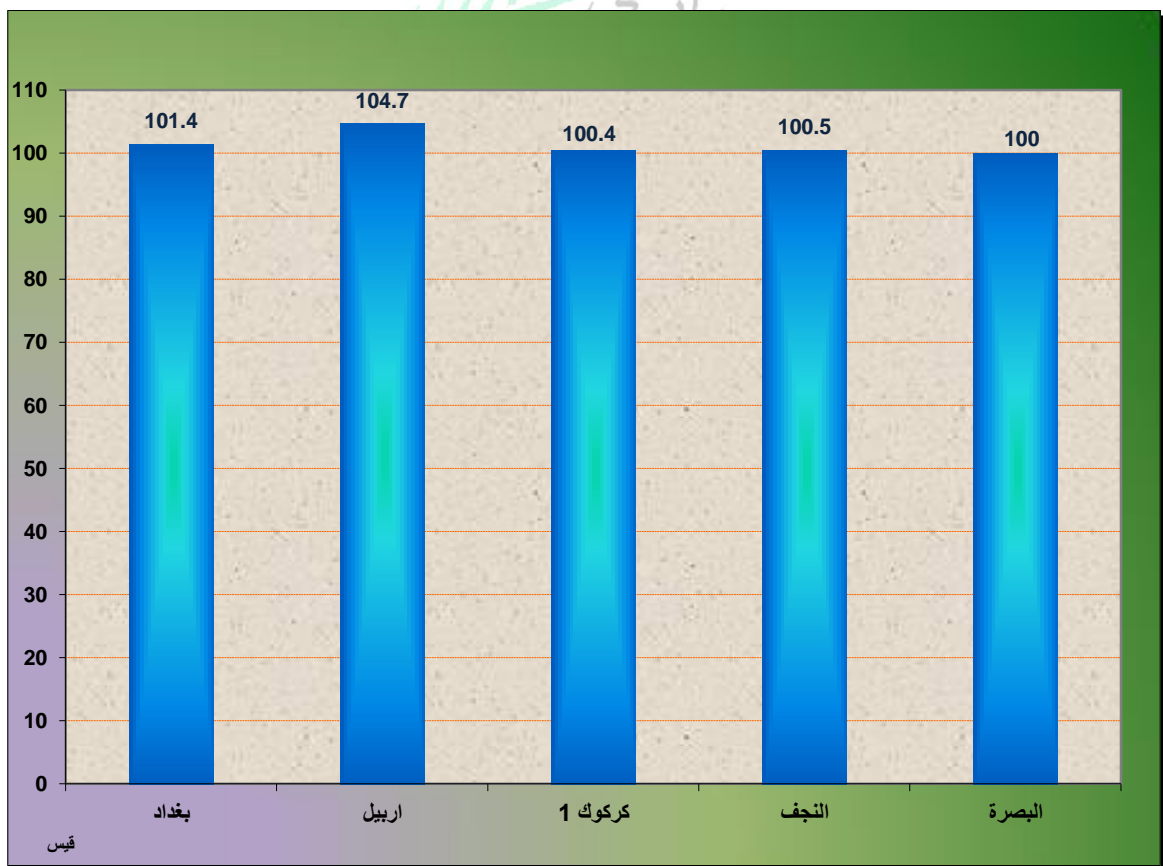
## هيئة دعاوى الملكية

ج. بلغت نسبة المحسوم الكلي الى المتسلم الكلي من الدعاوى (١٠.١٠٪)، أما نسبة الإنجاز لكل فرع من

فروع الهيئة فيوضحها الجدول والمخطط البياني الآتيان :-

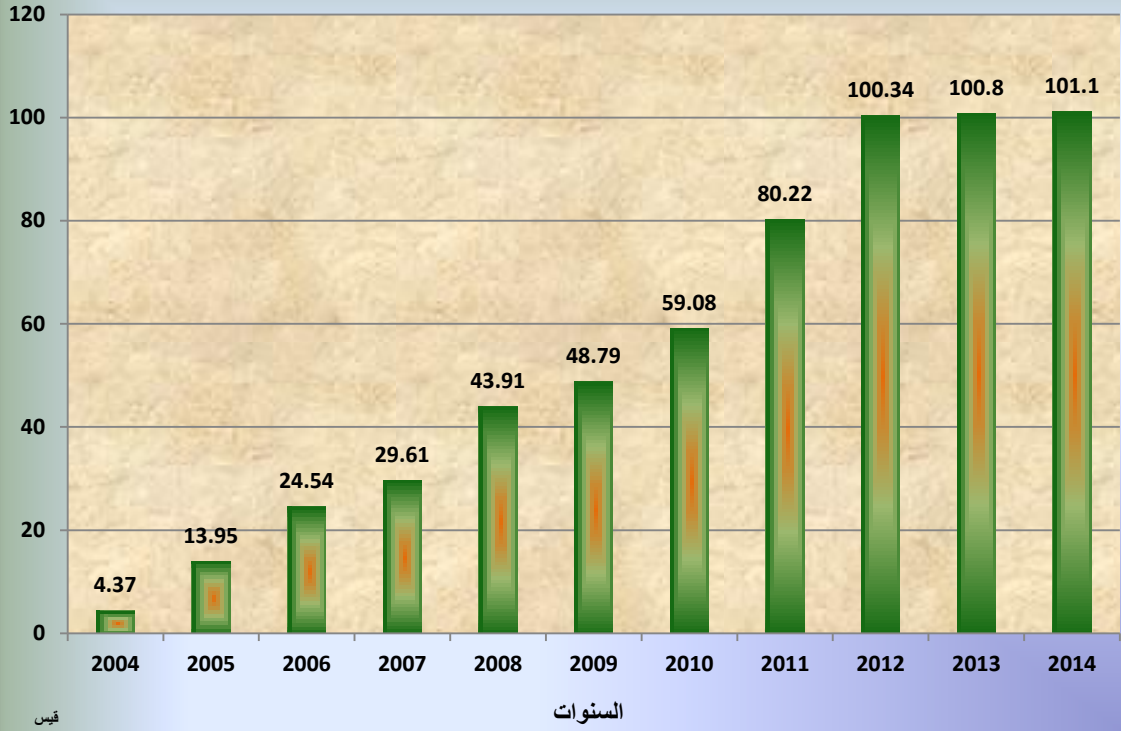
عدد قرارات الهيئة التمييزية خلال شهر	نسبة المحسوم الكلي الى المتسلم الكلي %	عدد القرارات الصادرة عن اللجان القضائية		عدد الدعاوى الكلي بذمة الفرع	فروع الهيئة	المناطق	تا
		الكلي	خلال شهر				
مصدقة	منقوضة	المجموع					

				المجموع	اشخاص	دولة	المجموع	اشخاص	دولة				
١٧	٤	١٣	١٠١,٤	٥٧٠٩٣	٩٧٣١	٤٧٣٦٢	٠	٠	٠	٥٦٢٧٩	بغداد	بغداد	١
١٠	١٠	٠	١٠٤,٧	١٦٥٩٩	١٩٤٤	١٤٦٥٥	٠	٠	٠	١٥٨٦١	اربيل	اقليم كردستان	٧
١١٧	٠	١١٧	١٠٠,٤	٦٥٥٨٨	٢٥٤٧	٦٣٠٤١	٠	٠	٠	٦٥٣٠٤	كركوك ١	الشمالية	٨
١٦	٠	١٦	١٠٠,٥	١٥٦٩١	١٦٩٠	١٤٠٠١	٠	٠	٠	١٥٦١٩	النجف	الفرات الأوسط	١٤
٤	٤	٠	١٠٠,٠	١٤٠٣٤	١٣٥١	١٢٦٨٣	٠	٠	٠	١٤٠٣٤	البصرة	الجنوبية	١٥
١٦٤	١٨	١٤٦	١٠١,١	١٦٩٠٠٥	١٧٢٦٣	١٥١٧٤٢	٠	٠	٠	١٦٧٠٩٧	المجموع الكلي		



والمخطط البياني في أدناه يوضح نسبة الحسم الكلية للهيئة وحسب السنوات

مخطط بياني يوضح نسبة الحسم الكلية للدعاوى وحسب السنوات



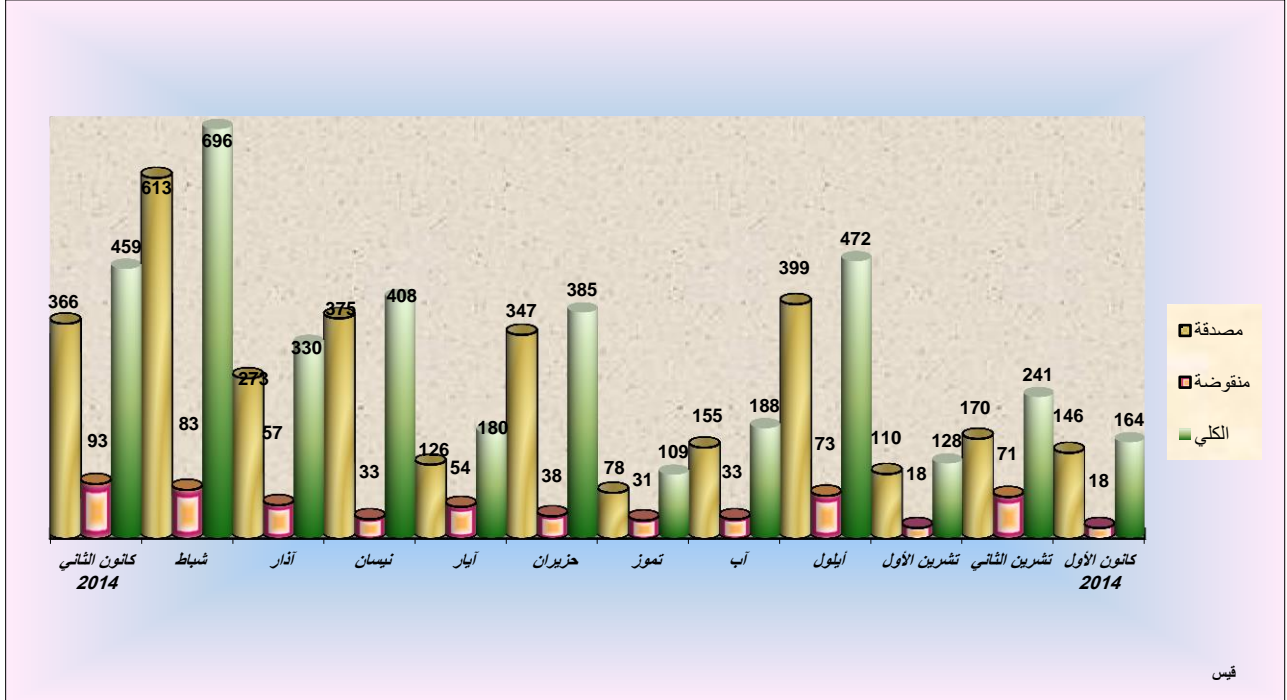
قيس

السنوات

هيئة دعاوى الملكية

### ٣. القرارات الصادرة عن الهيئة التمييزية :-

بلغ عدد القرارات الكلية الصادرة عن الهيئة التمييزية لغاية ٣١/١٢/٢٠١٤ (٩٠٧٤١) قراراً تمت المصادقة على (٥٩٨٢٦) قراراً منها وتم نقض (٣٠٩١٥) قراراً ونسبة انجاز بلغت (١٠٣,٦%). والمخطط التالي يوضح القرارات المصدقة والمنقوضة والمجموع الكلي خلال سنة ٢٠١٤ .



هيئة دعاوى الملكية





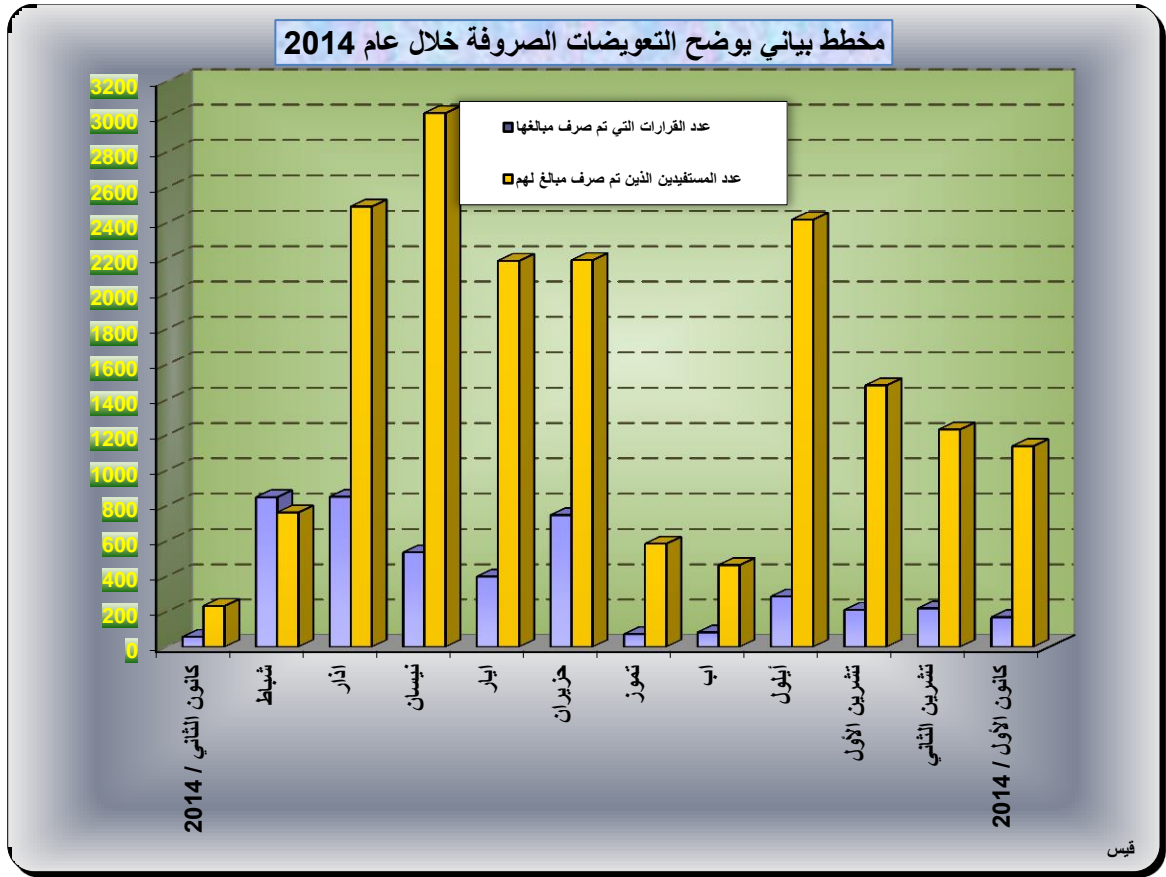
## موقف التعويضات

ندرج في أدناه جدولاً يتضمن التعويضات المصروفة على المستحقين حسب السنوات والاشهر :-

ت	تاريخ توزيع مبالغ التعويضات	عدد القرارات	عدد المستفيدين	المبالغ المخصصة للقرارات ( ترليون دينار )
١	كانون الأول / ٢٠٠٦	١٥	١٧	١٦,٥٨٢,٥١٩,٥٠٠,٠٠٠
٢	شباط / ٢٠٠٧	١٨	٤٥	٥,٩٠٩,٧١٣,١٤٧,٠٠٠
٣	حزيران / ٢٠٠٧	٣٨	١١١	٩,٧١٥,٦٣٨,٨٥٦,٠٠٠
٤	تموز / ٢٠٠٧	١٣٤	٤٤٩	٣٩,١٦١,١٤٤,٨٣٧,٠٠٠
٥	أيلول / ٢٠٠٧	١٠٧	٣٢٨	٢٢,٥٠١,٢٤٢,١٩٣,٠٠٠
٦	كانون الثاني / ٢٠٠٨	٧٠	١٤٣	١٦,٨٤٧,٧٤٨,٨٦١,٠٠٠
٧	شباط / ٢٠٠٨	٧٧	١٦٤	١٤,١٢٦,٩٦٦,٠١٢,٠٠٠
٨	شباط / ٢٠٠٨	٣٥	١٣٤	٨,٣٩٢,١٤٨,١٧٧,٠٠٠
٩	آيار / ٢٠٠٨	١٣٢	٤٥٠	٢٥,٢٤٧,٨٦٣,٧٧٨,٠٠٠
١٠	آيار / ٢٠٠٨	٩٧	٢٣٠	٢٦,٤٨٠,٨٦٢,٤٥٥,٠٠٠
١١	تموز / ٢٠٠٨	١٠٨	٤٢٩	٢٩,١١٧,٥٠٧,٦٢٣,٠٠٠
١٢	تموز / ٢٠٠٨	٨٦	٥١٠	١٩,٦٨٦,٢١١,١٦٤,٠٠٠
١٣	أيلول / ٢٠٠٨	٤١	١٤٧	٣,٥٥٤,٣٩١,٩٨٢,٠٠٠
١٤	تشرين الأول / ٢٠٠٨	٥٩	٢٤٩	١١,٥٠٤,٤٥٠,٠٧٠,٠٠٠
١٥	كانون الأول / ٢٠٠٨	٣٤	١١٣	٦,٩٦٩,٩٠٥,٠٩٨,٠٠٠
١٦	كانون الثاني / ٢٠٠٩	٢١	٦٥	٢,١٠٢,٦١٥,٤٧٩,٠٠٠
١٧	نيسان / ٢٠٠٩	٢٩	١١٦	٨,١٣٩,٦٢٩,٦٠٠,٠٠٠
١٨	حزيران / ٢٠٠٩	٥٧	١٦٥	١٩,٣٠٠,٤١٥,١٥٣,٠٠٠
١٩	أيلول / ٢٠٠٩	٦٣	١٦١	١٣,٨٠٥,٠٩١,٩٣٦,٠٠٠
٢٠	تشرين الثاني / ٢٠٠٩	٥١	١٦٤	١١,١٧٧,٩٧١,٨٠٢,٠٠٠
٢١	كانون الثاني / ٢٠١٠	١٦	١٣٦	١,٥٤٠,٤٥٨,٤٥٥,٩٩٦
٢٢	شباط / ٢٠١٠	٣١	١٠٧	٧,١٢٣,٣٠١,٢٣٠,٠٠٠
٢٣	حزيران / ٢٠١٠	١	٢	٤٠٠,٨٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٤	تموز / ٢٠١٠	٣١	٥٥	٨,٢٣٠,١٢٤,٤٠٠,٥١٠
٢٥	آب / ٢٠١٠	١٨	٣٣	٣,٢٣٩,٧٧٥,٥٥٦,٠٠٠
٢٦	أيلول / ٢٠١٠	٢٥	٧٢	٥,٧١٩,٦٧٧,٦٥٨,٠٠٠
٢٧	تشرين الأول / ٢٠١٠	٢٣	٦٣	٣,٦٣٢,٥٤٤,٣٣٥,٠٠٠
٢٨	تشرين الثاني / ٢٠١٠	٣٣	١٠٠	٥,٠١٠,٣٥٦,٤١٠,٩٢
٢٩	كانون الأول / ٢٠١٠	٨٧	١٤٤	١٠,٤٠٦,٩٦٤,٥٩٠,٨٥٠
٣٠	كانون الثاني / ٢٠١١	١٠	٢٦	١,٤٥٨,٥٣٥,٢٦١,٠٠٠
٣١	شباط / ٢٠١١	٣٢	١٠٨	٤,٥١٣,١٠٣,٧٩٧,٠٠٠
٣٢	آذار / ٢٠١١	٩٤	٢٨١	١٧,٣٩٠,٢٩٣,٣٥٥,٠٠٠
٣٣	نيسان / ٢٠١١	٨٣	٣٠٣	١٩,١٦٥,٦٥٦,٩٤٤,٦٧٠
٣٤	آيار / ٢٠١١	٩٣	٣٠٨	٢٢,٥٠١,٩٠٩,٤٨٨,٠٠٢
٣٥	حزيران / ٢٠١١	١٠٩	٣٣٧	٢٠,٥٤٨,٥٠٩,٧٣٨,٧٩٢
٣٦	تموز / ٢٠١١	١٤٣	٥٢٣	٢٠,٣٨٥,٥٧٧,١٧٤,٣٣٧
٣٧	آب / ٢٠١١	٨	١٢	٤٢٥,١٣١,٠٠٠,٠٠٠
٣٨	أيلول / ٢٠١١	٥	٥	١٤٣,٧٦٧,٢٣٨,٥٠٠
٣٩	تشرين الأول / ٢٠١١	٠	٠	٠
٤٠	تشرين الثاني / ٢٠١١	٤٠	١١٦	٥٢٥,٩٧٣,٦٨٧,٦٠٠
٤١	كانون الأول / ٢٠١١	٣٤	١٠٤	٦٧٧,١٣٦,٥٩٢,٠٠٠

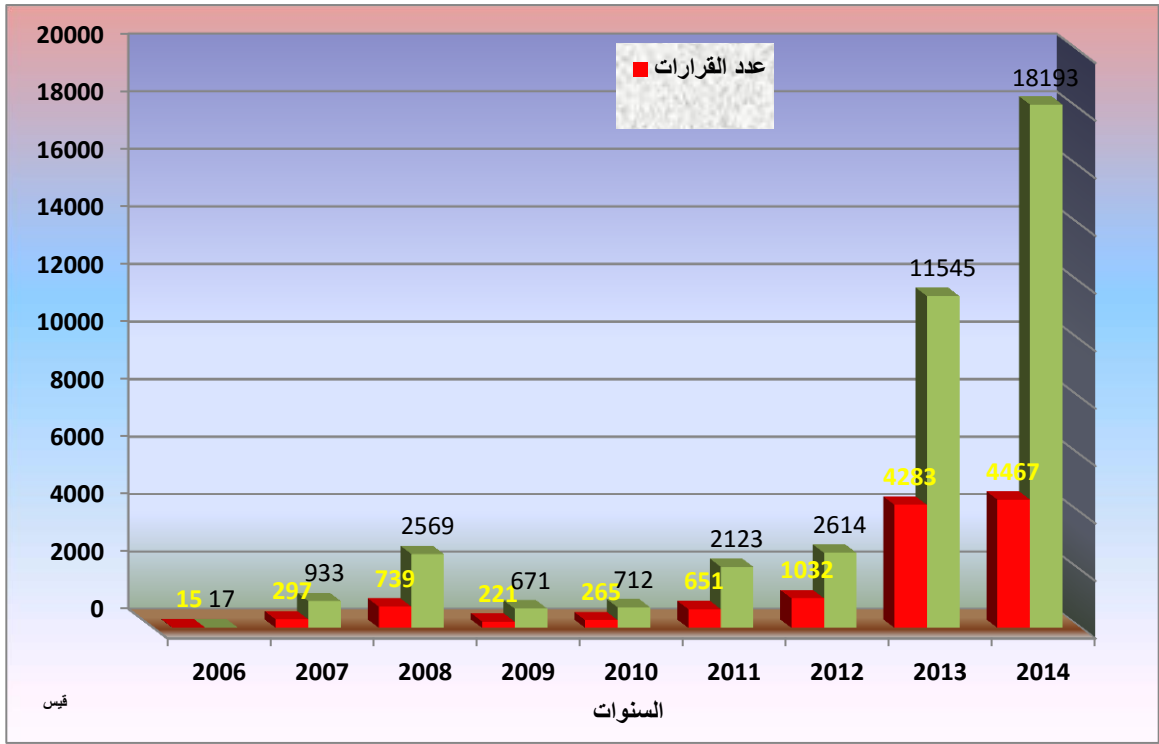
ت	تاريخ توزيع مبالغ التعويضات	عدد القرارات	عدد المستفيدين	المبالغ المخصصة للقرارات ( ترليون دينار )
٤٢	كانون الثاني / ٢٠١٢	٠	٠	٠
٤٣	شباط / ٢٠١٢	٣٢	٤٢	١,٨٣٣,١٧٢,٥٢٧,٠٠٠
٤٤	آذار / ٢٠١٢	٥٩	١٤١	٤,٦٧٤,٤٠١,٠٤٧,٠٩٣
٤٥	نيسان / ٢٠١٢	١٠٩	٢٤٧	١٢,٠٩٨,٣١١,٣٧٨,٠٠٠
٤٦	أيار / ٢٠١٢	١٨٦	٥٢٦	٣٣,٠٢٩,٠٨١,١٦٢,٠٠٠
٤٧	حزيران / ٢٠١٢	٤٣	١٢٤	٤,٩٠٣,٧٤٥,٠٣٩,٠٠٠
٤٨	تموز / ٢٠١٢	١٨٨	٥١٩	١٢,٠٤٩,٣٠٤,٥٠٤,٠٠٠
٤٩	أب / ٢٠١٢	٧٠	١٧٥	٨,٦٦٦,٤٢٤,٥٣٧,٠٠٠
٥٠	أيلول / ٢٠١٢	١٠٢	٢٢٧	٥,٦٧٣,٢١٨,٤٢٠,٠٠٠
٥١	تشرين الاول / ٢٠١٢	٥٦	١٥٦	٣,٢٦٣,٩٩٠,٤١٤,٠٠٠
٥٢	تشرين الثاني / ٢٠١٢	٥٠	١٥٣	٤,١٨١,٧٦٢,٦٢١,٠٠٠
٥٣	كانون الاول / ٢٠١٢	١٣٧	٣٠٤	٨,٥٣١,٢٠٢,٦٢٢,٠٠٠
٥٤	كانون الثاني / ٢٠١٣	٠	٠	٠
٥٥	شباط / ٢٠١٣	٢٠٣	٥٣٢	١٢,١٨٤,٧٠٥,٧٥١,٠٠٠
٥٦	آذار / ٢٠١٣	٤٨٤	١٥١٠	١٢٢,٩٦٣,٦٤٣,٣٣٠,٠٠٠
٥٧	نيسان / ٢٠١٣	٤٤٣	١٦١٨	٦٩,٣٩٤,٩٨٦,٢٣٦,٠٠٠
٥٨	ايار / ٢٠١٣	١٤٨	٤٢٤	١٣,٩٤٨,٠٦٦,٣٣٣,٠٠٠
٥٩	حزيران / ٢٠١٣	٤١٣	٩٦٠	٢٤,٧٦٥,٢٣٠,٢٩٧,٠٠٠
٦٠	تموز / ٢٠١٣	٤٨٧	٩٣٩	٤١,٠٢٥,٢١٣,٣٧٧,٠٠٠
٦١	أب / ٢٠١٣	٤٢٦	١٠٣٠	٨٩,٩٢٦,١٠٧,٢٦٧,٠٠٠
٦٢	أيلول / ٢٠١٣	٧٤٢	١٧٠٣	٨٤,٩٨٥,٨١٦,٣٦٧,٠٠٠
٦٣	تشرين الاول / ٢٠١٣	٣٧٦	٩٢٨	٣٧,٨٢٦,٨٧٩,٩٦١,٠٠٠
٦٤	تشرين الثاني / ٢٠١٣	١٧٩	٤٠٨	٩,٨٤٤,٨٧٧,٧٨٦,٠٠٠
٦٥	كانون الاول / ٢٠١٣	٣٨٢	١٤٩٣	٩٤,٩٠٤,٤٢٨,٣٩٣,٠٠٠
٦٦	كانون الثاني / ٢٠١٤	٥٦	٢٣٢	٦,٧٢٧,٨١٣,٠٣١,٠٠٠
٦٧	شباط / ٢٠١٤	٨٤٨	٧٦١	٣٨,٣٩٦,٨٤٣,٨٠٢,٠٠٠
٦٨	آذار / ٢٠١٤	٨٥٠	٢٤٩٢	٧٤,٣٨٩,٢١٨,١٦٦,٠٠٠
٦٩	نيسان / ٢٠١٤	٥٣٥	٣٠٢٠	٩٦,٤٦١,٣٥٩,٣٤٧,٠٠٠
٧٠	ايار / ٢٠١٤	٣٩٨	٢١٨٥	٤٥,٥٦٢,٩٠٧,٩٨١,٠٠٠
٧١	حزيران / ٢٠١٤	٧٤٦	٢١٨٩	٦٥,٣١٩,٠٢٣,٨٣٧,٠٠٠
٧٢	تموز / ٢٠١٤	٧٢	٥٨٤	١١,٥٠٠,٣٧٤,٢٩٧,٠٠٠
٧٣	أب / ٢٠١٤	٨٢	٤٦٣	٧,٦٦٠,٦٣٧,٥٠٦,٠٠٠
٧٤	أيلول / ٢٠١٤	٢٨٥	٢٤١٨	٥٥,٦٣٢,٦٣٧,٦٧٢,٠٠٠
٧٥	تشرين الاول / ٢٠١٤	٢٠٩	١٤٨١	٢٨,٢٣٤,٩٥٦,٤٨١,٠٠٠
٧٦	تشرين الثاني / ٢٠١٤	٢١٨	١٢٣١	٢٦,٣٤٨,٨٨٥,٦٤٢,٠٠٠
٧٧	كانون الاول / ٢٠١٤	١٦٨	١١٣٧	١٩,٣٠٩,٥٦٦,٥٣٩,٠٠٠
	المجموع الكلي	١١٩٧٠	٣٩٣٧٧	١,٦٣٩,٥٨٢,٥٠٣,٣٠٧,٢٧٠ ترليون دينار

والمخطط البياني في أدناه يوضح التعويضات المصروفة الى المستحقين خلال عام ٢٠١٤ .



وفيما يلي جدول ومخطط بيانيان يبينان عدد القرارات والمستفيدين مقسمة حسب السنوات

السنوات	عدد القرارات	عدد المستفيدين	مبلغ التعويض
٢٠٠٦	١٥	١٧	١٦,٥٨٢,٥١٩,٥٠٠,٠٠٠
٢٠٠٧	٢٩٧	٩٣٣	٧٧,٢٨٧,٧٣٩,٠٣٣,٠٠٠
٢٠٠٨	٧٣٩	٢٥٦٩	١٦١,٩٢٨,٠٥٥,٢٢٠,٠٠٠
٢٠٠٩	٢٢١	٦٧١	٥٤,٥٢٥,٧٢٣,٩٧٠,٠٠٠
٢٠١٠	٢٦٥	٧١٢	٤٥,٣٠٤,٠٧٧,٦٣٧,٢٧٦
٢٠١١	٦٥١	٢١٢٣	١٠٧,٧٣٥,٥٩٤,٢٧٦,٩٠١
٢٠١٢	١٠٣٢	٢٦١٤	٩٨,٩٠٤,٦١٤,٢٧١,٠٩٣
٢٠١٣	٤٢٨٣	١١٥٤٥	٦٠١,٧٦٩,٩٥٥,٠٩٨,٠٠٠
٢٠١٤	٤٤٦٧	١٨١٩٣	٤٧٥,٥٤٤,٢٢٤,٣٠١,٠٠٠
المجموع الكلي	١١٩٧٠	٣٩٣٧٧	١,٦٣٩,٥٨٢,٥٠٣,٣٠٧,٢٧٠





## دمج الفروع

بعد الشوط الكبير الذي قطعتة الهيئة في عملها وإعادة الحقوق الى اصحابها وحسب أحكام قانونها الذي شرعت على أساسه وتحقيق نسب كبيرة من الحسم في بعض فروع الهيئة، وبغية تطبيق نص المادة (١٦/ثانيا) من التعليمات رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ الخاصة بتسهيل تنفيذ قانون الهيئة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ التي اعطت الحق لرئاسة الهيئة في اقتراح دمج أو الغاء الفروع في المحافظة التي تقرر إلغاء لجانها القضائية .

وعلى هذا الأساس فاتحت رئاسة الهيئة الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها بالعدد ق / ١ / ٣٠٠٦ في ٢٠١٢/٣/١٢ وقدمت مقترحاً بدمج بعض من فروع الهيئة وعلى النحو الآتي:

**اولاً:** دمج فروع دائرة منطقة بغداد التي كانت بواقع ثلاثة فروع وهي ( بغداد- الانبار- بعقوبة ) لتصبح كالاتي :

١. فرع بغداد (دمج فروع الانبار وبعقوبة وبلدمع فرع بغداد).

**ثانياً:** دمج فروع دائرة منطقة اقليم كردستان التي كانت بواقع فرعين فروع وهي ( دهوك-اربيل ) لتصبح كالاتي :-

١. فرع اربيل (دمج فرع دهوك مع فرع اربيل).

**ثالثاً:** دمج فروع دائرة المنطقة الشمالية التي كانت بواقع اربعة فروع وهي ( كركوك ١ - كركوك ٢ - تازة - بلد ) لتصبح كالاتي :-

١. فرع كركوك ١ (دمج فرعي كركوك الثاني وتازة مع فرع كركوك الاول).

**رابعاً:** دمج فروع دائرة منطقة الفرات الأوسط التي كانت بواقع فرعين وهي ( النجف الاشرف- كربلاء المقدسة ) لتصبح كالاتي:-

١. فرع النجف الأشرف (دمج فرع كربلاء المقدسة مع فرع النجف الاشرف).

واستناداً لقراري مجلس الوزراء رقم (٣٤١) لسنة ٢٠١١ و (١١٠) لسنة ٢٠١٢ شرعت الهيئة بوضع آلية لدمج تلك الفروع قسمت على أربعة محاور وهي :-

المحور الاول : محور اللجان القضائية.

المحور الثاني : محور الموارد البشرية.

المحور الثالث : محور الأثاث.

المحور الرابع : محور الأبنية.

## غلق فروع الهيئة ومناقلة الإثاث

استناداً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٤١٢) لسنة ٢٠١٢ الوارد للهيئة بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء المرقم (ش ز / ١٠/٢١١/٧/٣٥٩٤٧) في ٢٠١٢/١١/١٨ تم تشكيل لجنة من قبل الهيئة بشأن اهداء الموجودات الثابتة الى هيئة النزاهة والدوائر الاخرى الممولة مركزياً حيث باشرت اللجنة بتنفيذ اعمالها استناداً لكتاب وزارة المالية المرقم (٧٠٤٦٧) في ٢٠١٢/٩/٢٠ وفقاً لتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ الفقرة (٥/ج) الاهداء وقامت اللجنة خلال عام ٢٠١٣ بالآتي :-

✚ غلق فرع بغداد ونقل الفرع الى مقر الهيئة.

✚ غلق فرع بعقوبة وتسليم البناية الى هيئة النزاهة.

✚ غلق فرع بلد وتسليم البناية الى المجلس المحلي لقضاء بلد.

كما قامت دوائر الهيئة بتشكيل لجان خاصة لغرض الشروع بعملية الدمج. وبالفعل تم دمج فروع دائرة منطقة بغداد وتم الانتهاء من عملية الدمج وسارت على هذا المنوال بقية الدوائر كدائرة المنطقة الشمالية ومنطقة اقليم كردستان ومنطقة الفرات الاوسط والمنطقة الجنوبية، وقد اعتمدت عملية الدمج بالدرجة الاولى على نسب الحسم في كل فرع من فروع الهيئة. وتم اهداء الموجودات الثابتة الفائضة عن حاجة الهيئة الى الدوائر الممولة مركزياً وحسب الضوابط في تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٣ الفقرة (٥/ب) الاهداء ومن هذه الدوائر :-

١. رئاسة مجلس القضاء الاعلى / محكمة استئناف الكرخ.

٢. وزارة العدل / دائرة الاصلاح العراقية.

٣. وزارة العدل / دائرة التسجيل العقاري.

٤. وزارة الداخلية / مديرية مكافحة اجرام الرصافة.

٥. وزارة الداخلية / مديرية حماية الشخصيات والمنشآت الحيوية.

٦. هيئة النزاهة.

٧. هيئة الحشد الشعبي / فوج الامام القائم (عج).

٨. هيئة حماية البيئة في اقليم كردستان.

٩. محافظة دهوك.

١٠. محكمة استئناف ديالى.

١١. المجلس المحلي لقضاء بلد.





# الفصل التاسع



## المحوقات

ندرجُ في أدناه أهم المشاكل والمعوقات التي واجهت عمل الهيئة خلال عام ٢٠١٤ والتي نأمل في تجاوزها خلال عام ٢٠١٥ وهي :-

١. لم يتم صرف كامل مبلغ التعويضات المخصص للهيئة بقرار مجلس الوزراء المرقم " ٩٧ " والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢٦ ، الذي خصص مبلغ ( ١,٣٣٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ) ترليون وثلاثمائة وسبعة وثلاثين مليار دينار لحساب تعويض المواطنين مما أدى الى تأخر صرف مبالغ التعويضات.
٢. قلّة تخصيصات ميزانية الهيئة التشغيلية مما يؤدي الى حصول إرباك في العمل حيث قامت دائرة المحاسبة في وزارة المالية بتخفيض مبلغ الميزانية على الرغم من توجيه عدة كتب للمطالبة بزيادتها او الموافقة على تخصيص سلفة تشغيلية لديمومة عمل الهيئة.
٣. عدم توفر الصكوك بصورة مستمرة بالرغم من توفر التخصيص المالي من مبالغ التعويضات المقررة بموجب قرارات التعويض الصادرة من محاكم البداية وفقاً لقانون الهيئة النافذ رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ استناداً الى نص المادة ٢٢ من القانون المذكور مما أدى الى تدمير المواطنين عند مراجعتهم هذه الهيئة ومطالبتهم بصرف مبالغ التعويض وبتوجيه من وزارة المالية ومديريات التنفيذ.
٤. عدم قيام ممثلي وزارة المالية بالطعن تصحيحاً بالقرارات التمييزية المصدقة لقرارات اللجان القضائية مما يؤثر سلباً على موضوع تنفيذ القرار حرصاً من هذه الهيئة على وجود القرار التصحيحي لإتمام عملية تنفيذ القرار التعويضي لحصول حالات كثيرة بنقض قرار اللجنة القضائية بعد الطعن بطريق التصحيح.
٥. قيام دوائر التنفيذ بحالة موضوع تنفيذ قرارات التعويض الصادرة من محاكم البداية الى هذه الهيئة على الرغم من ان التزام هذه الهيئة يقتصر على تنفيذ قرارات اللجان القضائية فقط دون قرارات محاكم البداية وعلى الرغم من مخاطبات الدائرة القانونية لدوائر التنفيذ بهذا الخصوص وشارتها الى توصيات اللجنة المشكلة من الدوائر المعنية بان دوائر التنفيذ هي الملزمة بتنفيذ قرارات محاكم البداية.

# الفصل العاشر

الملاحق

هيئة دعاوى الملكية

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

بناء على ما اقره مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية واستناداً الى احكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور

رقم ( ) لسنة ٢٠١٤

قانون

التعديل الأول لقانون هيئة دعاوى الملكية

رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠

المادة ١- تحل تسمية (قانون دعاوى الملكية) محل تسمية (قانون هيئة دعاوى الملكية) المنصوص عليها في قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠.

المادة ٢- أولاً- تحل هيئة دعاوى الملكية ولجانها القضائية وهيئات الطعن التمييزية وتنقل جميع حقوقها والتزاماتها وموجداتها ومنتسبها الى وزارة المالية .

ثانياً - تحال جميع الدعاوى المناظرة من اللجان القضائية المشكلتة بموجب قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ الى محاكم البداية حسب الاختصاص المكاني.

ثالثاً - تودع جميع القضايا المسجلة لدى مكتب هيئة الطعن التمييزي في الهيئة الى محكمة التمييز الاتحادية لبت فيها وفقاً للقانون .

رابعاً - تحال القرارات المكتسبة درجة البتات الصادرة من اللجان القضائية بالتعويض وغير منفضة الى مديرات التنفيذ في وزارة العدل حسب الاختصاص لتنفيذها بعد اشعار دائرة التنفيذ بتخصيص مبالغ التعويضات من وزارة المالية وفقاً للقانون.

خامساً - تتولى محاكم الاستئناف الاحتفاظ بارشيف الدعاوى المحسومة من اللجان القضائية قبل صدور هذا القانون .

المادة ٣ - يلغى نص المادة(٢) من القانون ويحل محله ما يأتي :-

اولاً - ضمان حقوق من انتزعت عقاراتهم خلافاً للقانون.

ثانياً - الحفاظ على المال العام ومعالجة عدم التوازن بين مصالح المتضررين ومصالح الدولة .

المادة ٤ - تسري المادة (٣) من هذا القانون على القرارات الصادرة من اللجان القضائية وهيئة الطعن التمييزي التي قضت برد الدعوى كون مالك العقار المنتزع او ورثته من الاجانب ويحق لمن ردت دعاوه من هؤلاء اقامتها مجدداً للمطالبة بالتعويض فقط.

المادة -٥- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### الأسباب الموجبة

لأغراض حل هيئة دعاوى الملكية باعتبارها من مؤسسات العدالة الانتقالية ونقل حقوقها والتزاماتها وموجوداتها ومنتسبيها الى وزارة المالية واحالة الدعاوى المشمولة بأحكام هذا القانون الى القضاء حسب ولايته العامة .

شرع هذا القانون.

□ ملحق رقم (١)

مشروع قانون التعديل الاول لقانون هيئة دعاوى الملكية رقم  
١٣ لسنة ٢٠١٠ المصادق عليه من مجلس الوزراء بالقرار رقم (١٦)  
لسنة ٢٠١٤ والمحال الى مجلس النواب لغرض تشريعه

قرار

مجلس الوزراء

رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤

قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٦/٩/٢٠١٤ ، ما يأتي :  
الموافقة على مشروع قانون التعديل الأول لقانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ ،  
المدقق من قبل مجلس شورى الدولة ، وإحالته الى مجلس النواب ، إستناداً الى أحكام المادتين (٦١ /  
البند أولاً و ٨٠ / البند ثانياً) من الدستور.

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

بناء على ما اقره مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية واستناداً الى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور

صدر القانون الاتي :

رقم ( ) لسنة ٢٠١٤

قانون

التعديل الاول لقانون هيئة دعاوى الملكية

رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠

المادة ١- تحل تسمية (قانون دعاوى الملكية) محل تسمية (قانون هيئة دعاوى الملكية) المنصوص عليها في قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠.

المادة ٢- اولاً - تحل هيئة دعاوى الملكية ولجانها القضائية وهيئات الطعن التمييزية وتنقل جميع حقوقها والتزاماتها وموجداتها ومنتسبها الى وزارة المالية .

ثانياً - تحال جميع الدعاوى المنظورة من اللجان القضائية المشكلة بموجب قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ الى محاكم البداية حسب الاختصاص المكاني.

ثالثاً - تودع جميع القضايا المسجلة لدى مكتب هيئة الطعن التمييزي في الهيئة الى محكمة التمييز الاتحادية لبت فيها وفقاً للقانون .

رابعاً - تحال القرارات المكتسبة درجة البتات الصادرة من اللجان القضائية بالتعويض وغير منفذة الى مديرات التنفيذ في وزارة العدل حسب الاختصاص لتنفيذها بعد اشعار دائرة التنفيذ بتخصيص مبالغ التعويضات من وزارة المالية وفقاً للقانون.

خامساً - تتولى محاكم الاستئناف الاحتفاظ بارشيف الدعاوى المحسومة من اللجان القضائية قبل صدور هذا القانون .

المادة ٣ - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الأسباب الموجبة

لاغراض حل هيئة دعاوى الملكية باعتبارها من مؤسسات العدالة الانتقالية ونقل حقوقها والتزاماتها وموجداتها ومنتسبها الى وزارة المالية واحالة الدعاوى المشمولة بأحكام هذا القانون الى القضاء حسب ولايته العامة .

شرع هذا القانون

ملحق رقم (٢) يبين نشاط قسم  
شؤون المواطنين لعام ٢٠١٤

أولاً: المدخلات والمخرجات:

مجموع الصادر العام	مجموع الوارد العام من الطلبات
٢٥١١٠	٢٥١١٠

تفاصيل الوارد العام:

صندوق الشكاوى	الموقع الالكتروني	البريد الالكتروني	طلبات الجهات الرسمية	اجابات الجهات الرسمية
٠	١٥٠	٢٠٠	٠	٠

تفاصيل الصادر العام:

الرسائل الجوابية الخطية للمواطنين	الرسائل الجوابية عبر الموقع الالكتروني والبريد الالكتروني للمواطنين	مخاطبات تشكيلات الوزارة او الجهة او المحافظة	مخاطبات الجهات الرسمية
٠	٢٠٠	٠	٠

ثانياً: موقف الإجراءات العام:

المقترحات	المشاكل	نشاطات اخرى	عدد الزيارات الميدانية	عدد الاجتماعات والندوات العامة	عدد مقابلات المواطنين مع المسؤولين	مراجعات المواطنين اليومية للقسم	تبليغ المواطنين بالردود الرسمية	طلبات الخط الساخن
٠	٠	٠	٠	٠	٤٥٨	٢٠	٥٠٠	٦١٥٨



□ ملحق رقم (٣)

الدعاوى المقامة أمام مجلس الانضباط العام والقضاء الاداري

□ ت	رقم الدعوى وتاريخها	اسم المحكمة	□ موضوع الدعوى	□ نتيجة الدعوى
□ ١	٢٠١٤/م/١٥	محكمة قضاء الموظفين	احتساب خدمة محاماة	تم ابطال الدعوى بناء على طلب المدعي
□ ٢	□ ٢٠١٤/ج/٣١٥	□ محكمة قضاء الموظفين	□ إلغاء عقوبة	□ قيد المرافعة
□ ٣	□ ٢٠١٤/ق/١٥٦٦	□ محكمة القضاء الاداري	□ إلغاء الامر الاداري الخاص بفسخ عقد موظف	تم رد الدعوى شكلا

الدعاوى الجزائية المقامة أمام محاكم التحقيق

□ ت	اسم المحكمة	□ موضوع الشكوى	نتيجة الدعوى
□ ١	□ محكمة تحقيق الكرامة	□ تقديم شكوى بالتجاوز على موظفي الهيئة	صدر قرار باستقدام المشكو منها واطلق سراحها بكفالة وقررت محكمة التحقيق احالة الاوراق الى محكمة الجناح وقررت محكمة الجناح الافراج عن المتهم بدون علم الهيئة وتم تمييز القرار ومفاتيح محكمة الجناح حول عدم قانونية تبليغ الهيئة بموعد المرافعة ولا تزال قيد التدقيقات التمييزية .
□ ٢	□ محكمة تحقيق الكرامة	□ إعادة المبلغ في الدعوى المرقمة ٥٤٠٩٧	صدر قرار باستقدام المشكو منه ولا تزال قيد الإجراءات التحقيقية وقد تم اعادة المبلغ من المشكو منه وبقية المستفيدين
□ ٣	□ محكمة تحقيق الكرامة	انتحال صفة واستلام مبلغ التعويض في الدعوى المرقمة ٧٦٠٥٠١	صدرت اوامر قبض وتحري بحق المحاميان وبحق المتهم والمبلغ القضائيو بحق من تم تحويل المبلغ في حسابه ولا زالت قيد المتابعة لغرض تنفيذ مذكرات القبض بحق المتهمين وقد تمت مفاتيح وزارة الداخلية لغرض تعميم أوامر القبض .
□ ٤	□ محكمة تحقيق الكرامة	تسجيل العقار موضوع الدعوى المرقمة ٩٣٥٣٦٨ في دائرة التسجيل العقاري في كربلاء المقدسة بأسماء المدعى عليهم دون □ اكتسابه الدرجة القطعية	قيد الإجراءات التحقيقية

الدعاوى المقامة أمام محاكم البدءاء

نتيجة الدعوى	موضوع الدعوى	اسم المحكمة	رقم الدعوى	ت
قيد المرافعة	المطالبة بصرف مبلغ التعويض □ بالدعوى المرقمة (٤٩٣٤٥١)	محكمة بدءاء □ الكرادة	□ ٦٦٧ / ب / ٢٠١٤	١
قيد المرافعة	مطالبة أجر مثل عن مدة استغلال مساحة الارض التابعة للمدعية المتجاوز عليها من قبل □ فرع الهيئة في بلد	□ محكمة بدءاء بلد	□ ٥٩ / ب / ٢٠١٣	٢
قيد المرافعة أمام محكمة الاستئناف	المطالبة بصرف مبلغ التعويض على الاضرار المادية والادبية التي لحقت بمحامي (موظف سابق في الهيئة) نتيجة منع دخوله الى الهيئة بناء □ على رأي مجلس شورى الدولة	محكمة بدءاء □ الكرادة	□ ٢٧٩٥ / ب / ٢٠١٤	٣
تم إبطال الدعوى لعدم حضور المدعي	إعادة مبلغ التعويض المصروف في □ الدعوى المرقمة ٣٦٢٢١٩	محكمة بدءاء □ الاعظمية	□ ٢٠٣٠ / ب / ٢٠١٤	٤

## دعاوى الشهادات المزورة

ت	اسم المحكمة	موضوع الشكوى	الملاحظات
١	محكمة تحقيق الكرامة	تزوير وثيقة دراسية	قيد الإجراءات التحقيقية.
٢	محكمة تحقيق الكرامة	تزوير وثيقة دراسية	قيد الإجراءات التحقيقية.
٣	محكمة تحقيق الكرامة	تزوير وثيقة دراسية	قيد الإجراءات التحقيقية.
٤	محكمة تحقيق الكرامة	تزوير وثيقة دراسية	قيد الإجراءات التحقيقية.
٥	محكمة تحقيق الرمادي	تزوير وثيقة دراسية	قيد الإجراءات التحقيقية.
٦	محكمة تحقيق الرمادي	تزوير وثيقة دراسية	قيد الإجراءات التحقيقية.
٧	محكمة تحقيق النزاهة في كركوك	تزوير وثيقة دراسية	قيد الإجراءات التحقيقية.
٨	محكمة تحقيق البصرة	تزوير وثيقة دراسية	قيد الإجراءات التحقيقية.

دعاوى تزوير الوثائق الشبوتية أمام محاكم التحقيق

ت	اسم المحكمة	موضوع الشكوى	الملاحظات
١	محكمة تحقيق الكرادة	تزوير حجة وفاة ضمن مستمسكات الدعوى المرقمة (٨٩٦١٧٥)	قيد الإجراءات التحقيقية
٢	محكمة تحقيق الكرادة	تزوير هوية احوال مدنية في الدعوى المرقمة (٤٩٨٨٤٧)	قيد الإجراءات التحقيقية
٣	محكمة تحقيق الكرادة	تزوير وكالة في الدعوى المرقمة (٧٦١٩٣٦)	قيد الإجراءات التحقيقية
٤	محكمة تحقيق الكرادة	إبراز هوية احوال مدنية مزورة في الدعوى المرقمة (٤٩١٤٢٢)	قيد الإجراءات التحقيقية
٥	محكمة تحقيق الكرادة	تزوير محضر صلح في الدعوى المرقمة (٤٩٢٤٥١)	قيد الإجراءات التحقيقية
٦	محكمة تحقيق كركوك	تزوير الكتاب المرقم ٢٣٦٤ في ٢١/٨/٢٠١٢ المعنون الى المصرف الزراعي في كركوك	صدر قرار بغلق الدعوى لعدم العثور على أصل المبرز الجرمي وتم تمييز القرار ونقض بموجب قرار محكمة جنابات كركوك بصفتها التمييزية ولاتزال قيد الإجراءات التحقيقية
٧	محكمة تحقيق الموصل /الساحل الايسر	إقامة دعوى بخصوص الكتاب المنزور ١٣٠٦١ في ٢٠١٢/٨/١١	تعذر اقامة الدعوى بسبب الظروف الامنية لمحافظة نينوى وتم توجيه الممثل القانوني حول اقامتها امام محكمة تحقيق كركوك وتم اقامة الدعوى امام محكمة تحقيق كركوك ولاتزال قيد الإجراءات التحقيقية

## الدعاوى المقامة أمام محاكم الجنج

ت <input type="checkbox"/>	اسم المحكمة <input type="checkbox"/>	موضوع الشكوى <input type="checkbox"/>	نتيجة الدعوى <input type="checkbox"/>
١ <input type="checkbox"/>	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرادة <input type="checkbox"/> ٢٠١٤/ج/٥١٧	تزوير قسامات شرعية في <input type="checkbox"/> الدعوى المرقمة (٤٩٨٦٤٦)	صدر قرار بالحكم غيابيا لمدة ستة اشهر وفق المادة ٢٩٢ ق.ع و صدر قرار بالحبس البسيط لمدة اربعة اشهر وفق المادة ٢٩٨ ق.ع واكتسب <input type="checkbox"/> القرار الدرجة القطعية
٢ <input type="checkbox"/>	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرادة <input type="checkbox"/> ٢٠١٣/ج/٩٥٠	تزوير هوية احوال مدنية في <input type="checkbox"/> الدعوى المرقمة (٨٩٥٢٣٥)	صدر قرار بالحكم غيابيا لمدة سنة واحدة وفق المادة ٢٩٢ ق.ع و صدر قرار بالحبس البسيط لمدة ستة اشهر وفق المادة ٢٩٨ ق.ع ولا يزال قيد التدقيقات التمييزية
٣	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرادة <input type="checkbox"/> ٢٠١٣/ج/٧٩٩	تزوير هوية الاحوال المدنية الخاصة بالمشكو منهم في استمارة الدعوى المرقمة (٤٩٠٤٧٧)	تم صدور قرار بالافراج وتم تمييز القرار <input type="checkbox"/> و صدق تمييزا
٤	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرادة <input type="checkbox"/> ٢٠١٢/ج/٨٩٢	إبراز نسخه ضوئية من شهادة <input type="checkbox"/> مزورة	تم احالة الدعوى الى لجنة العفو في محكمة جنايات الرصافة واعيدت بعدم شمولها بقرار العفو وتم تمييز القرار وارسلت الاضبارة الى محكمة التمييز الاتحادية ولا زالت قيد التدقيقات التمييزية <input type="checkbox"/>
٥ <input type="checkbox"/>	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرخ <input type="checkbox"/> ٢٠١٣/ج/١٧٥١	تزوير الكتاب المرقم ٦٣ في ٢٠٠٩/٨/١١ بلدية الحي في الدعوى المرقمة (٤٩٣١٠٠)	صدر القرار بغلق التحقيق لوفاة المتهم واعطاء الحق للمشتكي بمراجعة المحاكم المدنية
٦ <input type="checkbox"/>	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرادة <input type="checkbox"/> ٢٠١٣/ج/٩٥٠	تزوير هوية احوال مدنية في <input type="checkbox"/> الدعوى المرقمة ٨٩٥٢٣٥	صدر قرار بالحكم لمدة سنة واحدة وفق المادة ٢٩٢ ق.ع و صدر قرار بالحبس البسيط لمدة ستة اشهر وفق المادة ٢٩٨ ق.ع واكتسب القرار الدرجة القطعية
٧ <input type="checkbox"/>	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرادة <input type="checkbox"/> ٢٠١٤/ج/١٦٣٦	تزوير هوية الاحوال المدنية الخاصة بالمشكو منهم في استمارة الدعوى المرقمة (٤٩٠٤٧٧)	صدر قرار بالحبس لمدة سنة واحدة وفق المادة ٢٩٢ ق.ع وبالحبس لمدة ستة اشهر وفق المادة ٢٩٨ ق.ع على ان تنفذ العقوبة الاشد
٨ <input type="checkbox"/>	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرادة <input type="checkbox"/> ٢٠١٤/ج/٤	تزوير شهادة الجنسية العراقية <input type="checkbox"/> في الدعوى المرقمة (٨٦٠٢٣)	صدر قرار بالحبس لمدة ستة اشهر وفق المادة ٢٩٢ ق.ع و صدر قرار بالحبس لمدة ستة اشهر وفق المادة ٢٩٨ ق.ع.. واكتسب القرار الدرجة القطعية
٩ <input type="checkbox"/>	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الرصافة <input type="checkbox"/> ٢٠١٤/ج/٧٦٠	عدم تمييز قرار الحكم المرقم (٤٣٥٤٥١)	صدر الحكم الغيابي بالحبس لمدة خمس <input type="checkbox"/> سنوات وفق المادة ٣٤١ ق.ع .
١٠ <input type="checkbox"/>	محكمة جنج <input type="checkbox"/> الكرادة <input type="checkbox"/> ٢٠١٤/ج/٣٩٦ <input type="checkbox"/>	عدم تمييز القرار الحكم المرقم (٤٣٥٤٥١) بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١	أحيلت الى محكمة التحقيق المختصة بقضايا النزاهة لإكمال التحقيق

صدر قرار بالحكم على المجرمين الهاربين بالحبس البسيط لمدة سنة واحدة وفق المادة ٢٩٢ ق.ع و صدر قرار بالحكم بالحبس البسيط لمدة ستة اشهر وفق المادة ٢٩٨ ق.ع واكتسب القرار الدرجة القطعية	بخصوص تزوير المستمسكات والوثائق المبرزة في الدعوى المرقمة (٤٩٨٦٥٥)	محكمة جنح الكراة ٢٠١٤/ج/٢١١	١١
اتم غلق الدعوى لوقوع الصلح	تجاوز صاحب الدار المجاورة لمقر الهيئة	محكمة جنح الكراة ٢٠١٤/ج/٤٤٠	١٢
صدر قرار بالحكم غيابيا لمدة ستة اشهر وفق المادة ٢٩٢ ق.ع و صدر قرار بالحبس البسيط لمدة اربعة اشهر وفق المادة ٢٩٨ ق.ع واكتسب القرار الدرجة القطعية	تزوير قسامات شرعية في الدعوى المرقمة (٤٩٨٦٤٦)	محكمة جنح الكراة ٢٠١٤/ج/٥١٧	١٣

### دعاوى المتهم سلمان حمدي الحكيم

الملاحظات	موضوع الشكوى	اسم المحكمة	ت
اصدرت المحكمة قرار بوضع اشارة الحجز على المبلغ المسروق ومفاتحة مصرف الرشيد فرع اربيل لغرض وضع الحجز واحالة المتهم وبقية المتهمين المكفلين وفق المادة ٢٨٩ و ٢٩٨ / عقوبات وتم مفاتحة الامانة العامة / ممثلية كردستان بشأن حجز المبلغ و صدر امر قبض وتحرر بحق المتهم الثاني ومصادرة امواله المنقولة وغير المنقولة ولا تزال قيد الإجراءات التحقيقية	تقديم قرار مزور منسوب لمجلس قيادة الثورة المنحل	محكمة تحقيق الكراة	١
قيد الإجراءات التحقيقية	تزوير وثائق وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل	محكمة تحقيق الكاظمية	٢
قيد الإجراءات التحقيقية	تزوير مستمسكات الدعوى المرقمة (٧٦١٩٥٦) والخاصة بالعقار المرقم (٢١م٤ السلام)	محكمة تحقيق الكراة	٣
قيد الإجراءات التحقيقية	القضية الخاصة بالعقار المرقم (٦١/٢٨ م تاجيات) موضوع الدعوى المرقمة (٧٦٠٩٥٤)	مكتب تحقيقات بغداد ٦٦٣/جنايات الكرخ	٤
قيد الإجراءات التحقيقية	تزوير وثائق وقرارات مجلس قيادة الثورة الخاصة بالدعوى المرقمة (٧٦٠٩٥٥)	محكمة تحقيق الكاظمية	٥
قيد الإجراءات التحقيقية	شكوى أصحاب العقار المرقم (٦١/٢٨ م تاجيات) الخاص بالدعوى المرقمة ٧٦٠٩٥٤	محكمة تحقيق الاعظمية	٦
قيد الإجراءات التحقيقية	شكوى مقدمة من بعض الاشخاص ضد المتهم	محكمة تحقيق الكراة	٧
قيد الإجراءات التحقيقية	شكوى مقدمة من بعض الاشخاص ضد المتهم	محكمة تحقيق الكاظمية	٨
قيد الإجراءات التحقيقية	شكوى تتعلق بالعقار المرقم ٢٣/٤ م/٢٨ تاجيات	مكتب تحقيقات بغداد	٩
قيد الإجراءات التحقيقية	شكوى مقدمة من بعض الاشخاص ضد المتهم	محكمة تحقيق الكراة	١٠

دعاوى رئيس الهيئة السابق

ت	اسم المحكمة	موضوع الشكوى	الملاحظات
١	محكمة تحقيق الكراة	قيام رئيس الهيئة السابق بمنع مكتب المفتش العام من اداء واجباته في الهيئة	قيد الإجراءات التحقيقية
٢	محكمة جنح الكراة ٢٠١٢/ج/٤٨١	اصدار إ يقضي التريث بنظر الدعاوى من قبل اللجان القضائية	صدر حكم بالحبس لمدة ٦ اشهر استنادا للمادة ١/٣٢٩ عقوبات وصدق القرار تمييزا.
٣	مكتب تحقيقات الرصافة ٢٠١٠/ق/٥٤٥ ٢٠١٤/ج/٤٢٦	قيام رئيس الهيئة السابق باستلام كيسات الحاسبات والبريد المركزي	صدر قرار بالحبس لمدة سنتين وصدق تمييزا.
٤	مديرية تنفيذ الكراة	فتح اضبارة تنفيذية (٢٠١٣/٦٤٧) بخصوص الزام رئيس الهيئة السابق بدفع مبلغ (٩٠.٠٠٠.٠٠٠) مليون دينار	تم التنفيذ وتم استلام المبلغ من قبل الهيئة.
٥	محكمة جنح الرصافة	قيام رئيس الهيئة السابق بترويج طلبات الاستعجال للمواطنين ٢٠١٠/ق/١٨٢ ٢٠١٢/ج/١٩٣	صدر قرار بالحبس لمدة ٦ اشهر وصدق تمييزا من قبل محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية وتم تقديم طلب بإعادة المحاكمة وتم رد الطلب.

ملحق رقم (٤)

جدول بالتعاقدات التي تمت لسنة ٢٠١٤

عقود ايجار فروع الهيئة

ت	اسم الفرع	بدل الأيجار	مدة عقد الإيجار	الملاحظات
١	بناية مقر الهيئة	١٨٦,٠٠٠,٠٠٠ مليون سنويا	من ٢٠١٤/١/١ لغاية ٢٠١٤/٣/٣١	لم يتم تجديد العقد لتعذر توفر التخصيص المالي
٢	مكتب المفتش العام	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون سنويا	من ٢٠١٤/١٢/١ لغاية ٢٠١٥/١١/٣٠	
٣	ساحة وقوف السيارات	٦,٠٠٠,٠٠٠ مليون سنويا	من ٢٠١٢/١٠/١٨ لغاية ٢٠١٣/١٠/١٧	لم يتم تجديد العقد لأسباب خارجة عن ارادة الهيئة والمراجعات مستمرة مع امانة بغداد لغرض تجديد العقد .
(منطقة الفرات الأوسط)				
٤	النجف الاشرف	٢٣,٥١٠,٠٠٠ مليون سنويا	من ٢٠١٤/٣/١ لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١	

عقود شركات خدمة الانترنت

ت	اسم الشركة	بدل الاشتراك	مدة الخدمة	الملاحظات
١	شركة صروح المعرفة (دزاين سنتر) سابقاً	١,٠٤٥,٠٠٠ مليوناً سنوياً	من ٢٠١٤/٥/٢٢ لغاية ٢٠١٥/٥/٢١	
٢	رابط الارض (ايرث لنك)	٣٢,٤٠٠,٠٠٠ مليون سنوياً	من ٢٠١٣/٦/١ لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١	

جدول بالعقارات التي جرى تخصيصها لفروع الهيئة

ت	اسم الفرع	عائدية العقار	الملاحظات
١	كركوك	هيئة دعاوى الملكية	□
٢	البصرة	هيئة دعاوى الملكية	



## ملحق رقم (٥)

### القضايا الخاصة بهيئة النزاهة

ت	رقم القضية	اسم المكتب	موضوعها	الملاحظات والمرحلة التي وصلت اليها القضية
١	٢٠١٤/ق/١٣١	مكتب تحقيق كركوك	اقامة دعوى من قبل المدعي بخصوص العقار ١٨٥٩/٩ م ٥٣ خ ت	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
٢	٢٠١٤/ق/٢٧٠	مكتب تحقيق النجف الأشرف	قيام موظف بالتأييد على القرار المرقم (٩٩٥٣٣٨ في ٢٠٠٥/٦/٨) باكتسابه الدرجة القطعية	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
٣	٢٠١٤/ق/١٧٠	مديرية تحقيق بغداد	تقاطع وظيفي	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
٤	٢٠١٤/ق/٦٤٠	مديرية تحقيق بغداد	تلبس محامين باعطاء رشوة	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
٥	٢٠١٤/ق/٨٢٤	مديرية تحقيق بغداد	قضية رشوة	صدر قرار بالحكم على المتهم بالحبس البسيط لمدة سنة واحدة واكتسب القرار الدرجة القطعية
٦	٢٠١٢/خ/١٣٦	مديرية تحقيق بغداد	اقامة دعوى بخصوص العقار المرقم ٢٥/١٥١ عطيفية	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
٧	٢٠١٣/ق/٢٠٠	مكتب تحقيق الانبار	تزوير الكتاب المرقم ٣٧٧ في ٢٠١١/٢/١٣ الخاص بالعقار المرقم ٢/٨٠ م ٣ الدفار (الانبار)	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
٨	٢٠١٠/ق/٥٩٤	مكتب تحقيق البصرة	تزوير الكتاب المرقم ١٤٩٧ في ٢٠٠٨/٩/١٦ الخاص بالعقار المرقم ٢/٣٦٦ الخليلية	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
٩	٢٠١٣/ق/٥٨١	مديرية تحقيق بغداد	شكوى بخصوص الدعوى المرقمة (٤٩٠٠٠٨) والتي تخص العقار المرقم ٢٠٥٥/٧/٢٠م/الداودي	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
١٠	٢٠١٣/ق/٢٧٠	مكتب تحقيق كركوك	صدور قرارات قضائية في الدعوى المرقمة (٥٥٦٥٦)	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
١١	(١٨١٠٩٣/١٨١٠٨٥)	مكتب تحقيق تكريت	تحريك شكوى جزائية بالدعويين (١٨١٠٩٣/١٨١٠٨٥) لتقديم وثائق مزورة	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
١٢	٢٠١٢/ق/٣٥٨	مكتب تحقيق واسط	تزوير توقيع المشتكي على ورقة التبليغ في الدعوى المرقمة (٧٣٢٤٥٠)	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
١٣	٢٠١٤/ق/١٤٥	مكتب تحقيق البصرة	الشكوى المسجلة في مكتب تحقيق البصرة	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.
١٤	٢٠١٣/ق/١٨٤١	مديرية تحقيق بغداد	تداخل وظيفي	قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة.

<input type="checkbox"/> قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة .	اقامة شكوى من قبل احد المدعين في الدعوى <input type="checkbox"/> المرقمة (٩٩٥٦٢٤)	<input type="checkbox"/> مديرية تحقيق بغداد	<input type="checkbox"/> ٢٠١٤/١٠/٤٢٤	<input type="checkbox"/> ١٥
<input type="checkbox"/> قيد الإجراءات التحقيقية والموضوع قيد المتابعة .	<input type="checkbox"/> اقامة دعوى ضد موظف	<input type="checkbox"/> مديرية تحقيق بغداد	<input type="checkbox"/> ٢٠١٤/١/١٨٠٢	<input type="checkbox"/> ١٦

اللجان التحقيقية المنجزة لسنة ٢٠١٤

ت	الرقم	تاريخه	الموضوع
١	٢٥٦	٢٠١٤/١/٢٠	التحقيق حول البريد المتراكم في فرع كركوك (١) من تأريخ (١١/١٠) لغاية ٢٠/١١/٢٠١٣
٢	٤	٢٠١٤/١/٢	التحقيق في الشكوى المتقابلة المقدمة من قبل السيد مدير فرع كركوك (٢)
٣	٧٢٦	٢٠١٤/٢/٢٠ ٢٠١٤/٣/١٣	التحقيق في نتائج الحادث الإرهابي الذي تعرضت له السيارة المرقمة (١٧٤٣٧٠) العائدة لفرع بلد
٤	١١١٩	٢٠١٤/٣/٢٠	فقدان هوية موظف التحقيق حول
٥	٤٧٥	٢٠١٤/٢/٥	التحقيق حول عطل المولد في فرع اربيل
٦	١٩٥٨	٢٠١٤/٥/٢٠	التحقيق في كيفية تنفيذ الاضبارة التعويضية المرقمة ٧٦٠٥٠٧
٧	٢٣٩/ ٧٧/م	٢٠١٤/٤/٢٥	التحقيق حول مفاتحة فرع كربلاء دائرة التسجيل العقاري باكتساب القرار المرقم ٩٣٥٣٦٨ الدرجة القطعية
٨	٣٤١/١٠٧	٢٠١٤/٣/٢٦	التحقيق حول الدعوى (٥٧٧٤٣) كركوك (١)
٩	٩٥٠	٢٠١٤/٣/٥	التحقيق في كيفية انجاز الاضبارة التعويضية المستنسخة للدعوى (٤٩٠٤٨٣) واحالتها الى لجنة الصرف
١٠	٨٨٥	٢٠١٤/٣/٤	التحقيق في كيفية تنفيذ الاضبارة التعويضية الواردة من فرع كركوك (١) استناداً الى التقرير الحسابي الخطأ
١١	١١١٠	٢٠١٤/٣/١٩	التحقيق في التوصيات المحالة من اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري (د. م/٥٠٠٤) في ٢٩/١/٢٠١٣
١٢	١٥٤١	٢٠١٤/٤/١٦	التحقيق بخصوص تنظيم سند صرف الصك المرقم (٧٨١٤٧٦١)
١٣	٢١٢٠	٢٠١٤/٦/١	التحقيق في موضوع المطالعة المرقمة ١٤٩ في ٢٦/٥/٢٠١٤ الخاص بأحد موظفي الهيئة.
١٤	١٨٩٤	٢٠١٤/٥/١٨	التحقيق حول تعرض الحاسبة الالكترونية الخاصة بجهاز البصمة للتعطل ليوم السبب الموافق ١٥/٢/٢٠١٤
١٥	٢٤٥٨	٢٠١٤/٦/٢٥	التحقيق حول الشكوى المقدمة من قبل مسؤول شعبة الصادر و الوارد
١٦	٨٠٥	٢٠١٤/٢/٢٥	التحقيق حول فقدان هوية موظف
١٧	١١٧١	٢٠١٤/٣/٢٣	التحقيق بخصوص الملاحظات حول دعاوى فرع كركوك الوارد في كتاب دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بالعدد (١٠١) في ٥/٣/٢٠١٤
١٨	١٤٦٨	٢٠١٤/٤/١٣	التحقيق حول الخطأ في تنظيم اشعار صرف بالمبلغ الخاص بالدعوى ٩٣٦١٦٠
١٩	٤١٣	٢٠١٤/٢/٢	التحقيق حول النواقص في عملية اخذ الصور الضوئية التي تحتاج الى تحديثات
٢٠	١٣٨٦	٢٠١٤/٤/٦	التحقيق حول اقرار الممثل القانوني بمشغولية ذمة الهيئة بمبلغ ايجار.
٢١	٢٧٧٨	٢٠١٤/٧/٢٢	التحقيق في تغيير رقم العقار المرقم ١/٩ تسعين في الدعوى المرقمة (٦٠٤٩١)
٢٢	٢٤٥٩	٢٠١٤/٦/٢٥	التحقيق مع الموظف المبلغ المنقولة خدماته الى وزارة النقل حول كيفية تبليغهم استفيد
٢٣	٣٣٢١	٢٠١٤/٩/٣	التحقيق بخصوص موقف موظفة بعد انتهاء اجازة المصاحبة الزوجية
٢٤	٢٥١٨	٢٠١٤/٧/٢	التحقيق حول عدم وجود الاستثمارات الاصلية الخاصة بالدعوى المرقمة (٤٩٣٤٤٣)
٢٥	٥٢٩	٢٠١٤/٢/٩	التحقيق حول الشجار الحاصل بين موظفتين
٢٦	١٠٥٩	٢٠١٤/٣/١٦	التحقيق حول قيام فرع اربيل بحالة عشر دعاوى الى اللجنة القضائية لنظرها رغم وجود لجنة تحقيقية
٢٧	٣٠٨٤	٢٠١٤/٨/١٩	التحقيق حول عدم وضع اشارة عدم تصرف على العقار موضوع الدعوى ٩٩٥٩٣٤
٢٨	٣٤٠٦	٢٠١٤/٩/٩	التحقيق حول عدم ارشفة وجرد الاكسل و السكرن للمخاطبات وكتب فرع النجف الاشرف
٢٩	٤١٥٦	٢٠١٤/١١/٩	التحقيق حول انقطاع موظف عن الدوام الرسمي
٣٠	٢٧٩٤	٢٠١٤/٧/٢٢	التحقيق بخصوص فقدان اضبارة العقار المرقم (١٢٠/١٧/كراة مريم) موضوع الدعوى المرقمة (٤٩٥١٣٦) ضمن الدعاوى التي تعرضت للحريق
٣١	٢٢٤٣	٢٠١٤/٦/١١	التحقيق بخصوص عدم تبليغ اطراف الدعوى (٣٢٥٩١٢) العائدة لفرع تازة
٣٢	٢٧٧٧	٢٠١٤/٧/٢٢	التحقيق بخصوص الدعويين المرقمتين (٥٣٥٣٩٠٦٢٩٦٩).
٣٣	٤٢٩٧	٢٠١٤/١١/١٨	التحقيق بخصوص الموقف الوظيفي لموظف بعد صدور قرار الحكم من محكمة جنابات الرصافة/٢ المتضمن الحكم عليه بالحبس البسيط لمدة سنة واحدة.
٣٤	٣٥٩٨	٢٠١٤/٩/٢٢	التحقيق حول تنظيم اضبارة تعويضية ثانية باسم مستفيدة واحدة.

التحقيق في موضوع ايفاد لجنة الاهداءات ودمج وغلق الفروع	٢٠١٤/٦/١٥	٢٢٩٢	٣٥
التحقيق بخصوص تفاصيل صدور قرار اللجنة القضائية المرقم ٦٣٥٧٨	١٣ ٢٠١٤/٥/١٥	١٨١٦ وملحقه (١٩٠٧)	٣٦
التحقيق حول فقدان اوراق ايفاد موظف.	٢٠١٤/٩/١٨	٣٥٦٨	٣٧
التحقيق حول المطالبة المقدمة من قبل ممثلة وزارة المالية بخصوص الدعاوى المرقمة (٥٤١٤٤) و (٥٨٦٨٢)	٢٠١٤/٣/٢٦	١٢١٩	٣٨
التحقيق حول تنظيم صك مستفيدة على الرغم من استلامها مبلغ التعويض	٢٠١٤/٩/٢٣	٣٦٠٦	٣٩
التحقيق بمضمون أوليات اضبارة الدعوى (٥١١٣٢)	٢٠١٤/٢/١١	٥٦٠	٤٠
التحقيق بخصوص الملصق الرابع للدعاوى المستلمة والمحالة لفرع تازة والتي كانت مخزونة في ادارة الفرع	٢٠١٤/٣/٢٣	١١٧٠	٤١
التحقيق حول الملصق الرابع لدعاوى فرع كركوك (١) والبالغ عددها (١٢٢٩٩) ملصق	٢٠١٤/٣/٢٣	١١٧٢	٤٢
التحقيق حول الملصق الرابع بدعاوى فرع نينوى المدمج مع فرع كركوك /	٢٠١٤/٤/٦	١٣٧٣	٤٣
التحقيق حول قيام موظف بتقديم تقارير خبرة حسابية	٢٠١٤/١٢/٢٥	٤٨٨٧	٤٤
لجنة الإشراف على تنفيذ فقرات اللجنة التحقيقية المشكلتة بموجب الامر الاداري ٤٧٢٩ في ٢٠١٣/١٠/١٣	٢٠١٤/٨/١٣	٢٩٧٦	٤٥

اللجان التحقيقية لسنة ٢٠١٤ ( قيد الانجاز )

الموضوع	تاريخه	رقم الأمر	ت
التحقيق حول المخالفات المذكورة في مطالعة الشمالية بالعدد (٢٦٥) في ٢٠١٣/١٠/٢٨ ارسلت الى مكتب المفتش العام في هذه الهيئة لغرض مراجعتها بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٨	٢٠١٤/١/١٤	١٣٥	١
التحقيق حول الديون المترتبة بذمة هذه الهيئة عن أجور الكهرباء الخاصة ببنائية المقر لغاية ٢٠١٣/١٠/١٤ اعيدت الى القانونية بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٧ لغرض مراجعتها	٢٠١٤/٢/٢٥ ٢٠١٤/٣/١٦	٧٧٧ وملحقه ١٠٦٢	٢
التحقيق بخصوص العقار المرقم ٣٥/٢١١ خ ت ارسلت الى مكتب المفتش العام في هذه الهيئة لغرض مراجعتها بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٨	٢٠١٤/٥/١٣	١٨١٥	٣
التحقيق في فقدان الموظف لهويته (لجنة دائمية)	٢٠١٤/٧/٢٢ و ١٠/١٥ ٢٠١٤/١٢/٢١	٢٧٩٣ ملحقه ٣٨١٥ ٤٧٨١ و	٤
التحقيق في الدعاوى المقامة لأكثر من مرة على نفس العقار الخاصة بفروع دائرة المنطقة الشمالية اعيدت الى القانونية بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ لغرض مراجعتها	٢٠١٤/١١/٩ و ٢٠١٤/٩/٩	٣٤٠٣ ملحق ٤١٣٨	٥
التحقيق حول قيام موظف سابق في فرع النجف الأشرف بالتهميش على القرار المرقم (٩٩٥٣٣٨) بعد اكتسابه الدرجة القطعية (قيد الانجاز)	٢٠١٤/١١/١٢	٤٢٠٨	٦
التحقيق بشأن ما ورد في افادة مواطن بخصوص	٢٠١٤/١١/١٧	٤٢٨٤	٧

الدعوى المرقمة (٥٠٩٦) فرع كركوك أعيدت الى القانونية بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ لغرض مراجعتها			
التحقيق بخصوص توقيع عضو اللجنة القضائية على قرار الحكم المرقم (٣٦١١٣٨) اعيد الى اللجنة التحقيقية المختصة بعد مراجعتها من قبل الدائرة القانونية بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠ (قيد الانجاز)	٢٠١٤/١٢/١٠	٤٦٢٩	٨

ملحق رقم (٦) يتضمن عدد اللجان القضائية ونواب الادعاء العام وممثلي التسجيل العقاري

ت	اسم الفرع	عدد اللجان	عدد القضاة	عدد نواب الادعاء العام	عدد ممثلي التسجيل العقاري
١	بغداد	٢	٢	١	١
٢	اربيل	١	١	١	١
٣	كركوك ١	٢	٢	١	١
٤	النجف الأشرف	١	١	١	١
٥	البصرة	١	١	١	١
	المجموع	٧	٧	٥	٥

ملحق رقم (٧) يتضمن الدرجات والعناوين الوظيفية المصروفة والمشغولة فعلاً لسنة ٢٠١٤

المجموع	الدرجات الوظيفية الشاغرة	الملاك الفعلي لعام ٢٠١٤	الملاك المنقح لعام ٢٠١٤	الدرجة	العنوان الوظيفي
٩	٧	٢	٢	عليا ب	مدير عام
٩	٧	٢	٢		مجموع الدرجة عليا ب
٣	١	٢	٢	الاولى	مستشار قانوني في الوزارة
٣	١	٢	٢		مجموع الدرجة الاولى
١٠	٢	٨	٨	الثانية	مستشار قانوني مساعد
١	-	١	١		مدير اقدم
٢	-	٢	٢		رئيس مهندسين اقدم
١	-	١	١		مدير فني اقدم
١	-	١	١		مدير حسابات اقدم
١٥	٢	١٣	١٣		مجموع الدرجة الثانية
١٦	٥	١١	١١	الثالثة	مشاور قانوني اقدم
٢	-	٢	٢		مدير فني
٢	-	٢	٢		مدير
١	-	١	١		رئيس اختصاص نظم معلومات
١	-	١	١		رئيس مهندسين زراعيين
٢٢	٥	١٧	١٧		مجموع الدرجة الثالثة
١٩	٢	١٧	١٧	الرابعة	مشاور قانوني
٨	-	٨	٨		معاون مدير
٦	١	٥	٥		معاون مدير فني
١	-	١	١		معاون مدير حسابات
١	-	١	١		معاون رئيس مبرمجين
١	-	١	١		معاون رئيس مهندسين
٣٦	٣	٣٣	٣٣		مجموع الدرجة الرابعة
٤٥	١	٤٤	٤٤		مشاور قانوني مساعد
٢	-	٢	٢		أحصائي اقدم

٤	-	٤	٤	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مدقق اقدم
٩	-	٩	٩	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مهندس زراعي اقدم
٣٧	-	٣٧	٣٧	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> رئيس ملاحظين
١٢	٢	١٠	١٠	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مهندس اقدم
٩	-	٩	٩	<input type="checkbox"/> الخامسة	<input type="checkbox"/> مبرمج اقدم
١٨	١	١٧	١٧		<input type="checkbox"/> رئيس ملاحظين فني
٨	١	٧	٧		<input type="checkbox"/> مترجم اقدم
٣	-	٣	٣		<input type="checkbox"/> رئيس حرفيين اقدم
١٣	-	١٣	١٣		<input type="checkbox"/> محاسب اقدم
١	١	-	-		<input type="checkbox"/> بايولوجي اقدم
٣	-	٣	٣		<input type="checkbox"/> رئيس سواق اقدم
٨	-	٨	٨		<input type="checkbox"/> رئيس حراس اقدم
١٧٢	٦	١٦٦	١٦٦	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مجموع الدرجة الخامسة
٣٢	٤	٢٨	٢٨		<input type="checkbox"/> قانوني
٨١	٣	٧٨	٧٨		<input type="checkbox"/> ملاحظ
١٣	١	١٢	١٢		<input type="checkbox"/> مهندس
٢٦	١	٢٥	٢٥		<input type="checkbox"/> محاسب
٤	-	٤	٤	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مدقق
٥١	١	٥٠	٥٠	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> ملاحظ فني
١٧	-	١٧	١٧	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مبرمج
١	-	١	١	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مشغل حاسبة اقدم
٧	٢	٥	٥	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مترجم
١	-	١	١	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مهندس زراعي
٢	١	١	١	<input type="checkbox"/> السادسة	<input type="checkbox"/> احصائي
١	-	١	١		<input type="checkbox"/> رئيس حرفيين
١	-	١	١		<input type="checkbox"/> أمين مخزن
١	-	١	١		<input type="checkbox"/> مبلغ اقدم
٢٣٨	١٣	٢٢٥	٢٢٥	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> مجموع الدرجة السادسة
٢١	-	٢١	٢١	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> معاون قانوني

٥٩	٨	٥١	٥١		معاون ملاحظ
٥	١	٤	٤		معاون مهندس
١١	٤	٧	٧		معاون محاسب
١	-	١	١	السابعة	معاون مدقق
٤	٢	٢	٢		معاون مبرمج
٢٨	-	٢٨	٢٨		معاون ملاحظ فني
١	-	١	١		امشغل حاسبة
٢	-	٢	٢		معاون مترجم
١	-	١	١		معاون مهندس زراعي
٣	-	٣	٣		معاون رئيس حرفيين
٦	-	٦	٦		معاون رئيس سواق
١٣	-	١٣	١٣		معاون رئيس حراس
١٣	١	١٢	١٢		مبلغ اول
١	١	-	-		معاون امين مخزن
٢	٢	-	-		معاون رئيس حرفيين
١٧١	١٩	١٥٢	١٥٢		مجموع الدرجة السابعة
١٥	١	١٤	١٤		كاتب
٢	-	٢	٢		كاتب حسابات
١١	-	١١	١١		مبلغ ثان
٥٣	٤	٤٩	٤٩		حارس اقدم
٤٥	٥	٤٠	٤٠	الثامنة	حرفي اقدم
٧	١	٦	٦		فني
٧	٣	٤	٤		كاتب طباعة اول
٣٢	-	٣٢	٣٢		سائق اقدم
١٧٢	١٤	١٥٨	١٥٨		مجموع الدرجة الثامنة
٤٧	٤	٤٣	٤٣	التاسعة	حارس اول
١٩	١	١٨	١٨		سائق اول
٣١	-	٣١	٣١		حرفي اول
٥	-	٥	٥		مبلغ ثالث



٤□	٤□	-□	-□	□	□ موظف خدمات اقدم
١٠٦□	٩□	٩٧□	٩٧□	□	□ مجموع الدرجة التاسعة
٩□	٢□	٧□	٧□	□	□ حارس ثان
٤□	٢□	٢□	٢□	□	□ سائق ثان
٢□	-□	٢□	٢□	□	□ حريف
٦□	٣□	٣□	٣□	□	□ موظف خدمات
٢١□	٧□	١٤□	١٤□	□	□ مجموع الدرجة العاشرة
٩٦٥□	٨٦□	٨٧٩□			المجموع الكلي

ملحق رقم (٨) يبين كشف تحليل المصروفات للشهر

١٢ للسنة المالية ٢٠١٤

ت	القسم	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المستوى الرابع	المستوى الخامس	التفاصيل	مدور من الشهر السابق	مدور من الشهر الحالي	المجموع
١	٢						نفقات	٨,٢٨٩,٥٨٦,٤٣٨	١,١٧٦,٥٩١,٢٩٠	٩,٤٦٦,١٧٧,٧٢٨
٢	٢	٠١					تعويضات الموظفين	٧,٦٣٠,٦٠٧,٨٧٤	٨٥٨,١٠٣,٨٥٥	٨,٤٨٨,٧١١,٧٢٩
٣	٢	٠١	٠١				رواتب واجور نقدية	٧,٢١٤,٨٨٣,٨٣١	٧٧٧,٥٢٣,٢٣٩	٧,٩٩٢,٤٠٧,٠٧٠
٤	٢	٠١	٠١	٠١			الرواتب والاجور الاساسية	٣,٥١٣,١٧٢,٢١٤	٤٥٣,٣١٩,٩٦٥	٣,٩٦٦,٤٩٢,١٧٩
٥	٢	٠١	٠١	٠١	٠١		رواتب	٣,٣٢٢,٦٦٢,٣١٦	٣٣٥,٦٤٧,١٣٢	٣,٦٥٨,٣٠٩,٤٤٨
٦	٢	٠١	٠١	٠٢			المكافئات للمنتسبين	٧٠,٤٥٠,٠٠٠	١١٥,١٠٠,٠٠٠	١٨٥,٥٥٠,٠٠٠
٧	٢	٠١	٠١	٠٣			اجور المتعاقدين	١٢٠,٠٥٩,٨٩٨	٢,٥٧٢,٨٣٣	١٢٢,٦٣٢,٧٣١
٨	٢	٠١	٠١	١٠			المخصصات	٣,٧٠١,٧١١,٦١٧	٣٢٤,٢٠٣,٢٧٤	٤,٠٢٥,٩١٤,٨٩١
٩	٢	٠١	٠١	١٠	٠١		مخصصات خطورة	١٥٩,٩٠٠,٢١٢	١٥,٢٢٩,٥٤٩	١٧٥,١٢٩,٧٦١
١٠	٢	٠١	٠١	٠٩			الاعمال الاضافية	٤٩,٠١٦,٠٠٠	٤,٠٤٢,١٢٥	٥٣,٠٥٨,١٢٥
١١	٢	٠١	٠١	١٠	٠٣		مخصصات الضيافة	٢,٥٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠
١٢	٢	٠١	٠١	١٠	٠٤		مخصصات استثنائية	٢٩,٩٤٦,٦٦٧	١,٦٠٠,٠٠٠	٣١,٥٤٦,٦٦٧
١٣	٢	٠١	٠١	١٠	٠٦		مخصصات المنصب	٦١,٨٣٧,٤٩٩	٥,٢٤٧,٨٠٥	٦٧,٠٨٥,٣٠٤
١٤	٢	٠١	٠١	١٠	٠٧		مخصصات خدمة جامعية			
١٥	٢	٠١	٠١	١٠	١٢		مخصصات موقع جغرافي	١٤٣,٧٧٤,٧٩٠	١٢,٨٤٢,٦٦٧	١٥٦,٦١٧,٤٥٧
١٦	٢	٠١	٠١	١٠	١٤		مخصصات شهادة	٩٧٧,٧٥٢,٨١٣	٨٧,١٥٨,٦٨٨	١,٠٦٤,٩١١,٥٠١
١٧	٢	٠١	٠١	١٠	١٥		مخصصات حرفة	١١٣,٩٨١,١٠٥	٩,٨٦٢,٦٧٥	١٢٣,٨٤٣,٧٨٠
١٨	٢	٠١	٠١	١٠	١٦		مخصصات اعالة	٣٢٥,١٣٤,٦٥٩	٢٩,٠٣٠,٠٠٠	٣٥٤,١٦٤,٦٥٩

١٦٩,١٦٦,١٤٠	١٤,١٩٠,٠٠١	١٥٤,٩٧٦,١٣٩	مخصصات اطفال	١٧	١٠	٠.١	٠.١	٢	١٩
١٠٥,٧٩٧,١٨٠	٥,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٥٤٧,١٨٠	مخصصات مهنية	١٨	١٠	٠.١	٠.١	٢	٢٠
٢٦,٨٠٩,٩٣٧	١,٨٤٢,٤٠٠	٢٤,٩٦٧,٥٣٧	مخصصات هندسية	٢٠	١٠	٠.١	٠.١	٢	٢١
١,٦٩٥,٢٨٤,٣٨٠	١٣٧,٩٠٧,٣٦٤	١,٥٥٧,٣٧٧,٠١٦	مخصصات خاصة	٢١	١٠	٠.١	٠.١	٢	٢٢
٤٩٦,٣٠٤,٦٥٩	٨٠,٥٨٠,٦١٦	٤١٥,٧٢٤,٠٤٣	المساهمات الاجتماعية (الرواتب والمكافآت التقاعدية)			٠.٩	٠.١	٢	٢٣
٤٩٦,٣٠٤,٦٥٩	٨٠,٥٨٠,٦١٦	٤١٥,٧٢٤,٠٤٣	مساهمات التقاعد الحكومية		١٢	٠.١	٠.١	٢	٢٤
٢٨٢,٣٤٢,٨٠٥	٧٥,٤٤٤,١٠٠	٢٠٦,٨٩٨,٧٠٥	المستلزمات السلعية			٠.٣	٠.١	٢	٢٥
٣٨,٠١٧,١٥٠	٢٠,٠٦٦,٦٠٠	١٧,٩٥٠,٥٥٠	قرطاسية ومطبوعات			٠.١	٠.٣	٢	٢٦
٣٨,٠١٧,١٥٠	٢٠,٠٦٦,٦٠٠	١٧,٩٥٠,٥٥٠	القرطاسية	٠.١	٠.١	٠.٣	٠.١	٢	٢٧
			المطبوعات	٠.٢	٠.١	٠.٣	٠.١	٢	٢٨
			كتب ومجلات			٠.٢	٠.٣	٢	٢٩
			الكتب	٠.١	٠.٢	٠.٣	٠.١	٢	٣٠
			المجلات	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.١	٢	٣١
٩,٣٧٤,٦٠٠	١,١١٦,٥٠٠	٨,٢٥٨,١٠٠	الماء والمجاري		٠.٣	٠.٣	٠.١	٢	٣٢
٩,٣٧٤,٦٠٠	١,١١٦,٥٠٠	٨,٢٥٨,١٠٠	اجور الماء	٠.١	٠.٣	٠.٣	٠.١	٢	٣٣
			اجور المجاري	٠.٢	٠.٣	٠.٣	٠.١	٢	٣٤
٩,٥٣٥,٩٦٧	٢,٨٢٠,٠٠٠	٦,٧١٥,٩٦٧	الكهرباء		٠.٤	٠.٣	٠.١	٢	٣٥
٩,٥٣٥,٩٦٧	٢,٨٢٠,٠٠٠	٦,٧١٥,٩٦٧	اجور الكهرباء	٠.١	٠.٤	٠.٣	٠.١	٢	٣٦
٢٠٠,٠٦٧,٥٨٨	٥٠,٧٥٤,٠٠٠	١٤٩,٣١٣,٥٨٨	الوقود		٠.٥	٠.٣	٠.١	٢	٣٧
٢٠٠,٠٦٧,٥٨٨	٥٠,٧٥٤,٠٠٠	١٤٩,٣١٣,٥٨٨	اجور الوقود	٠.١	٠.٥	٠.٣	٠.١	٢	٣٨
			الملابس		٠.٦	٠.٣	٠.١	٢	٣٩
			ملابس اخرى	٠.٤	٠.٦	٠.٣	٠.١	٢	٤٠
٢٥,٣٤٧,٥٠٠	٦٨٧,٠٠٠	٢٤,٦٦٠,٥٠٠	المواد واللوازم		٠.٩	٠.٣	٠.١	٢	٤١

٢٥,٣٤٧,٥٠٠	٦٨٧,٠٠٠	٢٤,٦٦٠,٥٠٠	اللوازم الاخرى	٠.٦	٠.٩	٠.٣	٠.١	٢	٤٢
			الادوية		١٢	٠.٣	٠.١	٢	٤٣
			الات الحاسبية		٢٠	٠.٣	٠.١	٢	٤٤
٥٧٠,٦٨١,٢٩٢	١٨٨,٣٢٢,٤٣٤	٣٨٢,٣٥٨,٨٥٨	المستلزمات الخدمية			٠.٢	٠.١	٢	٤٥
٩٣,٣٩٣,٢٨٢	٣٠,١٩٥,١٩٢	٦٣,١٩٨,٠٩٠	مخصصات ونفقات السفر		٠.١	٠.٢	٠.١	٢	٤٦
٤١,١٧٠,٠٠٠	١٣,٤١٠,٠٠٠	٢٧,٧٦٠,٠٠٠	المخصصات الليلية	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.١	٢	٤٧
٢٤,١٦٤,٢٦٢	٦,٤٥٤,٤٧٢	١٧,٧٠٩,٧٩٠	وسائط النقل	٠.٢	٠.١	٠.٢	٠.١	٢	٤٨
٢٨,٠٥٩,٠٢٠	١٠,٣٣٠,٧٢٠	١٧,٧٢٨,٣٠٠	نفقات السفر	٠.٣	٠.١	٠.٢	٠.١	٢	٤٩
			مخصصات ونفقات الايفاد	٠.٤	٠.١	٠.٢	٠.١	٢	٥٠
			المخصصات الليلية ايفاد		٠.٢	٠.٢	٠.١	٢	٥١
			وسائط النقل ايفاد	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.١	٢	٥٢
			نفقات السكن	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.١	٢	٥٣
			النفقات الاخرى	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.١	٢	٥٤
			المخصصات الليلية	٠.٤	٠.٢	٠.٢	٠.١	٢	٥٥
			اجور وسائط النقل		٠.٣	٠.٢	٠.١	٢	٥٦
			النفقات الاخرى	٠.١	٠.٣	٠.٢	٠.١	٢	٥٧
٤,٠١٦,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠	٣,٨٣٤,٠٠٠	النشر والاعلام	٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.١	٢	٥٨
١,٣٥٥,٠٠٠		١,٣٥٥,٠٠٠	نفقات النشر	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.١	٢	٥٩
			نفقات الاعلام		٠.٤	٠.٢	٠.١	٢	٦٠
٢,٦٦١,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠	٢,٤٧٩,٠٠٠	الاشترار في الصحف	٠.١	٠.٤	٠.٢	٠.١	٢	٦١
٢٦٨,٢٩٨,٧٤٢	١٠٨,٧٩٨,٧٤٢	١٥٩,٥٠٠,٠٠٠	ايجار المباني والاراضي	٠.٢	٠.٤	٠.٢	٠.١	٢	٦٢
٢٦٨,٢٩٨,٧٤٢	١٠٨,٧٩٨,٧٤٢	١٥٩,٥٠٠,٠٠٠	ايجار المباني	٠.١	٠.٥	٠.٢	٠.١	٢	٦٣
			ايجارات اخرى		٠.٥	٠.٢	٠.١	٢	٦٤
٣٧,٧٢٧,٧٥٠	١٠,٢٨٦,٠٠٠	٢٧,٤٤١,٧٥٠	ايجار مكائن ومعدات		٠.٦	٠.٢	٠.١	٢	٦٥
٢,٥١٤,٠٠٠	١٦٩,٠٠٠	٢,٣٤٥,٠٠٠	ايجار المكائن والمعدات	٠.١	٠.٦	٠.٢	٠.١	٢	٦٦

٣٥,٢١٣,٧٥٠	١٠,١١٧,٠٠٠	٢٥,٠٩٦,٧٥٠	ايجار وسائل النقل	٠.٥	٠.٦	٠.٢	٠.١	٢	٦٧
١٦,٧٧٥,٥٠٠	٥,٢٣٨,٢٥٠	١١,٥٣٧,٢٥٠	الترفية الرسمي	٠.١	٠.٦	٠.٢	٠.١	٢	٦٨
١٦,٧٧٥,٥٠٠	٥,٢٣٨,٢٥٠	١١,٥٣٧,٢٥٠	الضيافة والوفود	٠.١	٠.٧	٠.٢	٠.١	٢	٦٩
			الاحتفالات		٠.٨	٠.٢	٠.١	٢	٧٠
٧٣,٧٢٩,٢٦٨	٢١,٣٤٥,٧٥٠	٥٢,٣٨٣,٥١٨	الاتصالات والبرق		٠.٩	٠.٢	٠.١	٢	٧١
٣٧,٣٥٤,٢٦٨	٥,٣٢١,٧٥٠	٣٢,٠٣٢,٥١٨	اجور المكالمات الهاتفية	٠.١	٠.٩	٠.٢	٠.١	٢	٧٢
			نصب ونقل اجهزة الاتصالات		٠.٩	٠.٢	٠.١	٢	٧٣
٣٦,٣٧٥,٠٠٠	١٦,٠٢٤,٠٠٠	٢٠,٣٥١,٠٠٠	خدمة شبكة المعلومات		١.٠	٠.٢	٠.١	٢	٧٤
٣٧,٥٢٦,٠٠٠	٤,٧٦٩,٠٠٠	٣٢,٧٥٧,٠٠٠	اجور الخبراء والاستشاريين	٠.٥	٠.٩	٠.٢	٠.١	٢	٧٥
٣٧,٥٢٦,٠٠٠	٤,٧٦٩,٠٠٠	٣٢,٧٥٧,٠٠٠	استشارات اخرى	٠.٥	٠.٩	٠.٢	٠.١	٢	٧٦
٦,٥٠٠,٠٠٠		٦,٥٠٠,٠٠٠	الطبع		١.٥	٠.٢	٠.١	٢	٧٧
			المؤتمرات والندوات	٠.٥	١.٠	٠.٢	٠.١	٢	٧٨
			الاشترك في الدورات التدريبية		١.٤	٠.٢	٠.١	٢	٧٩
٩٢٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٧٧٥,٠٠٠	تنظيف الدائرة		١.٩	٠.٢	٠.١	٢	٨٠
١,٣٨٣,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	١,٣١٦,٠٠٠	اجور الخدمات المصرفية		١.٦	٠.٢	٠.١	٢	٨١
٣٠,٤٠٦,٧٥٠	٧,٢٩٠,٥٠٠	٢٣,١١٦,٢٥٠	خدمات اخرى (متنوعة)		١.٩	٠.٢	٠.١	٢	٨٢
٣,٤٠٢,٧٥٠	١,٤٩٥,٠٠٠	١,٩٠٧,٧٥٠	صيانة التأسيسات المائية والكهربائية		٢.١	٠.٢	٠.١	٢	٨٣
٦٦٤,٥٠٠	١٦٠,٠٠٠	٥٠٤,٥٠٠	صيانة التأسيسات المائية		٢.٧	٠.٢	٠.١	٢	٨٤
٢,٧٣٨,٢٥٠	١,٣٣٥,٠٠٠	١,٤٠٣,٢٥٠	صيانة التأسيسات الكهربائية		٠.٢	٠.٤	٠.١	٢	٨٥
٥١,١٥٢,٦٥٢	٢٦,٧٣١,١٥٠	٢٤,٤٢١,٥٠٢	صيانة وسائل النقل	٠.١	٠.٢	٠.٤	٠.١	٢	٨٦
٤٧,٣٩٣,١٥٢	٢٦,٦٦٦,١٥٠	٢٠,٧٢٧,٠٠٢	صيانة سيارات الصالون	٠.٢	٠.٢	٠.٤	٠.١	٢	٨٧
			صيانة سيارات الحمل		٠.٣	٠.٤	٠.١	٢	٨٨

٣,٧٥٩,٥٠٠	٦٥,٠٠٠	٣,٦٩٤,٥٠٠	صيانة سيارات العمل		٠.١	٠.٣	٠.٤	٠.١	٢	٨٩
			صيانة الاثاث		٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.١	٢	٩٠
٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠		صيانة المباني		٠.٣	٠.٣	٠.٤	٠.١	٢	٩١
٣٧,٢٠٦,٥٠٠	٢٥,٥٠٨,٥٠٠	١١,٦٩٨,٠٠٠	صيانة المكنان والاجهزة والالات			٠.٥	٠.٤	٠.١	٢	٩٢
١,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	صيانة الحدائق والمنتزهات			٠.٦	٠.٤	٠.١	٢	٩٣
			صيانة السجلات			٠.٧	٠.٤	٠.١	٢	٩٤
٣١,١٠٠,٠٠٠	٦٥٦,٢٥١	٣٠,٤٤٣,٧٤٩	نفقات اخرى متنوعة			٠.٩	٠.٤	٠.١	٢	٩٥
٣١,١٠٠,٠٠٠	٦٥٦,٢٥١	٣٠,٤٤٣,٧٤٩	مكافآت لغير المنتسبين			١.٤	٠.٤	٠.١	٢	٩٦
٣١,١٠٠,٠٠٠	٦٥٦,٢٥١	٣٠,٤٤٣,٧٤٩	مكافآت			٠.٤	٠.٦	٠.١	٢	٩٧
			تعويضات وغرامات		٠.١	٠.٤	٠.٦	٠.١	٢	٩٨
			تعويضات مختلفة	٠.١	٠.١	٠.٤	٠.٦	٠.١	٢	٩٩
	-٩,٨١٧,٠٠٠	٩,٨١٧,٠٠٠	الموجودات غير المالية		٠.٤	٠.٤	٠.٦	٠.١	٢	١٠٠
	-٩,٨١٧,٠٠٠	٩,٨١٧,٠٠٠	شراء الموجودات غير المالية	٠.٣	٠.٤	٠.٤	٠.٦	٠.١	٢	١٠١
	-٩,٨١٧,٠٠٠	٩,٨١٧,٠٠٠	الموجودات الثابتة				٠.٥	٠.١	٢	١٠٢
			مباني وانشاءات			٠.١	٠.٥	٠.١	٢	١٠٣
			مباني غير سكنية		٠.١	٠.١	٠.٥	٠.١	٢	١٠٤
			مصروف مباني غير سكنية		٠.٢	٠.١	٠.٥	٠.١	٢	١٠٥
			انشاءات اخرى		٠.٣	٠.١	٠.٥	٠.١	٢	١٠٦
			الحواجز الامنية			٠.٢	٠.٥	٠.١	٢	١٠٧
	-٩,٨١٧,٠٠٠	٩,٨١٧,٠٠٠	الات ومعدات		٠.١	٠.٢	٠.٥	٠.١	٢	١٠٨
			وسائط ومعدات		٠.٢	٠.٢	٠.٥	٠.١	٢	١٠٩
			سيارات الصالون		٠.٣	٠.٢	٠.٥	٠.١	٢	١١٠
			سيارات الحمل اللوريات			٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١١

			سيارات العمل		٠.١	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١٢
	-٩,٨١٧,٠٠٠	٩,٨١٧,٠٠٠	الات ومعدات اخرى	٠.١	٠.١	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١٣
			الاثاث الخشبي	٠.٢	٠.١	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١٤
			الاثاث المعدني	٠.٣	٠.١	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١٥
			الاثاث الاخرى		٠.٢	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١٦
			المكانن	٠.١	٠.٢	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١٧
	-٧,٦١٧,٠٠٠	٧,٦١٧,٠٠٠	الاجهزة	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١٨
	-٢,٢٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	اجهزة الاستنساخ	٠.٣	٠.٢	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١١٩
			الات الاتصال	٠.٤	٠.٢	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١٢٠
			الحاسبة الالكترونية	٠.٥	٠.٢	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١٢١
			الاسلحة والاعتدة	٠.٧	٠.٢	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢	١٢٢

**الملحق رقم ( ٩ )**  
**اجمالي المبالغ المصروفة الخاصة بحسابات التعويضات**  
**للمستفيدين**

أ. ضمن تخصيصات وزارة المالية

(١) المبالغ المصروفة من حساب الامانات بلغت " ٨.٩٤٩.٢١١.٤٠٧ " ثمانية مليارات وتسعمائة وتسعة

واربعون مليوناً ومائتان واحد عشر الفا واربعمائة وسبعة دينار.

(٢) رصيد (لدائنون) الامانات ( المبالغ المصروفة ) بلغ " صفر " .

ب. ضمن تخصيصات الهيئة / حسب كتاب وزارة المالية ذي العدد "١١٩٩٩٥" في ٣١/١٢/٢٠١٣

(١) مجموع المبالغ المستلمة ضمن تخصيصات الهيئة بلغت " ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ " مائتا مليار ديناراً.

(٢) المبالغ المصروفة خلال عام ٢٠١٤ ضمن تخصيصات الهيئة هي

" ٣٩.٩٤٣.٧٢١.٦٥٢ " تسعة وثلاثون ملياراً وتسعمائة وثلاثمائة واربعون

وسبعمائة وواحد وعشرون الفا وستمائة واثنان وخمسون ديناراً.

(٣) رصيد (الدائنون) الخاصة بالمصروفات بلغ " صفر "

ج. المصاريف ( التشغيلية ) خلال السنة المالية / ٢٠١٤ :-

الرواتب وأجور المتعاقدين ٧.٢١٤.٨٨٣.٨٣١

مجموع النفقات التشغيلية ٦٦٨.٧٩٥.٥٦٤

مساهمات التقاعد الحكومية ٤١٥.٧٢٤.٠٤٣

---

**المجموع ٨.٢٩٩.٤٠٣.٤٣٨**



- مجموع الايرادات النهائية لسنة ٢٠١٤ (١٤٥.٠٧٦.١٤٣) مائة وخمسة وأربعون مليوناً وسبعمائة وثلاثة وأربعون ديناراً.
- مجموع المنح الحكومية وغير الحكومية (جهات اخرى) (لا توجد).
- مجموع الايرادات مع المنح ( صفر).
- المصروفات النهائية لسنة ٢٠١٤ (٤٩.٤٠٩.٨٩٩.٣٨٠) تسعة وأربعون ملياراً وأربعمائة وتسعة ملايين وثمانمائة وتسعة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وثمانون ديناراً.
- بيان التخصيصات المالية المنقحة للجهة الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠١٤

١١.٦٤٩.٧٩٤.٦٣٧	التخصيصات التشغيلية
٩٩.٤٧٥.١٢٠.٨٧٩	تخصيصات التعويضات
١١١.١٢٤.٩١٥.٥١٦	اجمالي التخصيصات

ملحق رقم ( ١٠ ) يبين نشاط قسم الصيانة  
والخدمات الادارية

١. شعبة الصيانة

أولاً :- الاعمال المدنية والحدادة والصبغ والمكتبية

ت	نوع العمل	تفاصيل العمل
١	قسم التعويضات	بناء غرفتين ساندوج بنل مع فرش الارضية بالسيراميك
٢	شعبة المخازن	بناء قاعة كبيرة ساندوج بنل مع قواطع
٣	شعبة السجلات	بناء غرفة ساندوج بنل
٤	قسم ادارة الموارد البشرية	بناء قاطع داخل غرفة الصادر والوارد
٥	قسم ادارة الموارد البشرية	صيانة دورة المياه
٦	قسم التعويضات	بناء دورة مياه متكاملة
٧	القسم القانوني	اعادة تأهيل الحمام بشكل كامل
٨	قسم التعويضات	تغليف باب القسم بقطع بليت حديد
٩	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات	اعادة تأهيل الحمام بشكل كامل
١٠	المكتب الخاص	طلاء جدران المكتب الخاص بشكل كامل
١١	المكتب الخاص	فرش الارضية بشكل كامل
١٢	القسم المالي	صيانة القاصة الخاصة بالمصروفات
١٣	قسم التدقيق والرقابة المالية	اعادة تأهيل الحمام بشكل كامل
١٤	القسم المالي	اعادة تأهيل الحمام بشكل كامل
١٥	قسم الصيانة	فرش ارضية الاستعلامات
١٦	مقر الهيئة	تعزيزات امنية ( اسلاك شائكة على الجدار الكونكريتي - ابواب حديدية للمداخل السلالم - قاطع حديدي لباب الطوارئ )
١٧	قوة حماية الهيئة	صيانة واصلاح سقف والارضية لكرمان مبيت الشرطة
١٨	قسم الصيانة	اصلاح خزانات الماء واستبدال التالف منها
١٩	القسم المالي	صيانة السقف الخارجي بمادة الفوم
٢٠	المكتب الخاص	تأسيس منظومة مياه لربط خزانات ماء المكتب الخاص
٢١	قوة حماية الهيئة	بناء دورة مياه للعنصر النسوي

ثانياً :- الاعمال الكهربائية والتبريد

ت	نوع العمل	تفاصيل العمل
١	نصب اجهزة تبريد جديدة ( سبلت يونت )	٤
٢	صيانة اجهزة تبريد ( سبلت يونت )	٣٥
٣	صيانة اجهزة تبريد ( ويندو )	٥
٤	جهاز حماية مكيف	١٥
٥	جهاز حماية ثلاجة	٣٠
٦	شمعة فلورسنت ( ٤ قدم )	١٥٠
٧	شمعة فلورسنت ( ٢ قدم )	٥٠
٨	جوزة ٣٢ امبير	٤٨
٩	جوزة ثري فيز	٨
١٠	مصابيح ثريا	٥٠
١١	مصابيح اقتصادية	٧٠
١٢	سويج بلك ١٣ امبير	٦٠

جوك + ستارتر <input type="checkbox"/>	١٣ <input type="checkbox"/>	١٥٠ + ٧٠ <input type="checkbox"/>
قاعدة شمعة (٤ قدم) <input type="checkbox"/>	١٤ <input type="checkbox"/>	٢٠ <input type="checkbox"/>
مد كيبل كهرباء <input type="checkbox"/>	١٥ <input type="checkbox"/>	١٠ (كهرباء كرفانات قوة الحماية + تاسيس X) مد كيبل (٤ ١٠ X ٦) + مد كيبل سحب (١ X كيبل لمكيفات عدد (٢٠) (٢ من مقر الهيئة الى المولد الاهلي في الشارع الخلفي (٧٠٠ متر) + ١٠) بطول ١٠٠ متر للموزع الجديد X مد كيبل (٤ <input type="checkbox"/>
ربط مفرغات هواء <input type="checkbox"/>	١٦ <input type="checkbox"/>	٥ <input type="checkbox"/>
موزع كهرباء <input type="checkbox"/>	١٧ <input type="checkbox"/>	تأسيس سيركت ١٢ خط عدد ١ <input type="checkbox"/>
سيار كهرباء <input type="checkbox"/>	١٨ <input type="checkbox"/>	٢٠ <input type="checkbox"/>
منظومة الكاميرات <input type="checkbox"/>	١٩ <input type="checkbox"/>	صيانة منظومة الكاميرات بشكل كامل واعادة تسليك الكيبلات <input type="checkbox"/>
KVA مولد ٥٥٠ <input type="checkbox"/>	٢٠ <input type="checkbox"/>	استبدال البردوكشن بواحد جديد <input type="checkbox"/>
KVA مولد ١٠٠٠ <input type="checkbox"/>	٢١ <input type="checkbox"/>	استبدال القوايش واستبدال البوربرن لمروحة التبريد <input type="checkbox"/>
ATS <input type="checkbox"/>	٢٢ <input type="checkbox"/>	اعادة تاهيله بشكل كامل وشراء واحد جديد <input type="checkbox"/>

ثالثاً :- اعمال الاستنساخ والبدالة والمكتبية

ات	انوع العمل	تفاصيل العمل
١ <input type="checkbox"/>	نصب اجهزة استنساخ جديدة <input type="checkbox"/>	٣ <input type="checkbox"/>
٢ <input type="checkbox"/>	صيانة دورية لاجهزة الاستنساخ <input type="checkbox"/>	٢٠ <input type="checkbox"/>
٤ <input type="checkbox"/>	تسليك خوط هاتف ارضي <input type="checkbox"/>	١٠٠ متر سلك <input type="checkbox"/>
٥ <input type="checkbox"/>	صيانة اجهزة هاتف ارضي <input type="checkbox"/>	٢٠ <input type="checkbox"/>
٦ <input type="checkbox"/>	عمل اختام <input type="checkbox"/>	١٠ <input type="checkbox"/>
٧ <input type="checkbox"/>	صيانة ميز مكتبي <input type="checkbox"/>	٢٠ <input type="checkbox"/>
٨ <input type="checkbox"/>	صيانة كرسي متنوع <input type="checkbox"/>	٣٠ <input type="checkbox"/>

## ٢. شعبة الآليات :

التسيق مع لجان اصلاح السيارات في الهيئة باصلاح جميع العطلات وبشكل دوري وكذلك التنسيق مع لجنة ترقيم السيارات وفتح خط اتصال مع مديرية المرور العامة ووزارة الداخلية لغرض رفع الحجز عن بعض سيارات الهيئة التي توجد عليها اشارة حجز وودفع الغرامات وارسال السيارات مع سائقها بواجبات يوميا ولمختلف المناطق داخل وخارج محافظة بغداد وكذلك توفير خطوط النقل المجاني لموظفي الهيئة بشكل يومي .

٣. شعبة الخدمات الادارية: ومسؤولية عن القيام باعمال التنظيف بشكل يومي ولكافة دوائر واقسام مقر الهيئة.